الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعى

(476)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	11
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	17
حقوق الإنسان فى العالم	77

"الحج" توافق على مراقبة "حقوق الإنسان" انتخابات "الطوافة"

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 10 ربيع الاخر 1436هـ - 30 يناير 2015م
اضغط هنا

علي العميري - مكة المكرمة
وافقت وزارة الحج على قيام الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ممثلة بفرعها في مكة المكرمة بمراقبة انتخابات مؤسسات أرباب الطوافة التي سوف تجرى اعتباراً من الأحد القادم في قاعة الجمانة بحي العوالي من أجل إعطاء المزيد من الشفافية والنزاهة للانتخابات والتأكد من عدم حدوث اي تجاوزات أو تلاعبات في صناديق الاقتراع.
وعلمت «المدينة» ان الجمعية ستكلف ثلاثة اعضاء كل يوم لمراقبة الانتخابات ومتابعة عملية التصويت اليدوي والآلي في صناديق الاقتراع.
وكانت اللجنة العامة المشرفة على انتخابات مؤسسات أرباب الطوائف حددت الاحد القادم لإجراء انتخابات مجالس إدارات مؤسسات الطوافة الست (الدول العربية - الدول الإفريقية غير العربية - جنوب آسيا - جنوب شرق آسيا - تركيا ومسلمي أوروبا - إيران) إضافة إلى المؤسسة الأهلية للأدلاء ومكتبي الزمازمة والوكلاء.
وبين وكيل وزارة الحج ورئيس اللجنة الإشرافية العليا للانتخابات الدكتور حسين الشريف إن انتخابات مكتب الزمامة ستكون في 12 من هذا الشهر أما انتخابات مؤسسة إيران ستكون 13 وانتخابات مؤسسة تركيا ومسلمي أوروبا 14 ومؤسسة أفريقا غير العربية 15 ومؤسسة الدول العربية في يوم 16 ومؤسسة جنوب شرق آسيا في اليوم 17 ومؤسسة جنوب آسيا 18 في حين أن انتخابات مكتب الوكلاء في يوم 22 والمؤسسة الأهلية للأدلاء يوم 26 ،مؤكدا أن النتائج ستعلن فور إغلاق صندوق الاقتراع وفرز الأصوات.

لدينا تفاؤل في تجربة الجمعية مع "الملك سلمان" حين كان أميراً للرياض

"الخثلان": بعض المسؤولين لا يدركون أهمية حماية حقوق الإنسان

المصدر: جريدة سبق الاثنين 13 ربيع الاخر 1436هـ - 2 فبراير 2015م
http://sabq.org/Yxxgde

بدر الجبل- سبق- تبوك:
اقترح نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والمتحدث الرسمي باسمها "البرفسور صالح محمد الخثلان"؛ إعادة النظر في الأمر الملكي الذي جرم المشاركة في التنظيمات المتطرفة، مرجعاً سبب ذلك إلى أنه صِيغ بطريقة تتيح معاقبة

ممارسات مشروعة ضمن حق التعبير عن الرأي، مشيراً إلى أن أهم التحديات الداخلية التي تواجه العهد الجديد كثيرة؛ من أبرزها: التصدي للتطرف، وحماية حقوق الإنسان.

وقال "الخثلان" لـ"سبق": بالنسبة للتطرف فقد بُذلت جهود كبيرة خلال العشر السنوات الأخيرة نجحت في تفكيك الخلايا الإرهابية وإفشال مخططات كادت تؤدي إلى زعزعة الأمن والاستقرار في المملكة، ولكن لا يزال الفكر المتطرف، الذي يعد المغذي الأساسي للإرهاب؛ نشطاً ويعاد إنتاجه بوسائل مختلفة، ولم تنجح الجهود المبذولة في هذا المجال في محاصرة دائرة التطرف.

وتابع: إن المطلوب اليوم هو حملة شاملة على المستويَيْن الرسمي والشعبي لاجتثاث التطرف بشكل نهائي، وهذا يتطلب أولاً قناعة من كافة القيادات في الأجهزة الحكومية بخطورة التطرف، وأنه يمثل تهديداً وجودياً وليس مجرد خطر عابر، وخاصة بعد تنامي التحريض الطائفي الذي يمكن أن يهدد الوحدة الوطنية إذا لم يكبح.

وأضاف "الخثلان": أما في مجال حقوق الإنسان فقد تحقق منذ 2004 تقدم ملحوظ، ولكن حدث تراجع بعد الربيع العربي؛ ومن ذلك ما لاحظناه من محاولات من بعض الجهات ولأسباب لا نعلمها؛ التضييق على الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وأرى أن يكون التطرف وحقوق الإنسان من أول الملفات على طاولة مجلس الشؤون السياسية والأمنية المشكل حديثاً.

وتابع: أقترح تحديداً إعادة النظر في الأمر الملكي الذي جرم المشاركة في التنظيمات المتطرفة؛ حيث إنه صِيغ بطريقة تتيح معاقبة ممارسات مشروعة ضمن حق التعبير عن الرأي، كما نرى أن يعيد المجلس صياغة نظام جرائم الإرهاب وتمويله، وخاصة المادة الأولى التي توسعت في تعريف الجريمة الإرهابية بشكل غير منطقي؛ مثل: إدراج مفهوم الإساءة لسمعة الدولة ضمن الجريمة الإرهابية؛ حيث إن هذا التعريف يجعل الاعتداء بالقتل على الأبرياء مساوياً لنقدٍ يوجه بالقول أو الكتابة لأحد أجهزة الحكومة أو لسياساتها، ويعتبره المسؤول إساءة للدولة.

وختم "الخثلان" تصريحه: "لدينا تفاؤل وحذر؛ فمصدر التفاؤل هو تجربة الجمعية مع "الملك سلمان" حين كان أميراً للرياض، فقد كانت إمارة الرياض أكثر وأسرع الجهات الحكومية تجاوباً مع الجمعية، وكانت ردود الإمارة تتضمن إجراءات حاسمة لمعالجة التجاوزات"؛ أما الحذر فبسبب أن بعض المسؤولين قد لا يدركون أهمية حماية حقوق الإنسان، وأنها أصبحت أحد أبرز التحديات التي تواجه المملكة في الداخل والخارج.

سلع مكة الغذائية ترتفع

المصدر: جريدة مكة الاثنين 13 ربيع الاخر 1436هـ - 2 فبراير 2015م

http://www.makkahnewspaper.com/makkahNews/loacal/108839.html#.VM72tZ2UdNE

فواز العبدلي - مكة المكرمة

انتقد عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمكة المكرمة الدكتور محمد السهلي صمت فرع وزارة التجارة بالعاصمة المقدسة، حيال تعمد ملاك محال ومراكز بيع مواد غذائية وتسويقية منذُ صباح أمس رفع أسعارهم، تزامنا مع المكرمة الملكية التي أعلنها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، بصرف راتبين لجميع موظفي القطاعات الحكومية والتعليمية، مستبقين إيداعها في حسابات المستفيدين.

وطالب السهلي بتدخل هيئتي مكافحة الفساد والرقابة والتحقيق، وتقصيهما عن سكوت القائمين بفرع التجارة، ومساءلة القائمين على فرع وزارة التجارة بالعاصمة المقدسة، إزاء سكوتهم عما وصفه بجريمة سرقة أموال المواطنين، وتبديد أمانيهم وتكبيلهم بالحياة المعيشية الصعبة، في ظل المساعي الحثيثة للقيادة لرفع المستوى المعيشي للمواطنين ورغد عيشهم.

وأضاف بقوله «إنني أعلنها صراحة، بأن فرع التجارة بالعاصمة المقدسة آخر اهتماماته مصلحة المواطنين، مقارنة بمصالحهم الخاصة مع رجال الأعمال والتجار»، مبينا أنه وقف أكثر من مرة على معاملات مماثلة لمواطنين إلا أن تجارة مكة لم تتحرك قيد أنملة.

ودعا السهلي وزير التجارة لتفعيل خططه للجولات الميدانية، والوقوف على فروع وزارته بمختلف مناطق المملكة، والتأكد من سير الإجراءات الوزارية بحق المتلاعبين بمشاعر المواطنين واعتبارهم سلعا ربحية بعيدا عن أي اعتبارات أُخرى.
وحمل السهلي في ثنايا حديثه لـ»مكة «، المواطنين مسؤولية الغلاء المعيشي الذي جعله محط تكسب وربحية التجار الجشعين عبر صمتهم المطول، دون إبدائهم موقفا موحدا تجاه أسعار السلع بمقاطعتها حتى يهتدي مسوقوها إلى الصواب.
وتوالت انتقاداته حيال ما شهدته العاصمة المقدسة من ارتفاع مفاجئ لأسعار المواد الغذائية والاستهلاكية بشكل عام، تزامنا مع مكرمة الحكومة الرشيدة وسعيها في رفع وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين.
حيث اختتم السهلي تصريحاته بقوله «حتى طبق البيض الذي لا غنى لكافة طبقات وشرائح المجتمع تجاوزت قيمته ما كان عليه بكثير في السابق، إضافة إلى الفواكه والخضراوات واللحوم وغيرها، ونخشى أن تكتفي الأسر الفقيرة والمعدمة باشتمام روائحها لعدم مقدرتهم على تكاليف شرائها».
ورصدت «مكة» بعض الزيادات المتفاوتة في عدد من السلع الغذائية في أحد مراكز بيع المواد الغذائية بمكة.

اهتمامات تجارة مكة تقتصر على المصالح الشخصية

المصدر: جريدة أخبار 24 الاثنين 13 ربيع الاخر 1436هـ - 2 فبراير 2015م
http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/201557

انتقد عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمكة المكرمة الدكتور محمد السهلي صمت فرع وزارة التجارة بالعاصمة المقدسة، حيال تعمد ملاك محال ومراكز بيع مواد غذائية وتسويقية منذُ صباح أمس رفع أسعارهم، تزامنا مع المكرمة الملكية التي أعلنها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، بصرف راتبين لجميع موظفي القطاعات الحكومية والتعليمية، مستبقين إيداعها في حسابات المستفيدين.
وطالب السهلي بتدخل هيئتي مكافحة الفساد والرقابة والتحقيق، وتقصيهما عن سكوت القائمين بفرع التجارة، ومساءلة القائمين على فرع وزارة التجارة بالعاصمة المقدسة، إزاء سكوتهم عما وصفه بجريمة سرقة أموال المواطنين، وتبديد أمانيهم وتكبيلهم بالحياة المعيشية الصعبة، في ظل المساعي الحثيثة للقيادة لرفع المستوى المعيشي للمواطنين ورغد عيشهم.
وأضاف بقوله «إنني أعلنها صراحة، بأن فرع التجارة بالعاصمة المقدسة آخر اهتماماته مصلحة المواطنين، مقارنة بمصالحهم الخاصة مع رجال الأعمال والتجار»، مبينا أنه وقف أكثر من مرة على معاملات مماثلة لمواطنين إلا أن تجارة مكة لم تتحرك قيد أنملة.
ودعا السهلي وزير التجارة لتفعيل خططه للجولات الميدانية، والوقوف على فروع وزارته بمختلف مناطق المملكة، والتأكد من سير الإجراءات الوزارية بحق المتلاعبين بمشاعر المواطنين واعتبارهم سلعا ربحية بعيدا عن أي اعتبارات أُخرى.
وحمل السهلي في ثنايا حديثه لـ»مكة «، المواطنين مسؤولية الغلاء المعيشي الذي جعله محط تكسب وربحية التجار الجشعين عبر صمتهم المطول، دون إبدائهم موقفا موحدا تجاه أسعار السلع بمقاطعتها حتى يهتدي مسوقوها إلى الصواب.
وتوالت انتقاداته حيال ما شهدته العاصمة المقدسة من ارتفاع مفاجئ لأسعار المواد الغذائية والاستهلاكية بشكل عام، تزامنا مع مكرمة الحكومة الرشيدة وسعيها في رفع وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين.
حيث اختتم السهلي تصريحاته بقوله «حتى طبق البيض الذي لا غنى لكافة طبقات وشرائح المجتمع تجاوزت قيمته ما كان عليه بكثير في السابق، إضافة إلى الفواكه والخضراوات واللحوم وغيرها، ونخشى أن تكتفي الأسر الفقيرة والمعدمة باشتمام روائحها لعدم مقدرتهم على تكاليف شرائها».
ورصدت «مكة» بعض الزيادات المتفاوتة في عدد من السلع الغذائية في أحد مراكز بيع المواد الغذائية بمكة.

عقب إساءته في تغريدات لنائب "ناطق السجون"

الحكم بالسجن شهرين لكاتب شهير بإحدى الصحف الورقية

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 15 ربيع الاخر 1436هـ - 4 فبراير 2015م
http://sabq.org/G9xgde

حاتم العميري- سبق- مكة:
صادقت محكمة الاستئناف بمنطقة مكة المكرمة على الحكم الصادر من المحكمة الجزائية بالعاصمة المقدسة، الذي طال إعلامياً يكتب بإحدى الصحف الورقية بالمنطقة الغربية، بسجنه لمدة شهرين وإغلاق حسابه الشخصي بتويتر وغرامة 1000 ريال يتم إيداعها بمؤسسة النقد، وذلك نظير إساءات أطلقها عبر تغريدات بحسابه الشخصي في تويتر ضد نائب الناطق الإعلامي بالمديرية العامة للسجون الرائد عبدالله الحربي.
وعلمت "سبق" أن تغريدات الكاتب الشهير التي اتهم فيها الرائد الحربي بالإساءة جاءت تعقيباً بعد طرح برنامج الثامنة قضية تعنيف سجين جدة الشهير للمناقشة التي كانت في أواخر عام ٢٠١٣م وتداخل فيها الرائد الحربي وأوضح الإجراءات التي تم اتخاذها بشأن الحادثة من قبل إدارة سجون جدة تجاه الحادثة فور وقوعها قبل انتشار مقطع فيديو للحادثة بوسائل التواصل، وذكر أن معاقبة معنف السجين والمصور ومن شارك معهما بحسب الأنظمة وتضمنت نقلهم لعنابر أخرى كما تم نقل السجين المعنف للعنبر المثالي.
وقام الكاتب الشهير بعدها بنشر تغريدات ذكر فيها أن الرائد لا يملك أي مشاعر إنسانية فهو متجرد من القيم الإسلامية عندما بسّط الحادثة وكاد يتهم السجين المعنف، وتابع: أقول لهذا الرائد الحقير إنني دخلت السجون وعرفت وشاهدت أحداثاً مفزعة ومقززة.
وعلى أثر التغريدات قدم الرائد الحربي شكوى أدت إلى عدة جلسات بالمحكمة وطالب الكاتب بإحالة القضية لوزارة الإعلام، الأمر الذي رفضه فضيلة ناظر القضية لأنها تعد من الجرائم المعلوماتية التي تنظر فيها المحكمة الجزائية، وعلى أثره أصدر حكماً بسجنه شهرين وغرامة ١٠٠٠ ريال وإغلاق حسابه بتويتر وتم مصادقته من محكمة الاستئناف وأصبح واجب النفاذ.
يذكر أن مقطع الفيديو انتشر بوسائل التواصل الاجتماعي ظهر فيه سجين معلقاً بسقف العنبر ويتعرض للضرب من قبل آخر أمام أعين السجناء الآخرين الأمر الذي لاقى استهجان نشطاء مواقع التواصل متسائلين عن كيفية دخول الجوال للعنبر وطالبوا بعقوبات مغلظة ضد المتسببين في الحادثة، وعلى أثر ذلك استضاف برنامج الثامنة حينها شقيق السجين والمحامي والمستشار القانوني وليد النبهاني والمشرف العام على جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة السابق الدكتور حسين الشريف لمناقشة القضية.

مفكرون وأكاديميون لـ "الرياض": بث المقطع المروّع عمل بشع ومستهجن

استنكار محلّي لجريمة حرق الطيار الأردني ومطالبة العلماء والدعاة بالتوعية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 16 ربيع الأخر 1436هـ - 5 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1019034

الرياض - عبدالله الحسني ومحمد السهلي

عبر عدد من المشايخ والكتاب وحقوقيون عن بالغ أسفهم للجريمة المروعة التي ارتكبها التنظيم المتطرف "داعش" والتي تمثلت في حرق الطيار الأردني معاذ الكساسبة وأعدوها جريمة إنسانية بشعة وغير اخلاقية ولا علاقة لها بديننا الإسلامي الحنيف الذي يرفض مثل هذه الشناعات.

وأبدى رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني عن أسفه لهذا الاعتداء الذي وصفه بغير الانساني ويتسم باللامبالاة للقيمة الإنسانية للإنسان مشدداً على أن الأسف يتضاعف كونه صادراً ممن يدّعون أنهم مسلمين، مؤكداً على أن هذا العمل البشع يُظهر أن تلك الجماعة لا علاقة لها بالدين وإنما تنفّذ أجندات وتوجّهات تتبذها الشريعة الإسلامية السمحة وأضاف: كل من يؤمن بالدين الاسلامي هو ضد هذا الفعل عاداً هذه الأفعال مسيئة للإسلام خصوصاً لدى العامة الذين قد لا يفرّقون بين من قام بهذه الأفعال وبين المنتسبين للدين الاسلامي وهو ما يجب أن يتم التنبيه عليه عبر التوعية لأن أفعال هذه الفئة لا تمثل المسلمين ولا تقر من أي أحد منهم.

ولفت الدكتور القحطاني أن بشاعة هذا الجرم تجاوزت كل المعايير الإنسانية التي يمكن تخيّلها.وعن عملية البث التي تمت لهذا المقطع البشع والمروّع علق الدكتور القحطاني قائلاً:لا شك أن مثل هذا الفعل الشنيع مرفوض من أي إنسان لديه وازع ديني ولديه مبادئ انسانية وحس انساني يرفض مثل هذه الأعمال التي تقوم بها هذه الجماعات المتطرفة.

وطالب الدكتور المفلح وسائل الاعلام أن لا تساهم في نشر هذا المقطع أو غيره من المقاطع المؤذية لأنها تحقق أهداف مقل هذه التنظيمات التي تعتمد على أساليب إدخال الرعب وبيان القدرة لمن يقومون بهذه الأعمال وأضاف:هناك واجب على وسائل الإعلام المختلفة وأيضاً الشركات التي تستضيف المواقع وكذا الشركات الكبرى المشغلة لمثل هذه المواقع ينبغي أن يكون هناك ميثاق شرف لإمكانية حجب وعدم استخدام مثل هذه المقاطع.

وعن مطالبتهم بهذا الحجب كجمعية لحقوق الإنسان قال الدكتور القحطاني: إن هذا الموضوع دوماً محل حوار ونقاش مع بعض المنظمات الحقوقية والجهات ذات العلاقة لكن هذا الأمر باعتباره يواجه تحدياً كبيراً في ظل انفتاح الإعلام وبات معولماً فيكون مكان البث من بلد ومكان تغذيته من بلد آخر فهناك صعوبات في التحكم في مثل هذه الأمور لكن ينبغي على الدول التي تريد أن تحارب الإرهاب ومن في حكمه وأيضاً من أجل المحافظة على المعايير الانسانية أن يكون هناك تعاون بحيث يكون هناك مواثيق شرف بما يمكن أن يعرف في مثل هذه المواقف وبما لا يتيح لمن تدفعه الظروف لارتكاب مثل هذه الفظاعات أن يقوم بنشرها ومن ثم يتسبب في ترويع وأذية من يشاهدها على تلك المنصات والمواقع.

من جانبه أعتبر الدكتور هادي بن علي اليامي رئيس لجنة حقوق الانسان العربية أن ما تعرض له الفقيد الطيار الأردني معاذ الكساسبة هو انتهاك مروع وخطير لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني الذي اعتبر قتل الاسير جريمة حرب، كما يتنافى مع احكام الميثاق العربي لحقوق الانسان التي كفلة الحق في الحياة والكرامة الانسانية.

وقدم اليامي باسم لجنة حقوق الانسان العربية خالص العزاء والمواساة لأسرة معاذ الكساسبة وللأردن شعبا وملكا وحكومة، داعيا الله عزوجل أن يتقبل الشهيد وأن يلهم ذويه الصبر والسلوان، وأن يحفظ امن واستقرار المملكة الاردنية الهاشمية.

وشدد اليامي على أن ما ارتكبه الجناة فعل همجي يندى له الجبين يتناقض مع مقاصد الشريعة الإسلامية الغراء التي تحفظ حق الانسان في الحياة والكرامة الانسانية وحرمت قتل الاسرى وطالبت بالمعاملة الكريمة للأسير كما يتنافى مع كافة الأعراف والشرائع السماوية.

وأضاف اليامي بأن الوقت قد حان لاستئصال شأفة الإرهاب الذي لن يتم دون تعرية الفكر الضال الذي تتخذه الجماعات الإرهابية منهجاً لها، واعتبر أنه لا يجب التسامح أو المهادنة مع الإرهاب وجرائمه، مشيرا الى أن مواجهته الإرهاب تحتاج لرؤية وجهود مشتركة من دول الإقليم بالإضافة للتعاون الدولي. كما أوضح أن مكافحة الإرهاب حق وواجب على الحكومات العربية من أجل ضمان حق الشعوب العربية في العيش بسلام وأمن، وضمان البيئة الحاضنة للتمتع بحقوق الإنسان وسيادة القانون.

من جهته أوضح وكيل جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لشؤون الطالبات الدكتور عبدالعزيز بن عبدالله الهليل أن ما أقدمت عليه الفئة الضالة التي تسمى داعش من حرق للجندي الأردني المسلم معاذ الكساسبة لهو عمل دنيئ وفعل إجرامي لا يقدم عليه مسلم يقتدي بنبي الرحمة صلى الله عليه وسلم مبيناً أن نبينا محمد أرسله الله بالهدى ودين الحق فكان نعمة للبشرية بما حملته شريعته من الرحمة والرأفة وحب الخير للعالمين.

وأضاف:إن المسلم الصادق هو من يقتدي بنبيه عليه الصلاة والسلام في أقواله وأفعاله وكل تصرفاته، فلقد ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم أروع الأمثلة في تعامله مع المسلمين وغيرهم في حال الحرب وحال السلم، وكان يوصي جنوده وأمراءه في الحرب أن لا يغدروا ولا يمثلوا بالقتلى ولا يعذبوا الأسرى من غير المسلمين فكيف بالمسلمين!!

وزاد:إن من أعظم الجرم قتل رجل مسلم فكيف بحرقه حيا والعياذ بالله، ومعلوم أنه لا يعذب بالنار إلا الله تعالى، وأن التعذيب بالنار من كبائر الذنوب التي لا يقدم على فعليها مسلم.

وختم الدكتور الهليل كلمته بالتأكيد على أنه يوما بعد يوم تؤكد هذه الجماعة الضالة المنحرفة عن هدي الإسلام أنها أبعد ما تكون عن دين الإسلام وأخلاق المسلمين.

وهذه الجماعة الضالة الإرهابية أعظم خطرا على الإسلام وأهله من أعداء الإسلام فهي العدو الأول للإسلام، وبسبب أفعالها نفر كثير من الناس عن هذا الدين ووصموه بأنه دين القتل والغدر ودين الإسلام بريئ من أفعالهم وتصرفاتهم داعياً الله أن يحفظ بلادنا وبلاد المسلمين من كل سوء ومكيدة، ورد كيد الكائدين في نحوهم، وأفشل خططهم، وكفانا شرورهم.

وبين الدكتور منصور الشمري المتخصص بالجماعات المتطرفة والإرهاب أن التطرف والإرهاب في الشرق الأوسط تحديداً يخضع للكثير من المؤثرات الناتجة عن الحراك السياسي أو الاقتصادي أو الفكري أو الديني،واضاف: لذلك نجد أنه منذ اندلاع الثورة في سورية والتطرف يعمل على التصاعد لأسباب منها التأخر في التدخل السريع لإيقاف الإرهاب، كما هو الحال في اليمن والعراق مما نتج عنه وجود مساحة كبيرة تستطيع الجماعات الإرهابية العمل من خلالها بالإضافة الى التنسيق مع منصات سياسية تستفيد منها هذه الجماعات كالمنصة الإيرانية والتي استفادت منها القاعدة سنوات طويلة ماديا ومعنويا، وضريبة هذا كله أن تعمل هذه الجماعات على الاعلام وشبكات التواصل الاجتماعي، وتحقق هذه الجماعات انتصارات نسبية باستقطاب الشباب اليها من الغرب والشرق، وزاد: التقارير الاستراتيجية تتحدث عن تنامي كبير وسريع لهذه الجماعات الإرهابية، ومع هذا التنامي نجد العمل المضاد يكاد يكون محصورا في ندوات أو حلقات نقاش لا تعمل بنفس القوة المواجهه، كما يرى أهل الاختصاص أن الاعلام دوره ضعيف في مواجهة هذه الجماعات لأسباب منها العمل الأحادي أو الانطلاق من صراعات فكرية دون وجود عمل اعلامي استراتيجي يستطيع المتخصص ملاحظته.

ووصف الدكتور الشمري العمل بغير الانساني مشيراً إلى أن الجماعات الإرهابية كداعش تعمل دون إنسانية اطلاقا، فعملية احراق الطيار الأردني - رحمه الله - كان عملاً وحشياً، فهذه الجماعة الإرهابية وتعمل بحرية كاملة، ولن تتوقف إطلاقا وسوف تهدد العراق والدول المجاورة للعراق علاوة على ذلك، فداعش تعمل منذ فترة طويلة على إعدام كل عنصر من عناصرها ثبت أنه قد إلتقى بقيادي من جماعات أخرى أو شخصية سياسية، وتقوم بإعدامه تحت ما تسميه الخيانة الكبرى، وتقوم داعش بملاحقة عناصرها أثناء أي عملية يقومون بها، فالذي يشعرون أنه لا ينفذ أوامرهم أثناء تنفيذ العملية وأضاف:لا غرابة بأن يطلقوا عليه النار أو إحراقه داخل حفرة أو قطع رأسه.

وطالب الشمري العلماء والدعاة بالعالم الإسلامي الوقوف بصراحة تامة ضد المشروع الداعشي اللاانساني، وأن تخصص ورش العمل للمتخصصين للعمل على العلاج الوقائي، كما يجب أن تقوم المؤسسات التعليمية بتوضيح اعمال هذه الجماعات الإرهابية من خلال متخصصين وليس من قِبل هواة، فالخطأ في شرح عمل هذه الجماعات الإرهابية وعدم قناعة المستمع به سيورث قناعة تراكمية بتلك الجماعات التي تعمل بشكل مستمر لإقناع المجتمعات بجدوى وجودها.

من جهته قال الدكتور ابراهيم بن محمد الميمن وكيل جامعة الإمام محمد بن سعود لشؤون المعاهد العلمية والأستاذ بالمعهد العالي للقضاء إن ما شاهده العالم بأسره ما يشيب له الرأس، ويندى له الجبين، ويعري هذا التنظيم الإجرامي الذي لا يمكن أن يجد له في نصوص الشريعة ومقاصدها من تبرير لهذه التصرفات، بل إنها ظلمات بعضها فوق بعض، وضلالات وجريمة نكراء موغلة في الضلال والإضلال مؤذنة بعقاب عاجل من الله سبحانه يضع حداً لبغيهم وفسادهم في الأرض، وعدم حيائهم من الله تعالى، حيث يقدمون على ما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم وحذر منه وبين أنه من عذاب الله بل إن النبي صلى الله عليه وسلم قد استحيا من ربه أن يعذب بعذابه واستشد الدكتور الميمني قائلاً:أخرج سعيد بن منصور عن ابن عيينة عن ابن أبي نجيح أن هبار بن الأسود أصاب زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء وهي في خدرها فأسقطت، فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية فقال: (إن وجدتموه فاجعلوه بين حزمتي حطب ثم أشعلوا فيه النار) ثم قال: (إني لأستحي من الله، لا ينبغي لأحد أن يعذب بعذاب الله).

ولفت الدكتور الميمني أن هذا التنظيم يقدم الهالك على هذا الفعل المنكر وإن المسلم مع ألمه وأساه أن ينسب هؤلاء أفعالهم وجرائمهم إلى الإسلام، وأن يقع مثل هذا التجني على أحكامه، والجرأة على دينه إلا أن ذلك فأل بانحسار قاعدة التعاطف معهم، وزوال تنظيمهم، فما من محنة إلا وتزول، ولا شدة إلا ويعقبها فرج، والله جل وعلا يملي للظالم حتى إذا أخذه فإنه لن يفلت من عقاب الله، وختم الدكتور الميمني بقوله: الحق أن ما أقدموا عليه تجاوزا به أفكار الخوارج وتصرفاتهم، وقدموا نموذجاً سيئاً في التطرف في الغلو، فحقيقتهم غلاة الخوارج، ورمز الهمجية، والدموية، وإن المتأمل في أفعالهم مع ألمه على شراستها وغلوائها وضراوتها إلا أنه يستفتح بها أن تكون بداية النهاية لهم، وأن توجب هذه التصرفات النكراء، والجرائم البشعة مشتركاً يلتقي عليه المسلمون بل وغير المسلمين، فلا تنطلي أفعالهم على منصف وعاقل، ويتجاوز هذا الإلتقاء إلى إيجابية في صور من الأعمال الشمولية، التي تستهدف الفئات المتعاطفة معهم أو المتأثرة بهم، أو المنخدعة بشعاراتهم بدأ من التربية والحصانة، والتوعية، والتبصير، وصولاً إلى الإبلاغ عن كل من يتعاطف معهم، حماية للصالح العام، وتعاوناً على البر والتقوى وبعداً عن إيواء المحدثين، فيكون هذا تعزيزاً للجهود الوقائية والعلاجية التي تحصن شبابنا من الانخراط في تنظيماتهم.

ونسأل الله جل وعلا بأسمائه وصفاته أن يخزيهم، ويقمع باطلهم ويدحرهم، وأن يحمي بلادنا وبلاد المسلمين منهم، وصلى الله وسلم على نبينا وعلى آله وصحابته أجمعين.

• حقوق الإنسان" ترصد تجاوزات • محطات وقود" بتشغيل عمالتها 12 ساعة • متواصلة"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 16 ربيع ثانى 1436هـ - 5 فبراير 2015م

اضغط هنا

جدة - معاذ العمري

رصدت جمعية حقوق الإنسان بفرع منطقة مكة المكرمة عدداً من الملاحظات السلبية على محطات البنزين في جدة، وتمثلت تلك الملاحظات في سوء معاملة العمالة المشغلة للمحطات، وتكليفهم بعدد ساعات عمل تصل إلى 12 ساعة متواصلة، إضافة إلى حرمان بعض تلك المحطات عمالتها من الراحة، وذلك في تجاوز لحقوق العمالة الإنسانية، وحرمانهم من بعض الحقوق الطبيعية.

وأكد مصدر موثوق به في جمعية حقوق الإنسان لـ «الحياة» أن الجمعية أبلغت الجهات المسؤولة عن ضرورة مراعاة حقوق العمالة أثناء ساعات العمل، والتأكيد على القطاع الخاص بمنح العمالة ساعات كافية للراحة، وذلك بالتزام الحقوق الإنسانية للعمالة، والتقيّد بالتعاليم الإسلامية في معاملتهم.

وبيّن أنهم رصدوا مخالفات عدة على عدد من محطات البنزين، تمثلت في سوء معاملة العمالة، وتكليفهم بساعات عمل متواصلة تصل إلى 12 ساعة من دون راحة، إضافة إلى إجازة يوم واحد فقط، مشيراً إلى رصدهم كثيراً من العمالة المخالفة لأنظمة الإقامة في تلك المحطات، وعدم وجود إثباتات رسمية في تلك المحطات.
وأرجع كثرة المخالفات على محطات البنزين إلى ضعف الرقابة من وزارة التجارة ومفتشي مكتب العمل، إضافة إلى غياب مفتشي البلديات، وهو ما تسبب في وجود كثرة المخالفات والسلبيات الظاهرة للعلن، مشدداً على ضرورة المتابعة من الجهات المسؤولة، والرقابة المستمرة على تلك المحطات لتلافي الأخطاء والأضرار، وأن تحذو تلك الجهات في عملها حذو الدفاع المدني في مراقبته للمحطات وتشديده على أنظمة السلامة والأمن.
وأضاف: «تمت مخاطبة الكثير من الجهات المسؤولة عن أداء محطات البنزين، مثل وزارة التجارة، والعمل، والبلديات، وكذلك الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، بضرورة الالتزام بالمتابعة والمراقبة على عمل المحطات، وتلافي السلبيات».
وأشار إلى أن الجمعية رفعت مقترحات الأهالي حول تنفيذ آلية جديدة في حماية المحطات من خطر البنزين، وذلك بتوصيل التمديدات في شبكة متكاملة لتلافي الأخطار والتهديدات التي تنجم عن المحطات، واستبدالها بمضخات إلكترونية لتسهم في تخفيف الأعباء عن العمالة وتوزيع الجهد.
يذكر أن عدد القضايا العمالية في السعودية بلغ خلال الأشهر الثمانية الأخيرة 12 ألف قضية، وبينت وزارة العمل من خلال الهيئات العمالية أنه تم الانتهاء من 1796 قضية بالصلح بين طرفي العلاقة التعاقدية، فيما بلغ عدد القضايا المستأنفة 3530 قضية في الفترة ذاتها.

وفد ألماني يشيد بالتحسن الإيجابي لـ • حقوق الإنسان" بالمملكة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 16 ربيع الاخر 1436هـ - 5 فبراير 2015م
اضغط هنا

سلوى حمدي - الرياض
أشاد وفد دبلوماسي ألماني بالتحسن الإيجابي في مجال حقوق الإنسان في المملكة ومنها دخول المرأة السعودية في مجلس الشورى والسماح لها بالمشاركة في الانتخابات البلدية والتطور في مرفق القضاء. وكان وفد من السفارة الألمانية بالرياض قام بزيارة للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أمس الأول، وضم الوفد بوريس روغه سفير دولة ألمانيا لدى المملكة والدكتور كولين نيبرت سكرتير أول الشؤون السياسية وإنقو شندل مستشار ورئيس قسم الترجمة بالسفارة الألمانية. وكان في استقبالهم رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني والأمين العام للجمعية خالد بن عبدالرحمن الفاخري وسكرتير رئيس الجمعية أحمد بن محمد المحمود. في بداية اللقاء قدم رئيس الجمعية شرحًا موجزًا عن أنشطة الجمعية ومساهمتها في نشر الثقافة الحقوقية والتقدم الملحوظ في مجال حقوق الإنسان في المملكة.

الحائليون يحتفلون ببدء عهد جديد للوطن

أوبريت وطني وقصائد شعرية وكلمات وطنية عطرت سماء المدينة

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة 10 ربيع الاخر 1436هـ - 30 يناير 2015م
http://www.al-jazirah.com/2015/20150130/av67.htm

حتفل الحائليون ببدء عهد جديد للوطن بمشاركة مجتمعية واسعة تمثل مختلف أطياف المجتمع والمبدعين والمثقفين والفنانين وذلك من خلال الأمسية التي أقامها بمركز السيف الثقافي بالتعاون مع جامعة حائل والإدارة العامة للتربية والتعليم وفرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة والنادي الأدبي الثقافي بالمنطقة وفرع جمعية الثقافة والفنون وكوكبة من المثقفين والشعراء والإعلاميين والمنشدين حيث تشرف فيها الجميع بمبايعة مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد وتقديم العزاء في الملك الراحل عبدالله بن عبدالعزيز رحمه الله وقد تقدم المشاركين مدير جامعة حائل الأستاذ الدكتور خليل بن إبراهيم البراهيم بدأت الأمسية الوطنية بالقرآن الكريم ثم كلمة الثالوثية لصاحب الثالوثية الدكتور محمد بن عبد الكريم السيف رفع العزاء فيها لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز على فقد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز طيب الله ثراه واستشراف الوطن للمرحلة القادمة التي سيقودها الملك سلمان حفظه الله بكل اقتدار وعزم وطموح مبرزا تفاؤل الوطن ككل وأبناء منطقة حائل بالمستقبل المضيء الذي يتطلع إليه الجميع مؤكدا أن الثقة منبعها الإيمان بالله العلي القدير وبكريم عطائه وتوفيقه ووجود خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز حفظه الله على سدة الحكم بدرايته وحكمته وبعد نظره وقال السيف: إن هذه الأمسية هي أمسية عزاء وولاء ومبايعة للملك سلمان وولي عهده الأمير مقرن بن عبد العزيز وولي ولي العهد الأمير محمد بن نايف وفقهم الله وسدد على طريق الخير خطاهم

ثم توالت فقرات الأمسية الثقافية بكلمة معالي مدير جامعة حائل الأستاذ الدكتور خليل البراهيم الذي تحدث عن عزاء الوطن بالفقيد وعن المرحلة المضيئة القادمة في عهد الملك سلمان الذي عاصر الملوك من قبله مؤكدا معاليه بأنه يحفظه الله مدرسة في العطاء والثقافة. بعدها تحدث مدير عام التربية والتعليم الدكتور يوسف الثويني عن مايلقاه قطاع التعليم من اهتمام بالغ وأشار إلى أن الملك سلمان حفظه الله يولي هذا القطاع اهتماما بالغا.

وألقى الدكتور نايف المهيلب كلمة النادي الأدبي بالمنطقة متحدثا عن مشاعر مثقفي حائل بالعزاء والولاء للملك سلمان رجل الثقافة والبحث والسياسة

ثم تحدث مدير فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الأستاذ علي حمود العريفي عن العزاء والولاء للملك سلمان والمرحلة القادمة وماتشهده هيئة حقوق الإنسان من تحقيق العدل والإنصاف فيما يكفل حق وكرامة الإنسان. وأشار المدرب الوطني الأستاذ حمود السلوة إلى ما يلقاه قطاع الرياضة والشباب من دعم مبديا تفاؤله بالمرحلة الحالية والقادمة في عهد الملك سلمان بن عبدالعزيز قائد الأمة والحريص على بلورة آمال أبناء الوطن إلى واقع معاش بإذن الله.

وشاركت عن طريق الاتصال الهاتفي الباحثة والناقدة الأستاذة هدى عبد العزيز الشمري معبرة عن عزاء وولاء سيدات منطقة حائل وماتلقاه المرأة من دعم ومكانة في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز ثم قدم طلاب جامعة حائل أوبريت وطني ثم توالت مشاركات شعرية من شعراء فرع جمعية الثقافة والفنون وشعراء المنطقة عن مشاعر العزاء والولاء للملك سلمان وولي عهده وولي ولي العهد حفظهم الله .

مديرالشؤون الاجتماعية بالشرقية: سلمان الخير لم يغفل عن المعوقين والمستفيدين من الضمان والمتقاعدين

المصدر: جريدة الرياض السبت 11 ربيع الاخر 1436هـ - 31 يناير 2015م
http://www.alriyadh.com/1017552

الخبر - إبراهيم الشيبان

استبشر المواطنون بالأوامر الملكية التي امر بها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله- متضمنه 110 مليارات ريال دعما للموظفين والعسكرين والمتقاعدين والمثقفين والرياضيين والمعوقين ومستحقي الضمان.

وشملت هذه المكرمة الملكية المشمولين بالضمان الاجتماعي وأمثالهم من المتقاعدين وذوي الاعاقة، وسعياً من أجل توفير سبل العيش الكريم لهم، وإيماناً من خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- بأهمية ذلك على نفسيات واحتياجات المتقاعدين وذوي الاعاقة والمستفيدين من الضمان الاجتماعي جاء الامر الملكي الكريم بتعديل سلم معاش الضمان الشهري على ان يصرف مكافأة راتب شهرين لمستفيدي الضمان الاجتماعي، ويصرف مكافأة إعانة شهرين للمعوقين، وضم قوائم الانتظار للمعوقين لإعانة المعوقين.

وجاءت تلك الأوامر ذات نكهة خاصة والتي كانت امنيات وحققتها الأوامر الملكية وتشمل فئات المعوقين والمشمولين بالضمان والمتقاعدين وأصبحت واقعا ملموسا لعجوز كبيرة في السن تعيل اسرة او طاعنا مقعدا او متقاعدا قضى حياته في خدمة وطنه.

وقال مدير عام الشؤون الاجتماعية بالمنطقة الشرقية سعيد بن احمد الغامدي، ان الاوامر الملكية التي اصدرها خادم الحرمين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- نستطيع ان نقول عنها أوامر الخير والبركة لهذا البلد الكريم ومواطنيه، فقد شملت العديد من المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والدينية والاجتماعية ونركز على بعض من هذه الاوامر الكريمة ذات الشأن الاجتماعي والتي تمس اغلب شرائح المجتمع ان لم يكن كله سواءً بشكل مباشر او غير مباشر بداية من صرف راتب شهرين لكل موظفي الدولة مدنيين وعسكريين وطلبة وكذلك الافراج عن سجناء الحق العام وتسديد مديونيات السجناء وصرف معاش راتبين للمتقاعدين، ولم تنس الاوامر الكريمة المشمولين بالضمان الاجتماعي فقد امر يحفظه الله بتعديل سلم معاشات الضمان الشهري ولم ينته الامر هنا بل صرف لهم راتب شهرين ايضاً وعمتّ الاوامر الكريمة ابناءه من المعوقين فصرف لهم مكافأة شهرين للمستفيدين وكذلك منهم في قوائم الانتظار وكان للجمعيات الخيرية وافر النصيب فإضافة الى ما كانت الدولة قد خصصته للجمعيات عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعية ووكالة التنمية فقد منح مبلغ مليارى ريال دعما لأنشطة الجمعيات الخيرية دعماً لأنشطتها الإغاثية والخيرية وكذلك الجمعيات التعاونية كان لها نصيب في هذه الاوامر الكريمة دعماً لها حتى تواصل عطائها التنموي والاقتصادي قد عمت بمبلغ مئتي مليون ريال.

وكذلك دعمت الجمعيات المهنية بمبلغ عشرة ملايين ريال لكل جمعية، وكان للشباب والرياضة حظاً في هذه الاوامر والذين هم رجال الغد وعماد المستقبل فقد خصص للأندية مبلغ عشرة ملايين ريال لكل ناد من الممتازة وخمسة ملايين لكل ناد للدرجة الاولى ومليوني ريال لكل ناد مسجل.

وللأدب والفكر ممثلا في الأندية الأدبية فقد امر حفظه الله بدعم كل نادٍ ادبي بمبلغ عشره ملايين ريال وما ذكر غيض من فيض من جملة الاوامر الملكية الكريمة والتي عمت جميع المواطنين وهذا ان دلّ على شيء فإنما يدل على حرص القيادة الحكيمة لهذا البلد المبارك على توفير كافة سبل الرفاهية والعيش الكريم لجميع ابناء هذا الوطن في ظل دولة تحكم شرع الله وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم.

وقال رئيس وحدة الأشخاص ذوي الإعاقة بفرع هيئة حقوق الانسان بالمنطقة الشرقية خالد الهاجري، يلاحظ المراقب ان علاقة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز –حفظه الله- بدأت مع قضية الإعاقة واحتياجات المعوقين؛ منذ

30 عاماً، وهي قضية لا تمثل فقط جانباً من أولويات واهتمامات شخصيته الإنسانية الفريدة، وإنما تكشف عن أهمية استثمار قدرات كافة فئات المواطنين في مسيرة تنمية المجتمع، وتؤكد قناعة الملك بأننا جميعاً شركاء، لنا نفس الحقوق وعلينا نفس الواجبات، وقد كانت البداية مع توجيه الملك "سلمان"، الذي كان أميراً للرياض قبل 30 عاماً؛ ببدء أنشطة جمعية الأطفال المعوقين من أروقة جمعية البر بالرياض، مع تقديم الدعم المالي لمشروع الجمعية الأول، واستشرف بحسهِ الإنساني أهمية أهداف الجمعية تجاه هذه الفئة الغالية من الأطفال، وضرورة برامجها العلاجية والتعليمية والتأهيلية لمساعدة هؤلاء الأطفال على تجاوز حالة العزلة عن المجتمع.

ونيابة عن معاقي المنطقة الشرقية ارفع لمقام سموه الكريم بالشكر والعرفان على هذه اللفتة الإنسانية غير المستغربه – حفظه الله- والتي جاءت بلسم للمعاقين على مستوى المملكة.. فشكرا لك أبا فهد.

فيما وصف مدير فرع الهيئة الوطنية للمتقاعدين بالدمام سعيد الغامدي، القرارات الملكية التي أصدرها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز – حفظه الله – بالقرارات التكافلية التي يستفيد منها المجتمع وشريحة المتقاعدين جزءا من هذا النسيج الاجتماعي وقد حظي بهذا القرار لتحسين أوضاعهم المعيشية، داعيا الله سبحانه وتعالى ان يوفق خادم الحرمين الشريفين وان يوفق حكومتنا الرشيدة ويحفظ ولاة امرنا وبلادنا.

إنصاف 50 طفلا وسيدة تضرروا من الاتجار بالبشر

باجابر لـ "الوطن" : قضاياهم عمل قسري وتسول واستغلال

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 13 ربيع الاخر 1436هـ - 2 فبراير 2015م
http://alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=213421&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي

كشف الأمين العام للجنة الدائمة لمكافحة الاتجار بالبشر في هيئة حقوق الإنسان بدر باجابر لـ"الوطن" أن المحاكم العامة في مختلف المناطق أنصفت 50 طفلا وسيدة تضرروا من قضايا اتجار بالبشر، من أصل 68 قضية نظرتها خلال العام الماضي.

ووصف باجابر الأشكال المختلفة للقضايا بأنها تتمثل في العمل القسري، والإجبار على أداء أعمال دون سداد مالي، إلى جانب جلب الأطفال من الخارج وإدخالهم بطرق غير مشروعة إلى البلاد، ودفعهم إلى العمل كمتسولين في الأماكن العامة، والاستغلال الجنسي.

وأعلن باجابر عن رصد عدد من العصابات المنظمة التي تشرف على الأطفال، وتدفعهم إلى التسول من أجل جلب المال، مضيفا "هناك توجيهات بمتابعة المتسولين الذين يتعرضون إلى استغلال من عصابات منظمة داخل وخارج المملكة، لأن ذلك نوع من الاتجار بالبشر، ومعظم الأطفال المتسولين الذين تم سؤالهم وقعوا في شراك مجموعات خارجية، يتعاون معها أشخاص داخل المدن الرئيسة".

أكد الأمين العام للجنة الدائمة لمكافحة الاتجار بالبشر بهيئة حقوق الإنسان بدر باجابر أن عدد قضايا الاتجار بالبشر التي نظرتها المحاكم العام الماضي 68 قضية، عدد ضحاياها 50 من الأطفال والنساء، لافتا إلى أنه تم إصدار أحكام شرعية ضد المتورطين فيها.

وقال في حديث إلى "الوطن": "إن هذه القضايا تتضمن أشكالا مختلفة للاتجار بالبشر، منها العمل القسري، وفيها يستغل الجاني الضحية ويجبره على أداء أعمال معينة، دون أن يعطيه حقه المالي بعد إنجازه لتلك المهمات، وهو ما يحدث مع بعض العاملات المنزليات والسائقين، ومن صوره أيضا جلب الأطفال من الخارج وإدخالهم بطرق غير شرعية للبلاد، ثم دفعهم للعمل كمتسولين في الأماكن العامة مثل المراكز التجارية وإشارات المرور، حيث تم رصد عدد من العصابات المنظمة التي تشرف على الأطفال، وتدفعهم إلى القيام بالتسول من أجل جلب المال، كذلك من صور الاتجار بالبشر الاستغلال الجنسي لسيدات وأطفال".

وأضاف باجابر أن "هناك توجيهات بمتابعة المتسولين الذين يتعرضون لاستغلال من قبل عصابات منظمة داخل المملكة وبالخارج، باعتبار ذلك نوعا من الاتجار بالبشر، ومعظم الأطفال المتسولين الذين تم سؤالهم وقعوا في شراك مجموعات في الخارج، يتعاون معهم أشخاص داخل المدن الرئيسة، حيث يتم استغلال الأطفال والسيدات في التسول، والهدف هو الحصول على ربح مادي سريع".

وأكد أن "اللجنة الدائمة لمكافحة الاتجار بالبشر بهيئة حقوق الإنسان خصصت مركزا موحدا تم ربطه بهاتف مجاني بثماني لغات، يستقبل مكالمات الحالات التي تتعرض لاستغلال من قبل الكفلاء، أو من أشخاص يشغلون الأطفال في التسول في المراكز التجارية، وإشارات المرور، ويستقبل المركز الشكاوى بعضها من عاملات منزليات يتنازل عنهن كفلاؤهن لآخرين مقابل دفع مبلغ مادي، والبعض من العمال والسائقين الذين لا يحصلون على رواتبهم، وهو ما يوقع كفلاءهم تحت جريمة العمل القسري".

وأوضح الأمين العام للجنة الدائمة لمكافحة الاتجار بالبشر بهيئة حقوق الإنسان أن "اللجنة خصصت كتيبات معينة تحتوي على مؤشرات الاتجار العامة، ومعلومات توعوية، يتم إرسالها إلى سفارات المملكة في الخارج والمطارات لتوزيعها على العمالة القادمة للعمل داخل المملكة، لتوعية وتثقيف جميع الأشخاص بمفهوم الاتجار، ومخاطره، وقضاياه".

من جانبه، قال المحامي والمستشار القانوني ريان مفتي "إن القانون أقر عقوبات تعزيرية لمن يثبت تورطه في استغلال الآخرين من أجل تحقيق مصالح له، وتشمل سجن المتورط لمدة تصل إلى 15 عاما، والغرامة التي تصل إلى مليون ريال سعودي، ومصادرة الأموال والأدوات التي استعملت في الجريمة".

وطالب بتفعيل دور مكتب مكافحة التسول في جدة لتوقيف الأطفال والنساء الذين يتوزعون في إحياء متعددة ويمارسون التسول، دون أن يكون هناك منع لهم، مشيرا إلى أن هناك عصابات منظمة خارج المملكة تلجأ إلى إحداث إصابات وعاهات في الأطفال، ويتم إحضارهم للأراضي السعودية، حيث يتم تسليمهم لآخرين يجبرونهم على التسول وجمع أكبر ربح مادي.

حقوق الإنسان": لا تجاوزات في انتخابات الطوافة»

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 15 ربيع الاخر 1436هـ - 4 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150204/Con20150204751157.htm

عبد الله الدهاس (مكة المكرمة)

أكد مساعد المشرف العام لفرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة إبراهيم النحياني، أن اللجان الرقابية للهيئة لم ترصد أية تجاوزات منذ انطلاق عملية الاقتراع في انتخابات مؤسسات أرباب الطوائف يوم الأحد الماضي.

وقال النحياني لـ «عكاظ»، إن عملية الاقتراع تسير هادئة وفق اللوائح والضوابط والأنظمة التي وضعتها وزارة الحج، مشيرا إلى أنه يتواجد سبعة أعضاء من الهيئة منهم أربعة من الرجال يتولون مراقبة اقتراع المطوفين وثلاث نساء بقيادة الدكتورة جواهر النهاري مديرة القسم النسوي يتولين مراقبة اقتراع المطوفات. وأشار الى أن عمل فريق الهيئة سوف يستمر حتى يوم السبت المقبل، لافتا إلى أن مشاركة الهيئة تأتي إنفاذا للمادة 51 من لائحة الانتخابات، والتي تنص على أنه يجوز للوزارة الاستعانة ببعض مؤسسات المجتمع المدني وطلب مراقبين من هذه الجهات لمراقبة سير الانتخابات بشكل سليم ونزيه، وأبان أن الفريق يتواجد يوميا في مركز الاقتراع ما بين الساعة الرابعة عصرا وحتى الساعة الثانية عشرة ليلا.

من جهة أخرى يستعد 808 مطوفين ومطوفات من منسوبي مؤسسة حجاج دول أفريقيا غير العربية لاختيار مرشحيهم من بين 14 مرشحا، تم اعتماد ترشيحهم من قبل الوزارة، مساء اليوم في رابع يوم من أيام الاقتراع.

980 قضية عنف ضد المرأة في جدة.. خلال عامين

حقوق الإنسان تلقت 241 شكوى إيذاء نساء وأطفال

المصدر: جريدة الوطن الخميس 16 ربيع ثانى 1436هـ - 5 فبراير 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=213803&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي

فيما استقبلت المحكمة الجزائية بجدة 980 قضية عنف ضد المرأة خلال عامين، تلقى القسم النسائي بهيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة العام الماضي 241 شكوى لقضايا إيذاء أسري موجهة ضد النساء والأطفال. وأوضح مصدر قضائي لـ "الوطن" أن "المحكمة الجزائية في جدة استقبلت خلال العام الماضي قضايا عنف عدة ضد المرأة بلغ عدد الضحايا فيها 765 مواطنة، و215 مقيمة، بينما كان ضحايا قضايا العنف ضد الأطفال في المحكمة نفسها 95 سعوديا، و90 مقيما.

وقال مصدر آخر لـ "الوطن" إن "هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة تلقت 241 شكوى لقضايا عنف أسري موجهة ضد النساء والأطفال، خلال عام 1435، إضافة إلى 39 شكوى من سجناء في سجن بريمان بجدة يطالبون فيها بتسريع إجراءاتهم، ويشتكون من حرمانهم من بعض الحقوق، ومن اكتظاظ السجون العامة بالنزلاء، ما يجعل البعض لا يتمكن من أداء التزاماته اليومية من صلاة أو نوم أو راحة. من جهته، قال المشرف العام على هيئة حقوق الإنسان بعسير، ورئيس لجنة حقوق الإنسان العربية الدكتور هادي اليامي، إن "وجود لائحة للحماية من الإيذاء ليس بالكفاية، ولن يتم القضاء على العنف لدينا إلا في حال تم تطبيقها بالشكل المطلوب"، موضحا أن غياب التنسيق بين الجهات الحكومية قد يرفع نسبة العنف.

وأكد أهمية وجود بنية نظامية تحقق ما تريده هيئة حقوق الإنسان، وحتى يتم تفعيل لائحة الحماية من الإيذاء بالشكل الفعال، وهو ما يؤدي الغرض الحقيقي من وضع تلك لائحة.

وأضاف الدكتور اليامي أن "تأهيل المقبلين على الزواج قد يساعد في بناء أسرة يسودها الاحترام والتقدير، لذلك لابد من تأهيل الزوجين من الناحية العلمية والنفسية، ووضع تلك الدورات أمام أعين الزوجين قبل عقد القران".

وأوضح أن ملتقى العنف الأسري الذي أقيم منذ أشهر مضت حث على وجود استراتيجية وطنية لمكافحة العنف الأسري بكافة أنواعه، مشيرا إلى أن حالات العنف ضد المرأة والأطفال بدأت في التراجع نتيجة انتشار الثقافة الحقوقية نوعا ما بين أوساط المجتمع.

وطالب رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية بتطوير الجهات المسؤولة عن استقبال حالات العنف، لضمان أداء أدوارها الكاملة، مشيرا إلى أنه عندما تؤدي كل جهة دورها تجاه حالات الإيذاء ستقل الظاهرة، وسيحصل كل من المرأة والطفل المعنفين على حقوقهما. وشدد الدكتور اليامي على أن "هيئة حقوق الإنسان تولي قضايا العنف ضد الصغار أهمية قصوى، وتسعى لتعزيز حقوق المرأة والطفل، والحد من آثار سلطة الولاية، وتعمل على توفير الحماية والعيش الكريم لكل أفراد الأسرة".

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

جلسة قضائية واحدة تنهي عقوداً من "عضل" مواطنة

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 10 ربيع الاخر 1436هـ - 30 يناير 2015م
اضغط هنا

الدمام - فاطمة آل دبيس
أنقذت محكمة سعودية امرأة عانت عقوداً من «العضل»، بإسقاط ولاية شقيقها عليها، وقررت تزويجها في جلسة واحدة فقط. وكانت المواطنة (49 عاماً) رفعت قضية في محكمة الأحوال الشخصية في جدة. وفوجئت بأن الوقت الفاصل بين رفع القضية وموعد الجلسة يوم واحد فقط. وشكت المواطنة خلال الجلسة عضل أخيها الذي رفض تزويجها لأسباب «غير صحيحة»، فيما هي تريد أن تتزوج.
ولم تقتنع المحكمة بالأسباب التي ذكرها أخوها، لرفضه تزويجها. وأصدرت حكماً بإسقاط ولاية الأخ في الجلسة ذاتها. وطلب القاضي من المتقدم للزواج الحضور إلى المحكمة. وسأله: «هل مازلت تريد الزواج؟»، فأبدى رغبته في الزواج من السيدة. فتم عقد النكاح وتزويجهما. وبذلك انتهت القضية في جلسة واحدة فقط.
وصدر الحكم بعد أن لمست المحكمة معاناة السيدة، التي تجاوزت الـ40 إلا أن وليها أبى تزويجها، وعضلها وحرمها من حقها في الزواج والاختيار. فيما كانت تخجل من التوجه إلى المحكمة لرفع قضية ضد وليّها. ولكن استمرار المشكلة عقوداً، وبلوغها الـ40 جعلها تضطر إلى اتخاذ مثل هذا الإجراء.
وكان وزير العدل رئيس مجلس القضاء الأعلى الدكتور محمد العيسى وجّه المحاكم بتعجيل قضايا الأحوال الشخصية وسرعة البت بها من دون أي تأخير. وتنهي محاكم الأحوال الشخصية غالبية القضايا الأسرية مثل «الطلاق والحضانة والنفقة» وغيرها في أسبوع، ما عدا ما يتطلب تأخيرها نظاماً. فيما كانت بعض مواعيد القضايا الأسرية تصل إلى سبعة أشهر. وتم تقليص المدة إلى أسبوعين في حد أقصى، ما دفع بعدد من الأزواج إلى الشكوى من قرب مواعيد بعض المحاكم، التي تصل إلى أسبوع حالياً.
وتبنى وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء خطة استراتيجية لتقريب مواعيد المحاكم، وإنهاء القضايا المتراكمة في كثير من المحاكم، وخصوصاً جدة والرياض، التي وصلت بعض مواعيدها في السابق إلى سبعة أشهر. وسجلت معظم المحاكم انخفاضاً كبيراً في المواعيد، وإنجاز كثير من القضايا، بعد دعم المحاكم بقضاة وتخصيصها، وتدريب الموظفين والقضاة تدريباً مكثفاً، وإعادة الهيكلة الإدارية في بعض المحاكم. يذكر أن وزارة العدل قامت، بالتنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء، بكثير من الإجراءات والخطوات التطويرية لمواجهة تكدس القضايا وبُعد المواعيد، منها افتتاح كثير من المحاكم المتخصصة، مثل الإنهاءات والأحوال الشخصية والتنفيذ، وفصلها عن المحكمة العامة، ودعمها بالقضاة والموظفين، وكذلك تدريبهم وتفعيل نظام المصالحة، وتفعيل مكاتب الخدمة الاجتماعية في المحاكم، والرقابة الصارمة على سير العمل.

"المدينة": إجراء 5 مكالمات مرئية لذوي المعتقلين بـ "غوانتانامو"

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 10 ربيع الاخر 1436هـ - 30 يناير 2015م
اضغط هنا

المدينة المنورة - «الحياة»

نفّذت هيئة الهلال الأحمر بالمدينة المنورة خمس مكالمات مرئية على مدى ثلاثة أيام بدءاً من الإثنين الماضي مع ذوي المعتقلين بغوانتانامو.
وصرح المتحدث الرسمي بمنطقة المدينة المنورة خالد السهلي، بأنه تم تنفيذ المكالمات بعد صدور موافقة رئيس هيئة الهلال الأحمر السعودي الأمير فيصل بن عبدالله بن عبدالعزيز على إجراء مكالمات مرئية للمرحلة الـ 23 لبعض الأسر بالمدينة المنورة.
وأفاد في بيان صحافي أمس بأن المكالمات نفّذت بمتابعة نائب المدير العام لإدارة الشؤون الدولية المشرف العام على برنامج إعادة الروابط العائلية الأمير بندر بن فيصل، وبحضور مندوبة اللجنة الدولية ومندوبي الشؤون الدولية با لإدارة العامة.
من جهتها، قدمت أسر المعتقلين شكرها وتقديرها لحكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز على المجهودات القائمة لتوفير سبل التواصل مع أبنائها المعتقلين.

الأحساء: أسرة سعودية تسكن في مسجد منذ شهرين .. وتعيش على بقايا المطاعم!

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 10 ربيع الاخر 1436هـ - 30 يناير 2015م
اضغط هنا

الأحساء - إبراهيم المبرزي
لم تجد عائلة سعودية مخرجاً من حال «التشرد» الذي تعيشه منذ أشهر، سوى غرفة من السيراميك في أحد مساجد الهفوف (محافظة الأحساء)، لتسكنها منذ نحو شهرين، في ظل ظروف غاية في الصعوبة، مع وجود طفلة من ذوي الاحتياجات الخاصة معهم، التي لا تجد ما تأكله أحياناً.
وقالت أم شهد لـ«الحياة»: «سمعت أن الجمعيات الخيرية ووزارة الإسكان مسؤولتين عن توفير السكن للمواطن، وأن الجمعيات تسهم في تخفيف أحزان المواطن وتساعده. ولكننا نتنقل منذ أعوام بين أحياء الأحساء، ولم نترك زاوية لم ننم على أرضها في «عز الحر»، ومعي ابنتي شهد، وهي من ذوي الاحتياجات الخاصة. وتحتاج رعاية خاصة ومصاريف باهظة».
وتواصل أم شهد: «كيف نتحدث وكيف نسرد قصتنا؟ وهل هناك من سيمد لنا يد العون؟»، مؤكدة أنهم سكنوا في سيارتهم لأكثر من ثلاثة أشهر، وكانوا ينامون فيها ويرتادون المجمعات والمساجد، بقصد الدخول إلى دورات المياه، وحينما ضاقت بنا الدنيا بالطول والعرض، قررنا السكن في غرفة من السيراميك في أحد مساجد الهفوف، مساحتها صغيرة، مع دورة مياه في هذا البرد القارص. وجزى الله إمام المسجد كل الخير، الذي وافق على بقائنا هنا حتى إشعار آخر».
وأضافت: «نعتمد على أهل الخير في الحصول على الطعام بشكل يومي، وأحياناً أبحث عن الطعام في المطاعم، أو بقايا الطعام، فماذا نفعل في حال شدة الجوع، كما أن ابنتي معوقة، وبحاجة ماسة لنوع من الحليب، ولكن ثمنه باهظ، ولا استطيع شراءه»، لافتة إلى أنها «طرقت أبواب الجمعيات الخيرية لكن من دون جدوى، فأين نذهب؟ ولكن الأمل في الله كبير، في بلد الخير والكرم، بأن نرى النور ونعيش في مكان نشعر فيه بدفء المكان».

"العدل": الخدمات الإلكترونية تخدم جميع الموظفين.. وقلّصت نسبة "المراجعات"

المصدر: جريدة الحياة السبت 11 ربيع الاخر 1436هـ - 31 يناير 2015م
اضغط هنا

الرياض - فداء البديوي

أكد مدير مركز المعلومات في مشروع الملك عبدالله لتطوير القضاء المهندس ماجد العثمان، أن العمليات الإلكترونية العدلية تتم إدارتها من خلال 33 موظفاً عدلياً، مشيراً إلى أن العمليات تشمل الخدمات الإلكترونية للمحاكم وكتابات العدل، إلى جانب المقر الرئيس لوزارة العدل وفروعها، وتصل ساعات العمل الرسمية لـ8 ساعات.

وأوضح العثمان في تصريح لـ«الحياة» أن الطاقات البشرية والفنية المتوافرة في مشروع تطوير القضاء أسهمت في سرعة الكثير من الإجراءات ذات العلاقة بالقضايا وغيرها من الأمور العدلية، منوّهاً إلى أن الموظفين المتخصصين بشأن المراقبة والعمليات الإلكترونية موجودون على مدار الساعة لمواجهة أية ملاحظات أو خلل في المركز في الوقت المناسب وتتم معالجتها في وقت قياسي حتى تُقلص مدد الانقطاع عن العمل إذا وجدت.

وقال العثمان «مركز المعلومات يعتمد عليه الكثير من المواطنين والمقيمين بهدف تسيير أمورهم القضائية، لذا تم تعزيزه بالكثير من الموظفين من مختلف التخصصات، مثل هندسة النظم وأمن المعلومات ومبرمجي قواعد البيانات ومهندسي البنية التحتية، إلى جانب فنيين ومشغلين وإداريين، وذلك للقيام بإدارة وتشغيل جميع الخوادم التي تقدم الخدمات الإلكترونية المقدمة من وزارة العدل، سواء للمستفيدين من خدمات المحاكم وكتابات العدل أم المتعاملين مع أنظمة العدل أم لمنسوبيها داخلياً، إلى جانب توفير الربط الإلكتروني ما بين الوزارة وجميع الوزارات والقطاعات، مع إتاحة عملية حفظ البيانات».

وأفاد بأن المركز يقدم خدمة حفظ وتخزين المعلومات عبر مجموعة خوادم ذات سعات عالية تتيح خدمة حفظ البيانات والمعلومات بشكل آلي ومنتظم، مع مراقبة منتظمة لهذه الآلية بشكل يومي وأسبوعي وشهري، ما يضمن سهولة استعادة البيانات حين يتم فقدها.

وأفاد العثمان بأن تقديم خدمة الاتصال السريع يستهدف الوصول إلى أكثر من 23 برنامجاً تخدم جميع الجهات المرتبطة بالمركز، منها تطبيق نظام المحاكم الشامل الذي يقوم بجميع مهام المحاكم الشرعية بشكل آلي ويتيح السرعة لمستخدميها وفق المعطيات ويظهر النتائج بشكل فوري، للتسهيل على القاضي وكاتب الضبط والمراجع، لافتاً إلى أن خدمات البوابة الإلكترونية الداخلية تخدم أكثر من ٣٢ ألف موظف لتيسير إجراءاتهم الإدارية، وتشمل خدمة الاستعلام عن استحقاقات الموظف المالية مثل الانتدابات والدورات وخارج الدوام والرواتب والحسم، وطلب الإجازة وتقديمها إلكترونياً من دون الحاجة للنموذج الورقي وغيرها.

الملك سلمان.. يسعد السجناء وأسرهم

المصدر: جريدة الحياة السبت 11 ربيع الاخر 1436هـ - 31 يناير 2015م
اضغط هنا

جدة - عائشة جعفري { المدينة المنورة - إبراهيم
تعمل لجان العفو في جميع المناطق السعودية حالياً، على درس ملفات السجناء تمهيداً لإطلاق سراح من ينطبق عليهم شروط العفو من سجناء الحق العام وفقاً للقرار الملكي الذي أعلن أول من أمس، إذ تتشكل لجان العفو من مندوب عن إمارة المنطقة، الشرطة، المحكمة الشرعية، السجون، كما من المتوقع أن يشمل القرار الملكي عدداً كبيرًا من المسجونين في السعودية.
وأكد المتحدث الرسمي للإدارة العامة للسجون في السعودية العقيد الدكتور أيوب بن حجاب لـ«الحياة» أن لجان العفو بدأت في العمل على درس ملفات السجناء الذين تنطبق عليهم شروط القرار، مشيراً إلى أن المستفيدين من العفو الملكي سيخضعون لإجراءات أخرى قبل إطلاق سراحهم، إذ سيتم الاستفسار عنهم في مراكز الشرط، للتأكد من عدم تورطهم في قضايا أمنية أو جنائية سابقة.
وعن وضع السجناء المقيمين بيّن بن حجاب أن الجهات المتخصصة ستعمل على التأكد من عدم تعرضهم في قضايا أمنية أو جنائية سابقة، أو عدم ارتباطهم بمطالبات حقوقية، سواء أكانت لهم أم عليهم، وذلك قبل الشروع في عملية تسفيرهم إلى بلدانهم.
وأفاد العقيد الدكتور أيوب بن حجاب بأن هذه الإجراءات تتم للحفاظ على حقوق الجميع، والتأكد من الإيفاء بها.

محامون وقضاة سابقون يطالبون بـ"هيئة مهنية" ورفع "مستوى التأهيل"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 12 ربيع الاخر 1436هـ - 1 فبراير 2015م
اضغط هنا

الرياض - فداء البديوي
تبلور استطلاع أجرته «الحياة» لآراء مجموعة من القضاة السابقين والقانونيين حول أبرز تطلعاتهم في المرحلة العدلية الجديدة بقيادة وزير العدل الجديد الدكتور وليد الصمعاني إلى قائمة من المطالب والاقتراحات. وجاءت على رأس القائمة مطالب واقتراحات عدة من قبيل رفع مستوى تأهيل قضاة المحاكم المتخصصة، ورفع حظر مشاركة القضاة في مواقع التواصل الاجتماعي، كما أعادوا إحياء المطالبة بهيئة مهنية للمحامين.
ودعا القاضي السابق المحامي فضل بن شامان إلى وضع معايير ثابتة لتأهيل القضاة، تراعي مختلف الجوانب المهنية والعلمية والشخصية، وقال لـ«الحياة» إن حركة الإنجاز في مشروع تطوير القضاء «بطيئة جداً»، مقارنةً بالعمر الزمني لصدور قرار التطوير مع الكلفة المرصودة.
ولفت ابن شامان إلى ضرورة إعادة النظر في وضع كتابات العدل، وما تم أخيراً من تعامل مع الصكوك والتحقق من صحتها، مستبشراً بتطبيق «نظام التوثيق»، وتفاءل بوقوف الوزير الصمعاني عليها.

من جانبه، قال عضو هيئة الادعاء والتحقيق سابقاً المحامي بندر المحرج لـ«الحياة»: «بصفتي محامياً ممارساً ومتصلاً بهذا المرفق المهم، أرى أن المرحلة بحاجة لأمور منها، العمل على زيادة عدد القضاة وهو ما يتفق مع مشروع الملك عبدالله لتطوير القضاء، مع إعطاء القضاة المعينين في المحاكم المتخصصة دورات عملية بمشاركة من أصحاب الاختصاص العلمي والعملي (قضاء التنفيذ، خصوصاً الأوراق التجارية، قضاء الأحوال الشخصية، المحاكم العمالية... إلخ)، وكذلك العمل مع رئيس المجلس الأعلى للقضاء على توفير أمور مهمة للقاضي تعينه على الاستقرار الوظيفي كتوفير التأمين الطبي، نواد رياضية، رفع المنع من تواصلهم الاجتماعي عبر مواقع التواصل وزيادة الموظفين الإداريين بالمحاكم (معاوني القضاة).

وأضاف: «يجب العمل على تسريع إقرار هيئة المحامين بالتواصل مع المقام السامي والجهات ذات العلاقة، والاستفادة من خبرات المحامين كما فعلت وتفعل الدولة، مع عدم نقل أي قاضٍ من مكتبه لأي سبب إلا بعد إنهائه كل القضايا المحالة له، وكذلك التركيز على حفظ الحقوق ورفع الظلم في المحاكم من خلال التوجيه بعدم التوسع في التجريم وأي قضية لا تزال منظورة وفيها هذه العلة يُعمل على تصحيحها».

وأوضح أن الأمل يحدوه بتحقق مثل هذه التغييرات لكون الوزير الجديد من الكفاءات الشابة الطموحة التي أثبتت قدرتها إبان عمله كقاضٍ في ديوان المظالم سابقاً وعضواً في العديد من اللجان المختصة.

من جهتها، اقترحت المحامية بيان زهران فكرة إنشاء جهة خاصة تكون مرجعاً للمحاميات والمحامين تحت مظلة وزارة العدل لمناقشة حاجاتهم ومتطلباتهم لتطوير الساحة العدلية وإظهار أي تحد أو قصور يواجهونه من خلال نقاش منهجي وحوار علمي يستخلصون فيه نتائج وتوصيات ترفع لوزير العدل لإقرار البت فيها. وقالت: «نأمل كمحامين بصفتنا مترددين على مختلف المحاكم بدرجاتها ونتحمّل مسؤولية تجاه الوطن والقيادة الرشيدة أن نحقق العدل ونسعى للوصول له من خلال هذا المرجع».

وأبدت تفاؤلها بالوزير الجديد، «سيسهم في إكمال مشاريع تطوير القضاء وتنفيذها بالشكل الأمثل الذي يضمن حقوق الفرد والمجتمع».

ويشارك القاضي السابق المحامي حسان السيف زميلته زهران في الاستبشار والتطلع ويقول: «المحامون مستبشرون كثيراً بمزيد من التطوير وتحسين المستوى في الميدان العدلي وجميع الجهات الحكومية، فيما يؤكد تطلعه لدور أكبر للمحامين ومنحهم المزيد من الحقوق بدءاً من تأسيس هيئة مهنية للمحامين أسوة بغيرها من الهيئات المهنية، مع استكمال ما بدأه الوزير السابق بمنح المحامين مزيداً من رخص التوثيق للتخفيف عن كاهل كتابات العدل.

كما يطمح السيف لتسريع وتيرة التطوير داخل المحاكم، خصوصاً في ما يتعلق بتنفيذ الأحكام وحل إشكالات تأخر الفصل في القضايا، مشيراً إلى أن أحد أسبابها تنازع الاختصاص، كما طالب السيف بتطوير وضع القضاة الذين لا يزالون يعانون من تحمل الأعباء الإدارية في مكاتبهم مع زيادة وتأهيل معاوني القضاة لمساندتهم، إلى جانب مطالبته بتحفيز القضاة على الاستمرار بالسلك القضائي بمنحهم مزيداً من المزايا لتطوير أدائهم واستقرارهم كالتأمين الطبي وتوفير المساكن.

أما المحامي ناصر التويم، فطالب بإنشاء جمعيات خاصة بالمحامين مع إنشاء مقرات خاصة للانتظار في المحاكم للمحامين، والمرونة في تحديد المواعيد، كذلك عدم السماح لغير المرخص لهم بالمرافعة، مع السماح للمحامين بالدخول على موقع الوزارة للاطلاع على الضبوط، وتنظيم لقاءات منتظمة بين المحامين ووزير العدل في المناطق الكبيرة.

رفع شكر أهالي المنطقة للقيادة

أمير جازان: الأوامر الملكية جاءت ملبية لكل احتياجات المواطنين

المصدر: جريدة الرياض السبت 11 ربيع الاخر 1436هـ - 31 يناير 2015م
http://www.alriyadh.com/1017686

جازان - عادل زائري
رفع صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر بن عبدالعزيز أمير منطقة جازان آسمى آيات الشكر والعرفان باسمه ونيابة عن أهالي المنطقة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد حفظهم الله بمناسبة صدور الأوامر الملكية السامية.
وقال سموه:"إن الأوامر الملكية جاءت ملبية لكل الاحتياجات الخاصة بالمواطنين في جميع المجالات، منوهاً سموه بما تضمنته من قرارات ومنها الإصلاحات الإدارية التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين حفظه الله في عدد من الوزارات والأجهزة والمجالس وصرف راتبين لموظفي مختلف القطاعات والمستفيدين من الضمان الاجتماعي والشؤون الاجتماعية التي تصب جميعها في مصلحة الوطن وخدمة المواطن".
ودعا أمير منطقة جازان جميع المواطنين والمسؤولين إلى القيام بالدور المناط بهم في خدمة الوطن والمواطن وتنفيذ الأوامر الملكية وتوجيهات القيادة والمساهمة في تنمية وطننا العزيز والحفاظ على أمنه واستقراره.
وأبان سموه أن الأوامر الملكية شملت كل مايهم الوطن والمواطن بما يرسم صورة واضحة لمستقبل زاهر لبلد الحرمين الشريفين ويوفر العيش الكريم لأبنائه المواطنين.
وأضاف يقول " إن صدور هذه الأوامر وما تضمنته من قرارات حكيمة تأتي لتؤكد للجميع حرص قيادة هذه البلاد منذ تأسيسها على يد الملك المؤسس الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود رحمه الله وحتى هذا العهد الزاهر لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله وحكومته الرشيدة على توفير كل ما يضمن راحة وأمن المواطن وسلامته ".
واستعرض الأمير محمد بن ناصر ما اشتملت عليه الأوامر الملكية من قرارات تمس حياة المواطن ومنها اعتماد " 20" مليار ريال تخصص لمشروعات الإسكان لإيصال التيار الكهرباء والمياه لمخططات الإسكان المسلمة لوزارة الإسكان في مختلف المناطق وكذا دعم النوادي الرياضية والاجتماعية والأدبية والجمعيات الخيرية والعفو عن السجناء في الحق العام الذي يشمل العفو عن الغرامات المالية بما لا يتجاوز خمسمائة ألف ريال وغيرها من القرارات التي تؤكد حرص خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز في السير على خطى والده وإخوانه قادة هذه البلاد السابقين رحمهم الله جميعاً.
وجدد سمو أمير منطقة جازان في ختام تصريحه العهد والولاء والبيعة باسم أهالي المنطقة للقيادة الرشيدة سائلاً الله تعالى أن يديم على بلادنا العزيزة أمنها واستقرارها وولاة أمرها.

تشكيل فريق من الشؤون الاجتماعية والشورى لتعديل نظام الإعاقة في المملكة مكون من 30 خبيراً

مديرة مركز الرعاية النهارية بالخبر تثمن قرارات خادم الحرمين بصرف مكافأة شهرين للمعوقين وضم قوائم انتظار المعوقين

المصدر: جريدة الرياض السبت 11 ربيع الاخر 1436هـ - 31 يناير 2015م
http://www.alriyadh.com/1017592

الخبر – إبراهيم الشيبان
كشفت مسؤولة في وزارة الشؤون الاجتماعية، ان 30 خبيرا ومختصا في شؤون ذوي الاعاقة في المملكة وفريق عمل من مجلس الشورى يعكفون حاليا لتعديل نظام رعاية المعوقين واضافة بعض البنود والامور المرتبطة مع الجهات الحكومية ذات العلاقة كالصحة والتعليم والعمل والبلديات واعفاء المعوقين من الرسوم والضرائب الجمركية.
وقالت مديرة مركز الرعاية النهارية بالخبر سنيا فاروق كردي، ان معالم القانون الذي من المتوقع وضع المحاور الاساسية له قبل نهاية العام الحالي يضمن احتياجات اسر ذوي الإعاقة التي زادت وسيتم العمل على ادخالها ضمن البنود الجديدة، مضيفة ان الاجتماع الاولي التي حضرته كعضو تم مناقشته مع أعضاء مجلس الشورى وسيتبعه اجتماعات أخرى لوضع الخطط والتعديلات حيز التنفيذ والعمل على تنفيذها من قبل الجهات ذات العلاقة.
وأكدت في ذات الاتجاه ان هناك اكثر من مليون طفل وطفلة معوقون في المملكة تتراوح اعمارهم من 3 الى 15 سنة، 30% من هؤلاء المعوقين من سكان المنطقة الشرقية بسبب امراض الدم الوراثية التي تعتبر من اهم اسباب الاعاقة، متوقعة زيادة العدد، مضيفه بأن هناك اكثر من 21 مركزا متخصصا للإعاقة بالشرقية الا ان تلك المراكز لا تفي بالعدد مقارنة بعدد المعوقين، خاصة وان هناك فئة من المعوقين تتجاوز اعمارهم ال 13 من العمر ومن الصعب دمجهم مع المعوقين الاطفال او التعليم العام.
وثمنت قرارات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز بصرف مكافأة شهرين للمعوقين وضم قوائم انتظار المعوقين، مضيفة بأنه سبق هذا القرار عدة قرارات من بداية العام الحالي اولها تكفل الدولة بمصاريف الاطفال المعوقين في المراكز الخاصة مع توفير الخدمات اللازمة لهم وهذا ليس بغريب على مملكة دستورها كتاب الله وسنة نبيه.
وأوضحت على هامش ملتقى بركتنا الثالث لمتلازمة داون بمركز سلطان بن عبدالعزيز للعلوم والتقنية "سايتك" بالخبر مساء امس الأول برعاية صاحبة السمو الأميرة عبير بنت فيصل بن تركي حرم سمو أمير المنطقة الشرقية بالتعاون مع الجمعية الخليجية للإعاقة، ان قرار وزاري صدر بتغطية رسوم ذوي الإعاقة في المراكز الخاصة من الدولة ويتم دفع تلك الرسوم بناء على تقييم كل مركز فهناك مراكز تدفع لها حكومة خادم الحرمين الشريفين مبلغ 39 ألف ريال للطالب الواحد ومراكز اخرى اقل وذلك بحسب تصنيف المركز وتقييمه والبرامج التي يقدمها وتم العمل بها من هذا العام.
من جهته اكد مساعد بن حسن العولة رئيس المكتب التنفيذي للجمعية الخليجية للإعاقة، غياب الاحصائيات الدقيقة لأعداد المعوقين على مستوى الخليج، مبديا تحفظه على الرقم المعلن من قبل وزارة الصحة بعدد المعوقين بالمملكة الذي حدد ب730 ألف معوق، مضيفا بأن الاحصائية اكثر من ذلك بكثير، مقارنة مع كثرة الحوادث المرورية والحرائق المتكررة بشكل يومي وينتج عنها الكثير من الإصابات حيث قال "اتحفظ على هذا الرقم غير الدقيق والصحيح أعلى بكثير".
ولفت انهم بصدد توحيد شعار المعوقين في دول المجلس "الملصق- إستكر الذي يوضع على السيارة" وتوحيد غرامات مواقف المعوقين، وطالب ان تكون الجهة المعنية بالتصريح وزارات الداخلية في مجلس التعاون اسوة بالبحرين والامارات وقطر على ان لا يتجاوز التصريح ثلاث سنوات بدل من وزارة الشؤون الاجتماعية التي تترك التصريح مفتوحا والمعمول في السعودية والكويت وعمان بعد تعرض تصميم الشعار للتزوير من بعض ضعاف النفوس، حيث تم بالفعل رصد حالات تزوير للملصق ويباع في محلات الزينة الى جانب ان السعوديين المعوقين يحرر لهم مخالفات اثناء وقوفهم في مواقف المعوقين في بعض دول مجلس التعاون لان الملصق غير معترف به.
وبين في ذات السياق ان خطوط الطيران بمعظم دول مجلس التعاون تجاوبت مع توصية توفير أماكن الخدمات لذوي الاعاقة المسافرين على الرحلات الدولية بدعم من منظمة الطيران العالمي "اياتا" وتقديم خدمة لهم قبل وبعد واثناء الرحلة، الا انه ابدى اسفه من عدم تفعيل تلك التوصية من قبل الخطوط الجوية السعودية حتى الان.
فيما أوضح رئيس اللجنة العلمية بالجمعية الخليجية للإعاقة الدكتور عبدالله محمد الصبي، ان الملك عبدالله بن عبدالعزيز –رحمه الله- تبرع ب 25 مليون ريال للانتهاء من قاموس لغة الإشارة السعودي وفي محاولات لتوحيد الإشارة، الا ان لغة الإشارة مختلفة في مناطق المملكة والخليج وكذلك محدودية الكلمات والمترادفات لدى "الصم" وتم العمل على التعديلات ويستغرق القاموس ثلاث سنوات وسيكون مرادفا لقاموس لغة الإشارة العربي.

توصية بعدم تحميل الراكب مبالغ إضافية بسبب تأخر الرحلات المواصلة

الشورى يصوت على نظام السجن والتوقيف ودراسة مشروع أعشاب الادعاء الطبي ومشتقاتها

المصدر: جريدة الرياض الاحد 12 ربيع الاخر 1436هـ - 1 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1017774

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي

يتجه مجلس الشورى لإقرار مشروع نظام السجن والتوقيف الجديد الذي انفردت بنشره "الرياض"، وذلك بعد أن يستمع بعد غدٍ الثلاثاء لوجهة نظر لجنة الشؤون الأمنية بشأن آراء الأعضاء وملحوظاتهم التي أبدوها أثناء مناقشة مشروع النظام في جلسة سابقة، كما يصوت غداً الاثنين على توصيات لجنة النقل والاتصالات بشأن تقرير الأداء السنوي للمؤسسة العامة للخطوط الجوية السعودية التي طالبت باستفادة الخطوط الجوية السعودية من مساعدي الطيارين الذين اتموا تدريبهم على حسابهم الخاص ومن المتقاعدين العسكريين المتخصصين في مجال الطيران وعدم تحميل الراكب مبالغ مالية إضافية على قيمة التذكرة الأصلية بسبب تأخر وصول الرحلة عن رحلات المواصلة الأخرى.

ويعيد المجلس خلال الجلسة التصويت على توصية لجنة الشؤون الأمنية بشأن اقتراح إضافة مادة جديدة إلى نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية بالموافقة على الاعتراض المرفوع لمعالي رئيس المجلس من عضوين من أعضاء المجلس بشأن التصويت الذي تم في جلسة سابقة على تقرير اللجنة بشأن المقترح المقدم من عضو المجلس الدكتور أحمد آل مفرح. ومن ضمن الموضوعات المدرجة على جدول أعمال هذه الجلسة تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن مقترح تعديل نظام المرور بإضافة حكم جديد إلى عجز المادة الرابعة والخمسين المقدم الدكتور مفلح الرشيدي، كما يناقش تقرير اللجنة الصحية بشأن مقترح مشروع نظام الأعشاب ذات الادعاء الطبي ومشتقاتها المقدم من عضو المجلس الدكتور محسن الحازمي والذي أيدت اللجنة ملاءمة دراسته.

ومن المواضيع التي تنتظر التصويت فقط مقترح مشروع نظام حماية اللغة العربية في المملكة العربية السعودية المقدم من الدكتور سعود السبيعي حيث يستمع المجلس الثلاثاء لوجهة نظر اللجنة الخاصة بشأن ما أبداه الأعضاء من مقترحات وآراء أثناء مناقشة مشروع النظام في جلسة سابقة ويصوت عليه بعد ذلك..

ومن المقرر أن يناقش المجلس أثناء هذه الجلسة تقريري اللجنة المالية بشأن تقرير الأداء السنوي للصندوق السعودي للتنمية وتقريرها بشأن التعديلات المقترحة على نظام الصندوق السعودي للتنمية كما يتضمن جدول أعمال المجلس تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن مقترح مشروع تعديل المادة التاسعة والستين من نظام القضاء المقدم من عضو المجلس اللواء الطيار حمد الحسون.

أكاديميات وقياديات سعوديات يعبرن عن أملهن في تحقيق الكثير من التطلعات والآمال

المصدر: جريدة الرياض الاحد 12 ربيع الاخر 1436هـ - 1 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1017886

الرياض - هتاف المحيميد

عبرت اكاديميات وقياديات سعوديات عن تطلعاتهن لعصر ذهبي آخر لتحقيق تطورات تتعلق بحقوقها الاجتماعية والتعليمية والوظيفية التي أثبتت من قبل نجاحها وكفاءتها والتي كرمتها القيادة بذلك وسهلت وصولها لما تطمح اليه. وأن عهد الملك سلمان ماهو الا اكمال مسيرة وطن أمنت بقدرة نصفها الآخر. في البداية تتحدث سمها الغامدي مديرة الإشراف النسائي الاجتماعي بالرياض حول تطلعاتها نحو عصر ذهبي آخر: تعظم المصائب عندما يكون الفقيد ملكا تربع على عرش القلوب تغمده الله بواسع رحمته وأحسن اليه كما أحسن لرعيته, وعزاءنا الكبير لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز حفظه الله الذي نستبشر خيرا بأن هموم المرأة السعودية التي تحتل مساحة كبيرة في اهتماماته ان لم تكن من اولوياته -حفظه الله- ليتمم عقد الانجازات الذي شهدته السنوات الماضية وفي رأيي ان من اهم قضايا المرأة هو أن تكون المعيلة المسؤولة عن أسرتها بالعمل الشريف والآمن لتكون عنصراً منتجاً في منظومة الانتاج الوطني, اضافة الى توفير حضانات آمنة لأطفالها ومجهزة في مقار العمل لا تكلفها عبئاً مادياً يثقل كاهلها، كما نتطلع الى المزيد من التسهيلات لأبناء المرأة المتزوجة من غير السعودي لينشأوا باستقرار في بلد الخير، نحتاج الى تمكين المرأة في المناصب القيادية التي تتناسب مع احتياج المجتمع وهن شقائق الرجال وخاصة انهن اثبتن قدراتهن فيما تولين من مناصب، دعم الانشطة الثقافية للمرأة وتشجيع النوادي الثقافية التي تساهم في رفع مستوى مساهمة المرأة فكرياً، والعمل على تماسك الاسرة السعودية ودعم المرأة للحصول على المزيد من حقوقها الاجتماعية التي تمكنها من قيادة اسرتها الى بر الامان، حفظ الله بلادنا وأطال في عمر خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الامين وولي ولي عهده حفظهم الله.

د.هناء السبيل

تضيف هناء بنت ابراهيم السبيل استاذ مساعد واستشاري العلاج الطبيعي وعميدة كلية التمريض بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن: إن المتتبع لمسيرة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز- وفقه الله وأيده - لا يجد صعوبة في اكتشاف شمولية نظرته التنموية منذ تقلده العمل السياسي في بواكير شبابه؛ وتنمية سلمان تعني التكافؤ. تكافؤ فرص المشاركة بين الرجل والمرأة في مسيرة النهضة كل فيما يخصه ويتقنه. وقائد بهذه الرؤية، تتطلع المرأة السعودية "بثقة مطلقة " بأن تجد في وارف عطفه توسعاً في الفرص الممنوحة للمرأة في المشاركة التنموية بما يتوافق مع النهج القويم الذي اتخذته هذه البلاد دستورا لها.

من جهتها اعربت هيا الفوزان عميدة كلية التمريض في جامعة الملك سعود للعلوم الصحية عن تطلعاتها لما يحمله عهد الملك سلمان بقولها: لقد قفزت المملكه في عهد المغفور له بمجالات كثيرة واخص بها الاكاديمية. وأننا على يقين ان خادم الحرمين الملك سلمان بن عبدالعزيز سيكمل المشوار وسيحقق قفزات تنموية اخرى لخدمه الوطن لما عرف عنه من تفاني وحب لوطنه. لقد بدأت عجلة سلسلة من التميز الاكاديمي نذكر منها على سبيل المثال برنامج الابتعاث وزيادة عدد الجامعات والتخصصات الجامعية المتاحة للطالبات والاهتمام بالتخصصات الحيوية التى يحتاجها الوطن ونواجه نقص حاد بها، على سبيل المثال التمريض ونحن على يقين انها سوف تستمر وتتميز في عهد الملك الجديد الذي سيحرص بإذن الله على تحقيقها.

تضيف منيرة الشنيفي امرأة أعمال: اولا نعزي انفسنا لرحيل الملك عبدالله رحمة الله واسكنه فسيح جناته ونبايع مليكنا الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي عهده الامير مقرن بن عبدالعزيز وولي ولي عهده الامير محمد بن نايف. بداية لابد أن نيقن أن العهد السابق مرتبط بالعهد الحالي بإذن الله فالتواصل والارتباط كان واضحا بيننا وبين القادة بتعزيتهم ومبايعتهم وثقتنا بقراراتهم الحكيمة. كما رأينا ورأى العالم كله سلاسة وروعة انتقال الحكم الذي جسد وحدة الوطن ولله الحمد.

والمرأة السعودية جزء من هذا المجتمع وتطلعاتها للمستقبل وتكملت المسيرة السابقة خطوة مهمة فأملها كبير في عهد

الملك سلمان لحنكته وإيمانه بأن تصبح المملكة من الدول المتقدمة ولها كلمتها ولها حضور يحسب الجميع له. ولا تقدم لمجتمع إلا بامرأة تسند رجل. فالمرأة السعودية متفائلة بعهد الملك سلمان وتتطلع للمشاركة في التنمية الاقتصادية وايجاد ثقافة تحترم وتقدر مكانتها وقدرتها وتعترف بدورها كشريك اساسي في الحياة والتنمية.
في الوقت الحالي ومن خلال التحديات الراهنة عالمياً فالمرأة في المملكة موعودة في هذا العهد الميمون بدعم وافر وتوسع كبير في ميادين الاعمال والمساهمات على كافة الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتولي المرأة في عهد الملك الراحل الملك عبدالله -رحمة الله-
مجالات عدة وفتح امامها الطريق لتواصل النجاحات والدخول في سوق العمل بقوة والقضاء على البطالة بتكون حاضرة اقتصاديا وبارزة بالتنمية الوطنية بدعم واصرار من مليكنا الملك سلمان بن عبدالعزيز.
اخيراً عهود عبدالله الربيعان مديرة مكتبة كلية البنات بجامعه الامير سلطان قالت: عصر المرأة الذهبي سينتقل من عهد الملك عبدالله إلى عهد الملك سلمان بإذن الله. عاشت المرأة في عهد الملك عبدالله -رحمه الله- شريكا أساسياً في صنع القرار المجتمعي فكان -رحمه الله- اول ملك تبايعه المرأة؛ وصدر قراره التاريخي بدخول المرأة مجلس الشورى ومشاركتها الفعالة في برنامج الحوار الوطني؛ وإعطائها الفرصة للمشاركة في كافة المجالات التعليم والصحة والبيئة والمؤسسات الحكومية وحقوق الانسان؛ إضافة لأبرز القرارات وهو السماح للمرأة بالابتعاث لإتمام دراستها؛ وفتحت أمامها أبواب العمل مع الالتزام بثوابت الدين ولم يقتصر رحمه الله دعمه للمرأة العاملة بل وصل كذلك الى ربة المنزل عبر دعمه لبرنامج الأسر المنتجة لتؤدي المرأة دورها. ليأتي عهد الملك سلمان حفظه الله ورعاه والمرأة السعودية كلها أمل ليستكمل تلك المسيرة لتصبح لها مكانة على مستوى العالم بفضل دعمه ولتستمر عجلة التنمية والازدهار فلا خوف على عصر المرأة السعودية لأننا ولله الحمد في بلادنا المسيرة تستمر من عهد لعهد ولا تتوقف ولا تتراجع.

مرداد لـ المدينة : 6000 وظيفة إدارية جديدة وزيادة أعداد القضاة إلى 3000 قاض

قال: إن ترقية القضاة وموظفي المحاكم مرتبطة بما حققوه من إنجاز

المصدر: جريدة المدينة الاحد 12 ربيع الاخر 1436هـ - 1 فبراير 2015م
اضغط هنا

حامد الرفاعي - جدة تصوير- محمد مباركي
قال عضو المجلس الأعلى للقضاء رئيس لجنة تطبيق آلية نظام القضاء الشيخ محمد أمين مرداد أننا بصدد زيادة أعداد القضاة إلى 3000 قاض خلال العامين المقبلين فيما سيتم توفير ما يقارب من 6000 وظيفة إدارية لمحاكم ومرافق وزارة العدل خلال العام الحالي لافتًا في حواره مع «المدينة» إلى تخصيص آلية في ترقيات القضاة والموظفين الإداريين بحيث تكون مرهونة بما حققوه من إنجازات في المهام الوظيفية
الموكلة لهم، مثمنًا ارتفاع سقف الإنجاز والمتمثل فى القضاء على تأخر البت في القضايا بشكل فاق 70 % عن الأعوام السابقة بحسب الإحصائيات الرسمية، جاء ذلك فى حواره مع «المدينة» فإلى نص الحوار
** هل واكبت مشروعات التطوير التى قمتم بها عصر التكنولوجيا ووسائل التواصل الحديثة ؟
** بداية العملية القضائية لها 3 أذرع تطويرية أولها أمور تتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء، فيما تضمن ثاني هذه الأذرع في تطوير كل ما يعنى بوزارة العدل سواء من توفير الخدمات اللازمة من محاكم وكتابات العدل بهدف أداء العمل بيسر

وسهولة والارتقاء بها وأيضًا المباني والكوادر البشرية والتقنية والإدارات والأقسام المرتبطة بها فيما يتضمن القسم الثالث الأمور المتعلقة بمشروع خادم الحرمين الشريفين المخصص لتطوير مرفق القضاء.

برامج مستقبلية

** بوصفكم أحد أعضاء المجلس الأعلى للقضاء ماذا أنجزتم وما هي أبرز مشروعاتكم وبرامجكم المستقبلية؟

** المجلس يعنى بالأنظمة القضائية ومتابعة القضاة وتطوير العملية القضائية ومن ناحية الأنظمة فقد انتهى المجلس من إصدار اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية وأبرز ما تم إنجازه خلال الفترة الماضية هو انتهاء المجلس من إصدار اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية بالإضافة إلى مشاركتنا مع الإدارات المعنية لإصدار اللائحة التنفيذية لنظام الإجراءات الجزائية وكذلك عنى المجلس بإصدار لائحة تنظيمية لصلاحيات رؤساء المحاكم ولائحة التفتيش القضائي ونظام آلية نقل القضاة، وصدور لائحة الأعمال النظيرة للقضاء ومستقبلاً نحن بصدد تنفيذ مدونة الأحكام الفقهية الشرعية والتي تتضمن في حالة إتمام إصدارها احتواءها على مواد تلزم القضاة في إصدار أحكامهم الشرعية المنظورة بما تتضمنه هذه المدونة حيث إن فيها ترتيب مدون للأحكام ككل بما فيها الأحكام الجزائية والتي من ضمنها الأحكام التعزيرية بالإضافة إلى أننا في المجلس بصدد إصدار مدونة تعنى بجميع الأحكام التي صدرت من محاكم التمييز سابقًا (محاكم الاستئناف حاليًا) وكذلك إصدار مدونة تعنى بملاحظات المفتشين القضائيين في الأعمال القضائية بهدف تفادي الوقوع فيها.

تدوين المبادىء

ولا أنسى أن أشير إلى أن المحكمة العليا بصدد إصدار وتدوين المبادئ القضائية المتعلقة بكل حكم صدر منها وكذلك كل ما يعرض عليها من دراسة تتعلق بالتوجية لها بالفصل في بعض القضايا.

وأيضا لدينا دراسة أخرى في المجلس تتعلق بتطوير آلية العمل بين المحامين بعضهم البعض وأيضا بين المحامين والإدارات القضائية المختلفة وقد عقدنا في هذا الملف اجتماعًا بالطائف بين وزارة العدل وأركان المجلس مع اللجنة الاستشارية للمحامين وبإذن الله سيكون لي اجتماع معهم في جدة خلال الأشهر المقبلة لترتيب واستكمال الإجراءات اللازمة لتطوير إدارات المحاكم بوزارة العدل.

أجندة العدل

** ماذا حملت أجندة وزارة العدل من مشروعات وبرامج منجزة وأيضًا مستقبلية ؟

* الجميع لمس من وزارة العدل عملها المتميز والمتعلق بالخدمة الإلكترونية المخصص لكتابات العدل بحيث يستطيع المراجع قضاء معاملته بيسر وسهولة لا تتجاوز الدقائق المعدودة في بعض الأحيان، وأيضا تم مؤخرًا الموافقة على مشروع التوثيق التعاوني الذي يعطي للمحامين ومن يماثلهم ممن تتوفر لديهم الشروط اللازمة من حملة شهادة بكالوريس الشريعة آلية لإشراكهم في بعض أعمال كتابات العدل حيث تضمنت اللائحة في هذا الجانب تنظيم إسناد الوكالات وتوثيق المبايعات والعقود للمحامين ومن تتوافر فيه شروط الإسناد من غير المحامين بحسب مواد اللائحة وذلك لتخفيف الأعباء على كتابات العدل.

مشروعات مقبلة

ومن البرامج والمشروعات المقبلة التي سوف تعمل عليها وزارة العدل هو وضع تطبيق فعلي لمشروع يعنى بإصلاح ذات البين وقد تم تجربة تطبيق هذا البرنامج مبدئيًا في محكمة الأحوال الشخصية بالمدينة المنورة وفي حال اكتمال التصور الكلي له من مرحلة التجريب إلى مرحلة التنفيذ فسيتم تطبيقه وتعميمه لكافة المحاكم بحيث يشمل محاكم الأحوال الشخصية وما يتعلق بالقضايا الأسرية وأيضًا فيما بعد يشمل المحاكم الأخرى بحيث يشمل أيضًا بقية القضايا المتعلقة بالأمور المالية وذلك لتخفيف الأعمال والقضايا المنظورة بالمحاكم والمساهمة في سرعة إنجازها، أما من البرامج الجديدة التي بصدد تنفيذها فيوجد برنامج «التحكيم» والذي سوف يتواكب مع صدور برنامج المحكمين السعوديين بحيث تكون أحكامها ملزمة في تنفيذها وذلك لأنه مبني على الشريعة الإسلامة حيث يحظى باهتمام كبير من مسؤولي وزارة العدل وهو قيد الإنجاز والتنفيذ وذلك لتخفيف الأعباء على المحاكم الشرعية.

الإسناد القضائي

ومن البرامج الأخرى التي تعمل عليها وزارة العدل هو مشروع برنامج الإسناد القضائي لتوفير الأعداد اللازمة من الكوادر المتخصصة من المساعدين والتي سيتم توظيفها في المحاكم بهدف دراسة ملفات القضايا وتهيئتها بحيث تصل للقاضي مكتملة في جميع الجوانب المتعلقة بالدراسة لتسهيل مهمته في البت فيها شرعًا بزمن قياسي وقد بدأنا في الاهتمام بقسم الإسناد القضائي ولدينا توجه في تعين مساعد إلى مساعدين وربما 3 مساعدين في كل مكتب قضائي لدراسة القضايا المحالة للمكتب القضائي الذي يعملون فيه وعمل ملخص لها قبل تحويلها للقاضي.

دعم المحاكم

** ماذا بخصوص دعم المحاكم ومرافق القضاء بالكوادر الوظيفية لمواكبة هذه المشروعات والبرامج الجديدة ؟

* من ناحية دعم المحاكم بالكوادر الوظيفية فإن الوزارة قامت بدعمهم بكتاب الضبط والإداريين ووضعت لهم برامج تدريبية وفي العام الماضي استطاعت وزارة العدل بالتنسيق مع وزارة المالية توفير 6000 وظيفة شملت جميع المراتب والتخصصات والأقسام الإدارية بمحاكم وكتابات العدل في مدن ومحافظات المملكة وبإذن الله ستكون أعداد الوظائف المطروحة خلال العام الحالي مقاربة لأعداد وظائف العام المنصرم بحيث تكون حوالى 6000 وظيفة تقريبية قادمة بإذن الله.

أعداد القضاة

** هل سيتم رفع سقف أعداد قضاة المحاكم خلال الفترة المقبلة؟

* عندما صدر نظام القضاء عام 1428هـ صدر معه لجنة خاصة تشرفت بتولي رئاستها حيث استطعنا بعد سنتين من العمل الدؤوب زيادة أعداد القضاة إلى 1800 قاضي وبإذن الله وبحسب الخطة الموضوع فإن العدد سوف يزداد خلال السنتين المقبلتين إلى 3000 قاضٍ.

ترقيات القضاة

** وماذا بخصوص الآلية المحددة لتنظم ترقيات هؤلاء القضاة؟

** مؤخرًا تم ضع آلية للترقيات حتى أصبحت هذه الترقيات سواء للقضاة أو الموظفين بها شفافية مطلقة ومرتبطة بالإنجاز وقد تم تخصيص إدارة خاصة بمسمى (إدارة متابعة الإنجاز) وهي إدارة مرتبطة بمشروع خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- لتطوير مرفق القضاء، وأؤكد أن القضاة المنجزين لهم أولوية في الترقية والنقل.

التفتيش القضائي

ماذا عن تفعيل آلية عمل التفتيش القضائي؟ وما أبز صلاحيات إدارة التفتيش القضائي؟

** تم التركيز في آلية عمل التفتيش القضائي على المتابعة القضائية ولذلك تم تخصيص 13 مفتشًا قضائيًا لهذه المهمة يقومون بزيارة المحاكم ورفع تقارير عن أوضاع قضاتها والملاحظات التي يجدونها ويتم رصدها بالإضافة إلى التفتيش الدوري الخاص بتحديد الدرجة القضائية التي يحصل عليها القاضي بعد الاطلاع على أعماله القضائية وهي التي تعنى بترقيته من مرتبة قضائية إلى مرتبة أعلى.

وكذلك من صلاحية إدارة التفتيش القضائي التحقيق في البلاغات التي تأتي من المراجعين او الجهات الحكومية عن اعمال القضاة وفي حالة صحة للمنطقتها وهي حالات نادرة تقوم ادارة التفتيش القضائي التابعة التي يوجد فيها مقر المحكمة بإرسال محقق قضائي للتحقيق مع القاضي وتطبيق الانظمة بحقه ولدينا في هذا الجانب 6 محققين قضائين.

** مع هذا الزخم والمشروعات القضائية التطويرية ماذا تم من برامج تدريبية وهل ساهمت في ارتفاع سقف إنجاز القضايا ؟

* وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء اهتموا اهتمامًا كبيرًا بتدرريب القضاة وقد تم خلال العام تخصيص 3000 حقيبة تدريبية لهم في جميع ما يعنى بعمل القضاة للمساهمة في سرعة اداء عملهم وتحسينه وزيادة معدل الإنجاز لديهم والذي أثبتت الإحصائيات الرسمية تحسن عملهم من خلال ارتفاع معدل إنجاز القضايا المنظورة بالمحاكم بشكل مميز عن الاعوام السابقة إلى نسبة تجاوز حوالي 70 % حيث أصبحت بعض مواعيد بعض القضايا لا تتعدى الأسابيع ويمنع أن تتعدى بشكل عام أكثر من شهرين وفي هذا الصدد لا أنسى أن أشيد بقرار قيادتنا الحكيمة المتعلق بإنشاء مشروع معهد التدريب العدلي حيث سيتم تدريب كل القضاة وبكافة مراتبهم على جميع ما يساهم في مواكبتهم للبرامج الحديثة.

قرار العمل

** بصفتك تتولى رئاسة لجنة تطبيق قرار العمل بنظام المحاكم المتخصصة.. ما هو الجديد بعد افتتاح عدد منها مؤخرًا؟

** عندما صدر المرسوم الملكي المتعلق بالمحاكم المتخصصة طلب من المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل العمل على تنفيذ تلك الآلية وقد صدر قرار معالي وزير العدل ورئيس المجلس الأعلى للقضاء بتكوين لجنة تشرفت برئاستها لتفعيل هذه الآلية وكانت بدايتها المحاكم الجزائية التي احتوى جميع القضايا الجزائية التي كانت في المحكمة الجزئية والدوائر المشتركة بالمحاكم العامة والدوائر الجزائية بديوان المظالم وقد تكون على أثر ذلك محاكم الأحوال الشخصية والتي شملت أعمال محاكم الضمان والأنكحة سابقًا ودوائر النظر في الخلافات الزوجية بالمحاكم العامة ودوائر الانهاءات كذلك تم فتح محاكم ودوائر التنفيذ إثر صدور نظام التنفيذ عام 1434هـ كما تقرر أن تفتح دوائر المرور في المحاكم العامة وسيكون ذلك بإذن الله خلال الأشهر القليلة المقبلة فور انتهاء التريبات الإلكترونية بالتنسيق بين مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء ووزارة الداخلية وكذلك سيتم افتتاح المحاكم العمالية مع بداية العام الهجري المقبل وعملت الآن ترتيبات لتدريب عدد من القضاة على أعمال المحاكم العمالية كما أن هناك لجنة لتثبيت أوضاع نظر محاكم الاستئناف للقضايا كدرجة ثانية في التريبات القضائية لحصر القضايا التي يتم النظر بنظام القضاء الجديد وفرزها عن بقية القضايا التي سوف

تبقى للنظر بها بالنظام القضائي السابق وبخصوص المحاكم والدوائر التجارية والدوائر الجزائية التي من اختصاص ديوان المظالم وآلية انتقالها وسلخها من ديوان المظالم إلى وزارة العدل فإن الموضوع لا زال قيد الدراسة لدي الجهات المعنية التي تعمل على تذليل كافة الصعوبات، واستطرد الشيخ محمد أمين مرداد قائلا: إن هذا المشروع العملي لتنفيذ آلية القضاء وما يتبع ذلك هو مشروع ضخم ويحتاج الى إمكانيات كبيرة بشرية ومادية ومبان، وإن خادم الحرمين الشريفين وولي عهده وولي ولي العهد يتابعون هذه الخطوة المباركة لتطوير مرفق القضاء بمتابعة كل ما يجري مع معالي وزير العدل ورئيس المجلس الأعلى للقضاء، فأمر خادم الحرمين بالموافقة على إنشاء معهد التدريب العدلي سيوفر البيئة المناسبة لتدريب القضاة ومن يتبعهم على اختصاصات المحاكم المتخصصة.

** ما جديد مشروعات وبرامج قضاة التنفيذ ؟

** أبرز المشروعات إعطاء صلاحية لقضاة التنفيذ من خلال السماح لهم بالتنسيق مع مؤسسة النقد لحجز المبالغ التي تلزم المحكوم عليه بدفعها إلى المحكوم له وهذا البرنامج سوف يسهل أيضا عملية تسريع وصول مبالغ النفقات الزوجية للنساء والأطفال بقضايا الطلاق والعنف الأسري والحيلولة من مماطلة بعض الأزواج ضدهم، وفي هذا الصدد لا أنسى أن أشير إلى اهتمام المجلس بجميع الملفات الاسرية حيث ستشهد جلسة المجلس الأعلى للقضاء المقبلة عددًا من الملفات، أبرزها دراسة ملف العنف الأسري وما تم رصده من تجاوزات في تنفيذ الأحكام، وإعداد لائحة لحقوق الأطفال المشمولين بالحضانة، بما يضمن عدم تحكم أهواء الأبوين في أطفالهما خلال مرحلة التقاضي والزيارة والحضانة والنفقة.

مواطنون: "مكرمة سلمان" أدخلت الفرحة في قلوب مستفيدي الضمان

المصدر: جريدة المدينة الاحد 12 ربيع الاخر 1436هـ - 1 فبراير 2015م

اضغط هنا

محمد البيضاني - الباحة

أعرب عدد من المواطنين بالباحة عن شكرهم وتقديرهم لخادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبدالعزيز - حفظه الله، على صرف مكافأة شهرين لمستفيدي الضمان الاجتماعي، من العجزة وكبار السن والأرامل والمطلقات والأيتام والمهجورات والمتغيب عائلهن. داعين الله تعالى أن يحفظ قائد المسيرة، وأن يوفقه ويسدد على طريق الخير خطاه.

وأكدوا أن هذا الأمر الكريم أدخل السرور على قلوب المواطنين المشمولين بنظام الضمان وأنهم يعيشون فرحة عارمة لا تضاهى، واصفين المكرمة بأنها تأتي امتدادًا للعطاءات الكبيرة التي تقدمها الدولة لمواطنيها بشكل ملموس.

وفي البداية أشار علي كردش الزهراني إلى أنه ليس بغريب على رجل حمل هموم أبنائه المواطنين والوقوف معهم وخدمتهم، أن تصدر منه تلك المكرمة ، ونرفع أسمى آيات الشكر والامتنان لمقام خادم الحرمين الشريفين على دعمه السخي المتواصل لمختلف فئات الشعب السعودي واهتمامه الدائم بكل صغيرة وكبيرة في هذا الوطن. مشيرا إلى أن هذه اللفتة الأبوية الكريمة منه - حفظه الله - تجاه مستفيدي الضمان دلالة أكيدة بأن هذا الشعب الوفي يسكن في قلب (سلمان بن عبدالعزيز) كما يسكن - حفظه الله -في قلوب الشعب.

وقال شنان كردش الاحمدي: نشكر الملك سلمان وندعو الله مخلصين بأن يجزيه عنا خير الجزاء، وأن يجعل ذلك في موازين أعماله. مؤكدا أن هذا النهج من قيادتنا الحكيمة لا يستغرب فهو امتداد لعطاءات مستمرة هدفها رفاهية الشعب والحياة الكريمة له.

فيما قال غرم بن علي : أن الفرحة عمت المواطنين، وقال: نشارك الأسر المحتاجة فرحتهم وأشار إلى أن خادم الحرمين الشريفين أدخل السرور على قلوبهم فهو قائد عظيم يحمل جميع معاني الوفاء لوطنه وأبنائه وهو نعم القائد الذي لم يتوان ولو لحظات عن خدمة الوطن ويلامس احتياجات المواطن.

كما قال سعد الغامدي ومحمد الكناني: إن صرف مكافأة شهرين أمر غير مستغرب ، حيث عوّد الملك سلمان شعبه دائمًا على الخير الذي لا ينقطع، واضاف: إن هذه المكرمة الغالية ماهي إلا امتداد للمكارم الكبيرة التي قدمتها القيادة الحكيمة للشعب السعودي الوفي.
أما العم حمدان عبدالله الأحمدي فقال: حفظ الله لنا مليكنا الغالي وأبقاه ذخرًا لهذا الوطن ونشكره كل الشكر، على الأمر الذي صدر منه واللفتة ليست بغريبة عليه -حفظه الله.
بينما قال محمد العمري: إن هذه اللفتات الحانية من الوالد القائد هي استمرار لما يوليه -حفظه الله- من اهتمام ومتابعة لمختلف شرائح المجتمع، وتلمسه المستمر لاحتياجاتهم، داعيًا الله عز وجل أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان وأن يبقيه ذخرًا للوطن والمواطن، وأن يمدّ في عمره راعياً وبانياً لهذا الوطن.

مقار لتسليم الأطفال المحضونين بعيداً عن مراكز الشرط

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 10 ربيع الاخر 1436هـ - 30 يناير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150130/Con20150130750035.htm

عدنان الشبراوي (جدة)
كشفت وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء عن شروعهما في خطوات جديدة، تدرس حاليا من قبل مختصين لتوفير مقار مناسبة لتسليم الأطفال المشمولين بالحضانة بعيدا عن مراكز الشرط، ويدخل قضاء التنفيذ بهذه الخطوة مرحلة مهمة في إرساء القيم الإنسانية والاجتماعية ويراعي المصلحة النفسية والاجتماعية للأطفال، فضلا عن سد ثغرة شكاوى الأمهات المطلقات.
ووفقا لمصادر عدلية، يدرس مختصون إيجاد ضمانات لتنفيذ المادة 76 من نظام التنفيذ ولوائحه المتضمنة توفير مقرات يتم فيها التنفيذ الآمن لأحكام الزيارة الخاصة بالأطفال المحضونين، وتأتي هذه الخطوة عقب أن رصدت دوائر قضائية تعثر وتعذر تسليم المحضون في الجهات الحكومية الاجتماعية ومن بينها المؤسسات والجمعيات الخيرية وفق النظام والذي يمنع أن يكون تسليم المحضونين في مراكز الشرط ونحوها. وأكدت مصادر أن الجهات الحكومية الاجتماعية لا تتعاون مع قضاة التنفيذ في مباشرة تسليم الأطفال المحضونين بحجة عدم توفر الإمكانات لديهم، في حين أن المؤسسات والجهات الخيرية تتوقف عن العمل خلال إجازة نهاية الأسبوع، والتي غالبا ما تنفذ فيها الأحكام، إضافة لعدم توفر الإمكانات لديهم. ويتدارس مختصون آلية لإلزام الجهات الحكومية الاجتماعية بتنفيذ أحكام الزيارة أو التنسيق مع الجهات الخيرية، بحيث يكون تسليم واستلام المحضون من خلالها.

إطلاق المرحلة الثالثة من المسح الوطني للصحة وضغوط الحياة الثلاثاء

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 10 ربيع الاخر 1436هـ - 30 يناير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150130/Con20150130750022.htm

واس (الرياض)

ينطلق أكثر من 40 باحثا وباحثة بالمنطقة الغربية في الثالث من فبراير المقبل لإجراء المرحلة الثالثة من المسح الوطني لـ(الصحة وضغوط الحياة) وتستهدف أكثر من 700 عينة من الذكور والإناث بالمنطقة، بهدف تقدير النسبة المئوية من الاضطرابات الصحية في مناطق مختلفة من المملكة وقياس حجم المشكلة، وكذلك طرق العلاج والعقبات التي تحول دون الحصول على الرعاية الطبية.

ويجرى الاستطلاع من خلال مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة ووزارة الصحة ومستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث، ومكتب الإحصاء في وزارة الاقتصاد والتخطيط، وجامعة الملك سعود بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية (WHO) وجامعة هارفارد وجامعة ميشيغان، في إطار تعاون يدل على أهمية الدراسة التي تحمل أملا كبيرا للأجيال القادمة في المملكة والدول العربية المجاورة.

وأكد مدير المسح الاتصالي بالمسح الوطني للصحة وضغوط الحياة عبدالرحمن بن معمر أن المرحلة الأولى للمسح كانت تجريبية في منطقة الرياض، فيما اتسع نطاق الثانية وشملت المنطقة الغربية والوسطى والشرقية واستهدفت بعض المدن الكبيرة، والآن في المرحلة الثالثة تم مسح مناطق الرياض والقصيم والمنطقة الشرقية.

وأفاد أن المسح يبدأ عادة بتدريب وتأهيل عدد من أبناء وبنات المنطقة لمدة أسبوعين وبعد انتهائه ينطلق مباشرة الباحثون والباحثات الميدانيون والمشرفون لإجراء المسح الأسبوع المقبل بكامل المنطقة، ويشمل مكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة والطائف وبعد الانتهاء من المدن سيتم التوسع في القرى والمزارع والهجر، مبينا أن العينة المختارة بالمنطقة الغربية تشتمل على 350 منزلا موزعة بين مدنها كاملة والمزارع والهجر والقرى، وستؤخذ من كل منزل عينتان وبذلك يكون إجمالي المواطنين المتلقين للبحث 700 شخص، منهم 350 ذكورا ومثلهم إناث.

وأشار إلى أن العينة أخذت من مصلحة الإحصاءات العامة من التعداد الذي أجري قبل خمس سنوات بشكل عشوائي، ووزعت العينات على جميع مناطق المملكة ومن ضمنها الغربية، وعلى هذا الأساس يتم اختيار منزل في أحد الأحياء بموجب اسم ساكن المنزل ورقم البيت وأسماء الشوارع والإحداثيات، باستخدام جهاز (GPS) للوصول إلى العينة وبمجرد الوصول للمنزل تجرى المقابلة، وهي نوعان، يذهب الماسح أو الباحث الميداني في الأولى ويطرق الباب ويجري المقابلة وتسمى (تعداد أفراد المنزل) ويسجل خلالها أسماء أفراد المنزل وجنسهم وأعمارهم، وما إذا كانوا يعانون أي مشاكل صحية مزمنة، وبعد تعبئة الاستبيان إلكترونيا وبمجرد إدخال المعلومات إلى جهاز الباحث يختار بطريقة آلية علمية شخصين فقط من العائلة ذكرا وأنثى وبذلك تنتهي المقابلة الأولى التي لا تتجاوز 10 دقائق في مجملها، وبعد ذلك تأتي المقابلة الرئيسية ويقوم الباحث خلالها بتحديد من تم اختيارهم من الذكور والخط الخاص بالأنثى، ويتم تحويلها إلى المشرف أو زميلة له التي تأخذ بدورها موعدا من الأنثى وتجري المقابلة معها.

ودعا ابن معمر سكان المنطقة للتعاون مع الباحثين وتقديم الدعم والمساعدة لهم وتزويدهم بالمعلومات السليمة، خاصة أن البرنامج فريد ويعد الأول من نوعه، وله منفعة مباشرة للمتلقي أو المبحوث وذو فائدة لعائلته ولأبناء الحي وسكان مدينته والمملكة بشكل عام.

الشورى يصوت على موضوعات هامة هذا الأسبوع

تعديلات في نظام السجون تعزز حقوق النزلاء وتدعم إصلاحهم

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 12 ربيع الاخر 1436هـ - 1 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150201/Con20150201750432.htm

سعاد الشمراني (الرياض)

يصوت مجلس الشورى هذا الأسبوع على موضوعات هامة، أبرزها تعديلات في مشروع نظام السجن والتوقيف، ونظام مكافحة المخدرات، ومشروع نظام حماية اللغة العربية، فيما يناقش مقترح مشروع نظام الأعشاب ذات الادعاء الطبي ومشتقاتها.

حيث يصوت المجلس خلال جلسته العادية العاشرة غدا الاثنين على توصيات لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن تقرير الأداء السنوي للمؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية للعام المالي 1435/1434هـ، وذلك بعد أن يستمع لوجهة نظرها بشأن ما أبداه الأعضاء من آراء وملحوظات أثناء مناقشة التقرير في جلسة سابقة.
وطالبت اللجنة في إحدى توصياتها بعدم تحميل الراكب مبالغ مالية إضافية على قيمة التذكرة الأصلية بسبب تأخر وصول الرحلة عن رحلات المواصلة الأخرى.
ويعيد المجلس خلال الجلسة التصويت على توصية لجنة الشؤون الأمنية بشأن اقتراح إضافة مادة جديدة إلى نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، وذلك بناء على قرار الهيئة العامة بالموافقة على الاعتراض المرفوع لرئيس المجلس من عضوين بشأن التصويت الذي تم في جلسة سابقة على تقرير اللجنة بشأن المقترح المقدم من عضو المجلس الدكتور أحمد آل مفرح.
كما يصوت المجلس على توصيات اللجنة المالية بشأن التقرير السنوي لصندوق التنمية الزراعية للعام المالي 1435/1434هـ، وذلك بعد أن يستمع لوجهة نظرها بشأن ما أبداه الأعضاء من آراء وملحوظات أثناء مناقشة التقرير في جلسة سابقة.
ومن ضمن الموضوعات المدرجة على جدول أعمال هذه الجلسة تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن مقترح تعديل نظام المرور الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 85 وتاريخ 1428/10/26هـ بإضافة حكم جديد إلى عجز المادة الرابعة والخمسين المقدم من العضو الدكتور مفلح الرشيدي، كما يناقش تقرير اللجنة الصحية بشأن مقترح مشروع نظام الأعشاب ذات الادعاء الطبي ومشتقاتها المقدم من العضو الدكتور محسن الحازمي.
من جهة أخرى، يصوت المجلس في الجلسة العادية الحادية عشرة التي يعقدها يوم الثلاثاء المقبل على مشروع نظام السجن والتوقيف، وذلك بعد أن يستمع لوجهة نظر لجنة الشؤون الأمنية بشأن آراء الأعضاء وملحوظاتهم التي أبدوها أثناء مناقشة مشروع النظام في جلسة سابقة.
وكانت اللجنة قد أجرت عدة تعديلات وإضافات على مشروع النظام من شأنها أن تعزز من هدفه وهو حفظ حقوق نزلاء ونزيلات السجون بما يتفق مع الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية والاتفاقات الدولية، وبما يحفظ لهم وأسرهم كرامتهم ويسهم في إصلاحهم وتهذيبهم، ودمجهم في المجتمع بعد خروجهم.
كما يصوت المجلس على مقترح مشروع نظام حماية اللغة العربية في المملكة العربية السعودية المقدم من العضو الدكتور سعود السبيعي استنادا للمادة 23 من نظام المجلس، بعد أن يستمع لوجهة نظر اللجنة الخاصة بشأن ما أبداه الأعضاء من مقترحات وآراء أثناء مناقشة مشروع النظام في جلسة سابقة.
ومن المقرر أن يناقش المجلس أثناء هذه الجلسة تقريري اللجنة المالية بشأن تقرير الأداء السنوي للصندوق السعودي للتنمية للعام المالي 1435/1434هـ، وتقريرها بشأن التعديلات المقترحة على نظام الصندوق السعودي للتنمية.
كما يتضمن جدول أعمال المجلس خلال الجلسة تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن مقترح مشروع تعديل المادة التاسعة والستين من نظام القضاء الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 78 وتاريخ 1428/9/19هـ المقدم من العضو اللواء الطيار حمد الحسون.

بشقيها النسائي والرجالي.. شريطة تدريبهم وتدارك الأخطاء السابقة

مصادر "سبق": فتح باب الاستقدام للعمالة البنجلاديشية قريباً

المصدر: جريدة سبق الاحد 12 ربيع الاخر 1436هـ - 1 فبراير 2015م
http://sabq.org/yrxgde

عبير الرجباني- سبق- الرياض:
علمت "سبق" من مصادرها أن وزارة العمل بصدد فتح باب استقدام العمالة بشقيها النسائي والرجالي من بنجلاديش، وذلك بعد تحسين عمالتها وتدريبهم، وتدارك الأخطاء السابقة.
وتأتي هذه الخطوة بعد تعنت إندونيسيا في شروط الاستقدام، ورفع سعر الاستقدام ورواتب العمالة الفلبينية، وأيضاً طول فترة الاستقدام، وكذلك رفع راتب العمالة الهندية بشكل مفاجئ، بعد ارتباط رجال الأعمال بعقود، وتغيير الهند هذه الإجراءات دون الرجوع إلى الجهات المختصة السعودية؛ ما سبب خسائر في القطاع الخاص السعودي.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

في أول قضية تعليمية في عهد الوزير الجديد
التحقيق مع مُعلم في الطائف مارس الإيذاء بحق طالب ابتدائي

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 12 ربيع الاخر 1436هـ - 1 فبراير 2015م
http://www.aleqt.com/2015/02/01/article_927623.html

خالد الجعيد من الطائف
تبدأ اليوم الجهات المختصة في إدارة التربية والتعليم في محافظة الطائف، بفتح ملف التحقيق مع أحد المعلمين في إحدى المدارس الابتدائية في المحافظة، وذلك على خلفية تكرار حادثة إيذاء نفسي وجسدي مارس فصولها بحق طالب يدرس في الصف الثالث، ما أدى إلى رفض الطالب الذهاب إلى المدرسة، مُتأثرا بمواقف المعلم معه، ومن المُنتظر أن تتقصى لجنة التحقيق تفاصيل هذه القضية، ولاسيما أن الأنظمة والتعليمات الصادرة من وزارة التعليم، وجمعية حقوق الإنسان في السعودية، تُجرم وبقوة تعرض الأطفال لحوادث العنف، والإيذاء والمطالبة بحزم بتطبيق أقصى العقوبات بحق من يُخالف تلك الأنظمة، ناهيك عن أن ذلك يُعد أسلوبا خارجا عن النطاق التربوي، الذي من المفترض أن يتحلى به المعلم.
وتأتي هذه القضية، كأول قضية تباشرها جهات الاختصاص في تعليم الطائف، في عهد الدكتور عزام الدخيل، وزير التعليم الجديد، حيث قال لـ"الاقتصادية" مصدر مطلع على القضية، إن الإدارات ذات العلاقة في تعليم المحافظة، ستبدأ اليوم إجراءات التحقيق مع المعلم، الذي دأب على طرد الطالب من الفصل يوميا، كما حصلت "الاقتصادية" على معلومات من داخل المدرسة،- تحتفظ "الاقتصادية" باسمها -، مفادها أن فصول القضية بدأت قبل إجازة منتصف العام، ومرت بعدة أحداث، كان خلالها زملاؤه المعلمون يُحاولون الوصول إلى إقناع المعلم بعدم نظامية طرد الطالب من فصله، والعمل على تمكينه من التعليم، إلا أنه لم يزل مستمرا على موقفه، ومع بداية الفصل الدراسي الثاني، عاد في أول أسبوع وقام بطرد الطالب من الفصل، والإيعاز له بالتوجه إلى وكيل المدرسة، ومرشدها، دونما سبب واضح يُذكر، وتشير المعلومات إلى أن إدارة المدرسة أثبتت ذلك في محاضرها المتعلقة بالواقعة. ووفقا للشكوى المُقدمة، من والد الطالب المُعنف، إلى الدكتور محمد الشمراني، مدير تعليم الطائف، التي حصلت "الاقتصادية" على نسخة منها، فإن كل ذلك حدث وسط إيذاء لفظي، وجسدي تعرض له الطالب أيضا، حيث لم يكتف المعلم بإخراج الطالب من الفصل، وحرمانه من التعليم مع أقرانه، بل قام بضربه، وركله، ما سبب له حالة من الخوف، والهلع، مشيرا إلى أنه يخشى على الحالة النفسية لابنه، مُطالبا الجهات المختصة في مثل هذه القضية في تعليم الطائف، بالتدخل ولاسيما أن هذا الأمر بدأ منذ الفصل الدراسي الأول، كما عاد المعلم إلى ممارسة الإيذاء ضد الطالب في الأسبوع الأول من الفصل الثاني، حاثا جهات الاختصاص بحكم مسؤوليتها التربوية والتعليمية بإعطاء الطالب حقه الاعتباري، والإنساني، والتعليمي، ومحاسبة المعلم وفق اللوائح والأنظمة، وتمكين الطالب من العودة إلى المدرسة بصورة عاجلة كي يُكمل تعليمه، الذي تسبب المعلم في عرقلته طوال الفصل الدراسي الأول هذا العام، ومع بداية الفصل الحالي.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

منها 19 ألف شقة في المناطق كافة

"الإسكان" تعتزم تسليم 82 ألف منتج سكني خلال الـ12 شهرا المقبلة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 12 ربيع الاخر 1436هـ - 1 فبراير 2015م
http://www.aleqt.com/2015/02/01/article_927621.html

محمد العوني من الرياض

تعتزم وزارة الإسكان تسليم 18 مشروعا من مشاريعها الإسكانية في عدد من مناطق المملكة خلال الـ 12 شهرا المقبلة، بدءا من منتصف شهر جمادى الأولى المقبل وحتى غرة جمادى الأولى من العام المقبل 1437هـ، بإجمالي 82240 منتجا سكنيا.

وأظهرت بيانات حصلت عليها "الاقتصادية" حول الجدول الزمني المتوقع لتسليم مشاريع وزارة الإسكان وتوزيعها على المواطنين المستحقين، أنه سيتم البدء بتسليم منتجات الدعم السكني لمشروع إسكان صبيا في منطقة جازان في الرابع عشر من جمادى الأولى المقبل عبر توزيع نحو 3935 منتجا سكنيا، منها 235 وحدة سكنية و3700 منتج أرض وقرض، يليها مشروعا إسكان خيبر بمنطقة المدينة المنورة، وبيش في منطقة جازان في الخامس عشر من جمادى الأولى القادم، إذ يضم مشروع خيبر 855 منتجا سكنيا منها 134 وحدة سكنية و 721 منتج أرض وقرض، ويضم مشروع بيش 5129 منتجا سكنيا، منها 224 وحدة سكنية و4905 منتجات أرض وقرض.

ثم تتجه بوصلة تسليم منتجات إسكان الوزارة إلى المنطقة الشرقية في منتصف شهر رجب المقبل، عبر تسليم إسكان مشروع القطيف البدراني الذي يضم 1311 منتجا سكنيا، منها 505 منتجات أرض وقرض، و806 شقق سكنية.

وفي منتصف شهر شعبان المقبل، أدرجت الوزارة ثلاثة مشاريع في الجدول الزمني المتوقع للتسليم وهي مشاريع إسكان الشنان في منطقة حائل، وحفر الباطن في المنطقة الشرقية، وصامطة القفل في منطقة جازان، ويضم مشروع إسكان الشنان 976 منتجا سكنيا، منها 100 وحدة سكنية، و 876 منتج أرض وقرض، ويحوي مشروع إسكان حفر الباطن 9664 منتجا سكنيا، منها 810 وحدة سكنية، و8854 منتج أرض وقرض، كما يضم مشروع إسكان صامطة القفل 6913 منتجا سكنيا، منها 146 وحدة سكنية، و6767 منتج أرض وقرض.

وفي مطلع رمضان المقبل، تستعد الوزارة لتسليم منتجات مشروع إسكان الخرج في منطقة الرياض الذي يضم 2543 منتجا سكنيا.

كما تستعد الوزارة في شهر شوال المقبل لتسليم منتجات خمسة مشاريع إسكان، وهي مشاريع إسكان رياض الخبراء بمنطقة القصيم، ومشروع إسكان مطار جدة بمنطقة مكة المكرمة، ومشروع إسكان الأحساء في المنطقة الشرقية، ومشروع إسكان تبوك، ومشروع إسكان المدينة المنورة، ويضم مشروع إسكان رياض الخبراء 1599 منتجا سكنيا، منها 83 وحدة سكنية، و1516 منتج أرض وقرض، فيما يضم مشروع إسكان مطار جدة 24262 منتجا سكنيا، منها 10876 منتج أرض وقرض، و 13386 شقة سكنية. كما يضم مشروع إسكان الأحساء 8167 منتجا سكنيا، منها 554 وحدة سكنية، و 7613 منتج أرض وقرض، بينما يضم مشروع إسكان تبوك 6393 منتجا سكنيا، منها 811 وحدة سكنية، و2703 منتجات أرض وقرض، و 2879 شقة سكنية، فيما يضم مشروع إسكان المدينة المنورة 8377 منتج دعم سكني، منها 5586 منتج أرض وقرض، و2791 شقة سكنية.

وفي شهر ذي الحجة من نهاية العام الحالي، تستعد الوزارة لتسليم منتجات الدعم السكني في مشروعي إسكان الشماسية في منطقة القصيم، وإسكان القنفذة في منطقة مكة المكرمة، فيما يضم مشروع إسكان الشماسية 318 منتج دعم سكني، منها 70 وحدة سكنية، و248 منتج أرض وقرض، بينما يضم مشروع إسكان القنفذة 534 وحدة سكنية.

وفي العام المقبل 1437هـ، تستعد الوزارة لتسليم مشروعي إسكان المخواة في منطقة الباحة، ومشروع إسكان الأفلاج في منطقة الرياض، حيث تسلم مشروع إسكان المخواة في مطلع شهر ربيع الآخر، ويضم المشروع 563 منتج دعم سكني، منها 104 وحدات سكنية، و 459 منتج أرض وقرض، كما تسلم في مطلع جمادى الآخر من ذات العام الهجري مشروع إسكان الأفلاج الذي يضم 701 منتج دعم سكني، منها 114 وحدة سكنية، و 587 منتج أرض وقرض. وكان الدكتور شويش الضويحي وزير الإسكان، قد أشار إلى أن الوزارة تعمل حاليا على وضع جدول زمني لتسليم المواطنين المستحقين المنتجات السكنية المتوافرة من وحدات سكنية جاهزة وأراض مطورة وقروض تزيد على 306 آلاف منتج سكني، منها 12496 وحدة سكنية، و 252216 منتج أرض وقرض، و 41917 قرضا لشراء شقق سكنية عبر برنامج الشراكة مع المطورين العقاريين.

المحاكم السعودية تخصص جلسات للنظر في المستفيدين من "العفو الملكي"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 13 ربيع الاخر 1436هـ - 2 فبراير 2015م
اضغط هنا

الدمام – فاطمة آل دبيس
خصص قضاة المحاكم أمس، جلسات للقضايا المشمولة بالعفو الملكي عن سجناء الحقين العامين والخاص، وتنفيذ الأمر الصادر قبل أيام، القاضي بالإفراج عنهم والعفو عن المستحقين. وأكدت مصادر عدلية لـ «الحياة» أن «القضاة يعملون على إحالة القضايا المشمولة بالعفو، مقترنة بالأسباب إلى لجنة العفو، التي بدورها تنظر في إذا ما كانت القضية مشمولة بالعفو أم لا. وفي حال الرفض يُرفع الأمر إلى محكمة الاستئناف».
وعقدت المحاكم عدداً من الجلسات لتحديد المستفيدين من الأمر الملكي القاضي بالموافقة على العفو عن السجناء للحق العام في القضايا التعزيرية، بمناسبة تولي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز مقاليد الحكم، وفقاً للقواعد الواردة في برقية ولي ولي العهد وزير الداخلية، التي استندت على المادة 2/22 من نظام «الإجراءات الجزائية»، المتضمنة «انقضاء الدعوى الجزائية بعفو ولي الأمر فيما يدخله العفو»، وبناء على الفقرة ثانياً من قواعد العفو المعممة بموجب خطاب ولي ولي العهد وزير الداخلية، ولأن هذه الدعوى من الدعاوى التعزيرية المشمولة بالفقرة ثانياً من قواعد العفو، ولأن الحق الخاص انتهى بالتنازل، ولكل ما سبق فقد قررت بعث كامل أوراق الدعوى للجنة العفو، وفي حال ورود أوراق الدعوى من اللجنة بعدم شموله بالعفو سيتم استئناف نظر القضية.
إلى ذلك، كشفت مصادر لـ «الحياة»، عن تخويل مجلس القضاء الأعلى، لجنة من قضاة مختصين، لتحديد القضايا التي يجب أن تنظرها محكمة الاستئناف وتعقد فيها جلسات قضائية، تضاف إلى الجلسات التي عقدتها المحاكم الابتدائية، باعتبار محكمة الاستئناف الدرجة الثانية للنظر القضائي في القضايا. أما النوع الثاني فهو القضايا التي سيبقى النظر فيها على نظام التمييز، لإبرام ونقض الحكم الصادر من المحاكم الابتدائية.
وتقوم آلية عمل محاكم الاستئناف على مباشرة أعمالها من خلال «دوائر متخصصة، تؤلف كل دائرة منها من ثلاثة قضاة، باستثناء الدائرة الجزائية التي تنظر في قضايا القتل والقطع والرجم والقصاص في النفس، أو فيما دونها، فتؤلف من خمسة قضاة، لا تقل درجة القاضي في محكمة الاستئناف عن درجة قاضي استئناف، ويكون لكل دائرة رئيس.
وعزت المصادر تشكيل هذه اللجنة إلى «كثرة القضايا وتنوعها واختلافها، واختلاف درجات الأحكام فيها، بين حدود وتعزير وعقوبات محددة بحكم النظام. ما استوجب تشكيل لجنة تدرس القضايا التي يجب أن تنظرها محكمة الاستئناف في حال قيامها بقضاء النظر، باعتبارها الدرجة الثانية للنظر القضائي في القضايا، وفي حال انتهائها من أعمالها سيتم بموجبه تقدير حاجات محاكم الاستئناف من الدوائر والقضاة، وبالتالي تحديد الموعد الذي سيتم فيه قيام محاكم الاستئناف النظر الموضوعي وفق نظام القضاء».
وأوضحت المصادر ذاتها أن «الاستئناف هو طريق الطعن العام في أحكام محاكم الدرجة الأولى، بطرح الدعوى من جديد أمام محاكم أعلى (الاستئناف) لمراجعتها، وهو تطبيق لمبدأ التقاضي على درجتين، وهو المبدأ السائد في النظام

الذي أخذ به النظام القضائي السعودي، كقاعدة أصلية. لأنه مدعاة لتريث قاضي الدرجة الأولى، وحرصه على الدقة في تحرى وجه الحق وإعمال القواعد الشرعية والنظامية في تبصرٍ وحكمة، وفي ذلك وحده ضمان كبير للخصوم، فضلاً عن الضمان المستمد من تهيئة فرصة أخرى لعرض وجهات النظر المختلفة على هيئة جديدة، مكونة من قضاة أكثر عدداً وخبرة». وأشارت إلى أنه يترتب على اعتبار الاستئناف وسيلة لمبدأ التقاضي على درجتين، نتيجتان أن «وظيفة الاستئناف لا تقف عند مراقبة صحة الحكم المستأنف، إنما يؤدى إلى إعادة الفصل في القضية من جديد، لناحية الوقائع والقواعد الشرعية والنظامية أمام محكمة الدرجة الثانية (الاستئناف)، ولا يجوز استئناف الحكم إلا مرة واحدة، تحقيقاً للاستقرار. كما أن الاستئناف هو أحد طرق الطعن العادية في الأحكام، ويخضع بالتالي للقواعد العامة للطعن المتعلقة في حق الطعن أو إجراءاته».

كما يترتب على اعتبار الاستئناف طريقاً عادياً للطعن نتيجتان – بحسب المصادر – الأولى إن «القاعدة هي جواز استئناف أحكام محاكم أو درجة بصرف النظر عما يشوبها من عيوب. والأخرى أنه لا يجوز الطعن في الحكم القابل للاستئناف بطريق غير عادى. أي بالتماس إعادة النظر أو النقض، ولو شابه عيب من العيوب التي تجيز هذه الطعون»، لافتة إلى أن «القاعدة هي أنه لا يجوز الطعن بالالتماس أو النقض إلا في الأحكام الإنهائية، لأن الاستئناف أعم وأشمل من الطرق غير العادية، ويغني عنها».

ونظراً لكثرة الدعاوى التي تختص بها محاكم الاستئناف تشكل بها دوائر متعددة بحسب حاجة العمل فيها وتوزع عليها هذه الدعاوى، يتم ترتيب الدوائر في محاكم الاستئناف وتشكيلها وتحديد الدعاوى التي تنظرها بقرار من المجلس الأعلى للقضاء، مثل دوائر الدعاوى الحقوقية والجزائية والأحوال الشخصية، ودوائر تجارية وعمالية، لكنها لا تعدو أن تكون توزيعاً داخلياً للعمل على قضاة المحكمة، إذ تعد كل دائرة جزءاً من المحكمة تباشر اختصاصها الذي خوله لها النظام، فإذا طرحت أمام دائرة دعوى من نصيب دائرة أخرى، فإنها لا تقضى فيها بعدم اختصاصها، كون النظام يعقد الاختصاص للمحكمة كلها، وإنما تأمر فقط بإحالة الدعوى إلى الدائرة المحددة لها، وتسمى هذه إحالة داخلية أو إدارية.

قانونيون: ننتظر من وزير العدل تغيير «نظام التنفيذ»

< أكد قانونيون أن ملفات «مهمة» في قضاء التنفيذ، تنتظر «معالجة» من وزير العدل وليد الصمعاني، وبخاصة تغيير القرار الوزاري الذي ينص على أن «نظام التنفيذ لا يسري على الأحكام القضائية الصادرة قبل صدور نظام التنفيذ الصادر بتاريخ 18-4-1434هـ». كما دعوه إلى «زيادة عدد قضاة التنفيذ بالشكل المناسب». وأشاروا إلى أنه سخّر رسالته للماجستير للبحث في تنفيذ الأحكام، وسماها بـ «تنفيذ الأحكام الإدارية»، ما يؤكد بأنه «لن يتوانى عن إصدار القرارات اللازمة لقضاء التنفيذ، التي ستكون في مصلحة من بيده الحكم النهائي الواجب النفاذ من المواطنين والمقيمين على أرض المملكة».

وذكروا أن «ملف التنفيذ واحد من حزمة ملفات أخرى تنتظر الصمعاني، الذي يحمل شهادة الدكتوراه في «القانون المقارن»، تراوح بين افتتاح المزيد من المحاكم المتخصصة وزيادة عدد القضاة وتطوير قدراتهم. وكان الوزير من المهتمين بالأمور القضائية كافة، بشكل عام وبقضايا الدولة وقضايا مكافحة الإرهاب بشكل خاص. إذ كان ضمن اللجنة المشكّلة لإعادة درس مشروع النظام الجزائي لجرائم الإرهاب وتمويله. كما أعدّ دراسة في مدى مناسبة إنشاء هيئة لقضايا الدولة بالمملكة».

•الخدمة المدنية" تبحث منظومة •التوظيف"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 13 ربيع الاخر 1436هـ - 2 فبراير 2015م

اضغط هنا

تبوك - «الحياة»

أعلنت وزارة الخدمة المدنية ممثلة في فرعها في منطقة تبوك أنها تنظم اليوم (الإثنين)، اللقاء السادس لمسؤولي الموارد البشرية في الأجهزة الحكومية، الذي سيفتتحه نائب وزير الخدمة المدنية الدكتور صالح الشهيّب، ويحث محاور عدة، منها ومنظومة التوظيف الإلكترونية المتكاملة.

وأوضح وكيل وزارة الخدمة المدنية للتخطيط وتطوير الموارد البشرية الدكتور مشبب القحطاني أن اللقاء سيتناول محاور عدة، منها عرض الخطة الاستراتيجية لوزارة الخدمة المدنية، ومناقشة تطوير وتعديل لوائح الخدمة المدنية، إضافة إلى بحث برنامج تطوير نظم الاختيار والتقويم، ونظام المنحنى المعياري القياسي، ومنظومة التوظيف الإلكترونية المتكاملة.
وبيّن أن الوزارة تهدف من عقد اللقاءات إلى تأصيل هذا النشاط، وإضفاء صفة الاستمرارية عليه كأحد أنشطتها في تطوير الموارد البشرية، وكذلك تفعيل التواصل مع مسؤولي الموارد البشرية من خلال اطلاعهم على مبادرات الوزارة.
وأشار إلى أن الوزارة اعتمدت خطة لعقد تسعة لقاءات خلال العام الحالي موجهة لمسؤولي ومتخصصي الموارد البشرية في الأجهزة الحكومية في مختلف مناطق المملكة، لافتاً إلى أن اللقاءات تأتي استجابة لاستراتيجية الوزارة في تعزيز المشاركة والتعاون والتشاور مع المعنيين في الأجهزة الحكومية بتطبيق أنظمة ولوائح الخدمة المدنية.

إضافة إلى تقارير الأداء للعدل والكهرباء وتحلية المياه

هيئة الشورى تحيل مقترح نظام تعليم ذوي الاحتياجات وهيئة الأمومة والطفولة للمناقشة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 13 ربيع الاخر 1436هـ - 2 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1018058

الرياض - محمد الشيباني
قررت الهيئة العامة بمجلس الشورى يوم الأحد إحالة تقارير عدد من اللجان المتخصصة بشأن المقترحات التي قدمها عدد من أعضاء المجلس استناداً إلى المادة 23 من نظام المجلس، حيث أحالت تقرير لجنة التعليم بشأن مقترح مشروع نظام تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة المقدم من الدكتور ناصر الموسى، وتقريرها بشأن مقترح مشروع نظام تنمية الابتكارات المقدم من عضوي المجلس الدكتور حامد الشراري والدكتور عبدالعزيز الحرقان، وكذلك تقرير لجنة الأسرة والشباب بشأن مقترح مشروع نظام هيئة الأمومة والطفولة المقدم من عدد من أعضاء المجلس.
جاء ذلك خلال الاجتماع الأول للهيئة العامة من أعمال السنة الثالثة للدورة السادسة لمجلس الشورى الذي عقدته برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد الجفري بحضور الأمين العام للمجلس الدكتور محمد آل عمرو ورؤساء اللجان المتخصصة.
ومن المواضيع المحالة من الهيئة للمناقشة تحت قبة الشورى تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن التقرير السنوي لوزارة العدل للعام المالي 1435/1434ه ، وتقرير لجنة المياه والزراعة بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة للعام المالي 1435/1434ه وتقريرها بشأن تقرير الأداء السنوي لوزارة المياه والكهرباء للعام المالي 1435/1434ه ، وتقريرها بشأن التقرير السنوي لهيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج للعام المالي 1435/1434ه .
كما أحالت الهيئة العامة تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن طلب تعديل نص الفقرة (4) من المادة الثامنة من نظام المرافعات أمام ديوان المظالم، وتقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن مشروع مذكرة تفاهم في مجال العلاقات القضائية بين وزارة العدل في المملكة ووزارة العدل في المملكة المتحدة لبريطانيا وإيرلندا الشمالية، كما أحالت عدداً من التقارير التي رفعتها اللجان المتخصصة بشأن عدد من الموضوعات.

معرض عن حقوق المرضى بـ"نجران"

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 13 ربيع الاخر 1436هـ - 2 فبراير 2015م
اضغط هنا

حسين عقيل – نجران
دشن مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة نجران الصيدلي صالح بن سعد المؤنس أمس «المعرض المصاحب لفعاليات اليوم الخليجي لحقوق المريض»، وذلك بمقر صحة نجران.
وأوضح الناطق الإعلامي بصحة نجران محسن بن علي الربيعان أن المعرض يشمل على عدد من البروشورات والكتيبات والقرص المدمج التي تعرف بحقوق المرضى وذويهم ومسؤولياتهم.
وبين أنه تم اعتماد إدارة حقوق وعلاقات المرضى بمنطقة نجران كمركز تدريبي لجميع العاملين بحقوق وعلاقات المرضى، وذلك بعد أن تم تطوير العديد من السياسات والإجراءات في بعض المنشآت الصحية، نظرا لتكرار الشكاوي بها. ولفت إلى أن لجنة حقوق وعلاقات المرضى وقسم التطوير تطبق معايير الجودة وتفعيل البرنامج بجميع مستشفيات المنطقة ومراكز الرعاية الصحية الأولية.

العمل: فتح الاستقدام لجميع المهن من ÷بنجلاديش× يعزز المنافسة ويخفض الأسعار في المقاولات

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 13 ربيع الاخر 1436هـ - 2 فبراير 2015م
اضغط هنا

سعود العيد – جدة
أعلنتْ وزارة العمل عن موافقة المقام السامي الكريم، على رفع القيود عن الاستقدام من جمهورية بنجلاديش لكلِّ المهن، بما فيها العمالة المنزلية الرجالية والنسائية، وفقًا للضوابط والأنظمة المرعية، وأعرب وزير العمل المهندس عادل بن محمد فقيه، عن شكره وتقديره لمقام خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، على دعمه للوزارة في جهودها الساعية إلى سد احتياجات السوق من العمالة المُدربة والماهرة في بعض المهن التي تتطلبها مشروعات القطاع الخاص، والعمالة المنزلية.
وأكد فقيه أنَّ القرار نصَّ على السماح بنقل الخدمات وتغيير المهن وتعديل غرض الإقامة لمن بلغ سن (الثامنة عشرة) للبنجلاديشيين المقيمين في المملكة بما يتوافق مع الأنظمة والتعليمات، مُبينًا أنَّ استئناف الاستقدام من بنجلاديش سيبدأ هذا العام بمشيئة الله، وقال وزير العمل: "إنَّ قرار المقام السامي يأتي بعدَ ما أبداه الجانب "البنجلاديشي" من اهتمام يتمثل في الإجراءات الجادة بشأن تصدير عمالتها لضمان وصول عمالة مُدربة ومؤهلة وفق أنظمة الإقامة والعمل في المملكة العربية السعودية، ومنها إنشاء وزارة جديدة معنية بشؤون البنجلاديشيين العاملين في الخارج، حيث تُساهم هذه الخطوة في تطوير الاستقدام كأنظمة وموارد بشرية لتوفير عمالة مهنية تُلبي احتياج السوق المحلي، وأكد فقيه أنَّ الوزارة تعمل

مع كل الدول المُصدِرَّة للعمالة على توقيع الاتفاقيات المُنظِمة للاستقدام بما في ذلك تطوير الإجراءات الإلكترونية، والتي توفرها منصة "مساند".
وأشاد رئيس لجنة الاستقدام بغرفة جدة يحيى ال مقبول في حديثه لـ"المدينة" بالقرار، متوقعًا أن تشهد الأشهر القادمة إقبالا من قبل المواطنين على استقدام العمالة من بنجلاديش، مؤكدا أن الاشتراطات والضوابط التي وضعتها الوزارة تحفظ الكثير من الحقوق للجانب السعودي.. ونوه بأن اشتراط التدريب والتأهيل سيجعل من العمالة فاعلة ويساهم في سرعة انخراطها في العمل، بالإضافة إلى الاعتبارات الأمنية، التي كانت ترصد عليهم.
فيما اعتبر رئيس لجنة المقاولات بغرفة الشرقية عبدالحكيم العمار، أن قرار وزارة العمل بإعادة فتح الاستقدام أمام العمالة البنجلاديشية، سيؤدي إلى تعزيز المنافسة وتخفيض الأسعار على قطاع المقاولات، وبالتالي يعود بالنفع على المواطن..
وأشاد بالاشتراطات التي وضعتها الوزارة أمام الحكومة البنجلاديشية، والتي تضمنت عدم ارتكاب العمالة البنجلاديشية أي جنح أمنية في بلادهم أو دول أخرى، إضافة إلى إيجاد بصمة إلكترونية قبل استقدامهم، وتوافر لياقة جميع العمالة صحيًا وبدنيًا وخلوهم من الأمراض المعدية والمزمنة، وأن يتمتع العامل بالمهارة اللازمة للمهن المطلوب استقدامه عليها.

بدء الخطوات الإجرائية في 99 مكتبا لصرف راتب الشهرين 700 ألف حالة ضمانية في سجل تعديل سلم الاستحقاق الشهري

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 13 ربيع الاخر 1436هـ - 2 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150202/Con20150202750593.htm

متعب العواد (حائل)
بدأ مركز الحاسب الآلي في وكالة الضمان الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية العمل الإجرائي لتنفيذ صرف مكافأة راتب الشهرين لمستفيدي الضمان الاجتماعي وفق توجيهات المقام السامي، وذلك بتعديل سلم الاستحقاق الشهري للمستفيدين وتشكيل فريق عمل لمدة 14 يوما لإنجاز المهمة، حيث تضم وكالة الضمان الاجتماعي أكثر الفئات حاجة في المجتمع من العجزة، وكبار السن، والمرضى، والأرامل، والمطلقات، والمهجورات، والأيتام، وأسر السجناء وغيرهم ممن تقطعت بهم السبل.
ويعمل مركز الحاسب الآلي في وكالة الضمان الاجتماعي على التحقق من 700 ألف حالة ضمانية مصنفة ضمن 4 فئات، تتمثل في حالات العجز الكلي، والأيتام، والنساء المطلقات والأرامل، وحاملي بطاقات التنقل، فيما تجاوز عدد الحالات التي تتقاضى الرواتب أكثر من 75 ألف حالة.
وترصد وزارة الشؤون الاجتماعية مبلغ 11.5 بليون ريال سنوياً للحالات المستفيدة من الوكالة، تستقبل سنوياً نحو 75 ألف حالة جديدة، مراعية ما يتم إسقاطه من حالات ضمانيه بسبب الوفاة، أو عدم أحقية الحالة في الحصول على مساعدات الضمان الاجتماعي. ووفقا لمصدر مطلع أنه جار استكمال إضافة أعداد من المتقدمين من الأيتام، والعجز الكلي، الأرامل، العجز المؤقت، مفقودي العائل في جميع مناطق المملكة من خلال مكاتب الضمان الاجتماعي والذين تم قبول حالاتهم في الأيام الماضية.
ووفقا لتقرير العام لشهر ربيع أول 1436 للبحث والصرف الآلي، بلغ إجمالي عدد الحالات التي أدخلت البحث الآلي ١٧٨٤٣ وإجمالي عدد الحالات المقبولة ١٥٣٩٩.
وأضاف المصدر أن الوكالة مستمرة في تسجيل حالات ضمانية جديدة من مختلف الفئات التي تشملها خدمات الضمان الاجتماعي والمتمثلة في الأيتام والعجز الكلي والأرامل والعجز المؤقت ومفقودي العائل في جميع مناطق المملكة من خلال مكاتب الضمان الاجتماعي المنتشرة في المملكة وعددها (99) مكتباً و(14) وحدة خدمات ضمانية أو عن طريق موقع وكالة الضمان الاجتماعي.

أطلق حسابه على تويتر لتسهيل التواصل مع المواطنين

إحالة مقترح نظام تعليم ذوي الاحتياجات على جدول أعمال الشورى

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 13 ربيع الاخر 1436هـ - 2 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150202/Con20150202750609.htm

عكاظ (الرياض)

دشن رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ أمس، حساب مجلس الشورى الرسمي على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، وذلك في إطار نهج الشفافية الذي بدأ به المجلس مع المواطنين لتسهيل التواصل معهم.

وأطلق د. آل الشيخ الحساب بتغريدتين قال فيهما «بسم الله وعلى بركة الله نطلق الحساب الرسمي للمجلس مؤملين أن يكون إحدى قنوات التواصل الفاعلة مع المواطن»، وفي تغريدة أخرى «أرحب بمتابعي حساب المجلس الذي سيكون نافذة جديدة لأعمال المجلس وقراراته وما يطرح تحت قبته وفي أروقته».

من جانبه أوضح المتحدث الرسمي لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبد الله المهنا أن الحساب الرسمي للمجلس shuracouncil_sa يعد إحدى مراحل الاستراتيجية الإعلامية والاتصالية لمجلس الشورى والتي سيكون لها أثر في التواصل مع المواطنين بشكل أكبر.

وأشار إلى أن حساب المجلس على «تويتر» سيتبعه قريباً حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي الأخرى.

من جهة ثانية، أحالت الهيئة العامة لمجلس الشورى على جدول أعمال المجلس عددا من التقارير التي رفعتها اللجان المتخصصة بشأن مقترحات لمشاريع أنظمة جديدة وتعديل أنظمة نافذة، وتقارير الأداء السنوي لعدد من الأجهزة الحكومية. جاء ذلك خلال الاجتماع الأول للهيئة العامة من أعمال السنة الثالثة للدورة السادسة لمجلس الشورى الذي عقدته أمس برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري بحضور الأمين العام للمجلس الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو ورؤساء اللجان المتخصصة بالمجلس.

وقررت الهيئة العامة خلال الاجتماع إحالة تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن التقرير السنوي لوزارة العدل للعام المالي 1435/1434هـ، وتقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشان التقرير السنوي للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة للعام المالي 1435/1434هـ وتقريرها بشأن تقرير الأداء السنوي لوزارة المياه والكهرباء للعام المالي 1435/1434هـ، وتقريرها بشأن التقرير السنوي لهيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج للعام المالي 1435/1434هـ.

كما قررت إحالة تقارير عدد من اللجان المتخصصة بشأن المقترحات التي قدمها عدد من أعضاء المجلس استنادا إلى المادة 23 من نظام مجلس الشورى، حيث أحالت تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي بشأن مقترح مشروع نظام تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة المقدم من عضو المجلس الدكتور ناصر الموسى، وتقريرها بشأن مقترح مشروع نظام تنمية الابتكارات المقدم من عضوي المجلس الدكتور حامد الشراري والدكتور عبدالعزيز الحرقان، وتقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مقترح مشروع نظام هيئة الأمومة والطفولة المقدم من عدد من أعضاء المجلس.

كما أحالت الهيئة العامة تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن طلب تعديل نص الفقرة (4) من المادة الثامنة من نظام المرافعات أمام ديوان المظالم، وتقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن مشروع مذكرة تفاهم في مجال العلاقات القضائية بين وزارة العدل في المملكة ووزارة العدل في المملكة المتحدة لبريطانيا وإيرلندا الشمالية.

كما أحالت الهيئة العامة عددا من التقارير التي رفعتها اللجان المتخصصة بشأن عدد من الموضوعات.

الحياة
AL HAYAT

104 لجان حكومية تشكل "قضاء ظل"... وتتحدى قرار "الدمج"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 14 ربيع الاخر 1436هـ - 3 فبراير 2015م
اضغط هنا

الدمام – عبدالله الدحيلان

دعا قانونيون وزير العدل الجديد وليد الصمعاني، إلى وضع ملف «قضاء الظل» على رأس أجندته خلال الفترة المقبلة، ومعالجة هذا الملف، الذي وصفوه بـ «الشائك». وتشهد البيئة العدلية انتشار لجان تقوم بأعمال قضائية، لكنها منفصلة عن وزارة العدل والقضاء العادي والإداري، وبعضها لها درجة قضائية واحدة، ويكون الاستئناف فيها من خلال المحكمة الإدارية (ديوان المظالم).

فيما لدى البعض الآخر لجنة أخرى للاستئناف خاصة بها. واتفق القانونيون أن هذه اللجان تمثل «قضاء ظل»، كونها تؤسس لأمر «غير صحي في بيئة العدالة»، ولا تعبّر عن «حال مثالية»، وبخاصة بعد صدور نظام القضاء الجديد في 1428هـ، الذي نص على دمج جميع اللجان القضائية تحت مظلة مجلس القضاء الأعلى ووزارة العدل، إلا أن هذه اللجان ما زالت تعمل، بل تم إنشاء لجان جديدة.

ويُقدر عدد هذه اللجان بـ 100 لجنة قضائية، حتى ما قبل صدور النظام الجديد، وهي في الأصل لجان إدارية، ولكنها ذات اختصاص قضائي. إذ توجد لجان تابعة لوزارة الداخلية، ويقدر عددها بـ19، وتسع تابعة لوزارة المالية. و 19 في وزارة التجارة. وست لوزارة الحج. وثمان تابعة لوزارة الزراعة. وهناك هيئتان تابعتان لوزارة العمل. وخمس تابعة لوزارة البترول والثروة المعدنية، وثلاث لجان لوزارة العدل. وهناك لجان تتبع مؤسسات (هيئات) عامة عددها 24. إضافة إلى خمس وزارات أخرى في كل واحدة منها لجنة واحدة. ولاحقاً تم إنشاء أربع لجان قضائية جديدة.

وعزا المحامي الدكتور أسامة القحطاني أسباب نشوء هذه اللجان بشكل مستقل عن منظومة القضاء، بقوله لـ «الحياة»: «عدد من هذه اللجان مختصة بالقطاعات الحساسة كالمنازعات المصرفية أو منازعات الأوراق المالية وغيرهما، وهذان القطاعان لا يحتملان الضبابية في الأحكام واختلافها في القضاء العام، ولا يمكن لأي قطاع مصرفي أن يستقر مع عدم استقرار الأحكام، ولذلك كان من الضروري عزل القطاعات الحساسة بقضاء خاص بها، تخفيفاً للضرر الحاصل من عدم تقنين الشريعة والإلزام بالسوابق والمبادئ القضائية».

ولفت القحطاني إلى أن بعض تلك اللجان «لها درجة قضائية واحدة، ويكون الاستئناف فيها من خلال ديوان المظالم. والبعض الآخر لديها لجنة أخرى للاستئناف»، مشيراً إلى سلبيات عدة في عمل تلك اللجان، منها أن «كل لجنة تعمل بطريقة خاصة بها، ولا تشملها أحياناً أنظمة القضاء، كونها مستقلة عنه، وتلك الأنظمة التي تسعى في الأصل لحوكمة القضاء، وتعزيز الشفافية والاستقلال وما شابه، ولكن بتوحيد هذه اللجان بأنظمة وإجراءات موحدة يمكن تجاوز مثل هذه الملاحظات». واعترف المحامي أسامة القحطاني أن «عدم تقنين الشريعة والإلزام بالسوابق القضائية تسبب في تأخير تطوير القضاء كثيراً، وأدى إلى أن يكون العمل لدينا بالفتاوى أكثر من الأنظمة والسوابق القضائية، على رغم أن الفتوى والقضاء أمران مختلفان، ويفرق بينهما حتى فقهاء الشريعة، وهذا أدى لتضارب الأحكام، وعدم تمكّن الناس من معرفة النظام الواجب في الكثير من القضايا»، مشيراً إلى أن حل اللجان القضائية هو «أقل الحلول سلبيةً، ولكن هذا الحل تجاوزه الزمن. وهناك أفكار بإنشاء محكمة مالية تضم أهم اللجان الكبرى، التي يجمعها التخصص المالي. ويمكن بعد ذلك شمولها بأنظمة موحدة بشفافية ومهنية أكثر».

بدوره، كشف المحامي المستشار القانوني الدكتور عمر الخولي أن بعض تلك اللجان تقوم بأعمال «قضائية بحتة، أي الفصل في المنازعات. فيما العاملون فيها عبارة عن موظفين مدنيين. وبعضهم ينتمي إلى الجهات نفسها التي تُرفع الشكوى ضدها». وقال لـ «الحياة»: «إن هؤلاء الموظفين المدنيين لم يحصلوا على أي تأهيل لمزاولة العمل القضائي، وبخاصة أن هذا العمل بالذات يحتاج إلى تأهيل معين له جوانب مختلفة، علمية وفكرية وشخصية». وأوضح الخولي أن سبب رفضهم «ليس لعدم حصولهم من عدمه على التخصص العلمي المناسب للقيام بهذه المهمة، ولكن المشكلة تكمن في التأهيل لحسن إدارة هذه المهمة، والتي تظهر لنا من خلال إدارة الجلسات أو تكييف الأحكام وصياغتها، وهذا ما يتسبب في ضياع الحقوق». ورأى مؤلف كتاب «قضاء الظل» أن «الحل يتم من خلال «دمج أعمال اللجان تحت مظلة القضاء العام، وتطوير وتعديل المناهج للخريجين العاملين في القضاء».

من جهته، أكد المحامي بدر الجعفري أن هذه «اللجان ما زالت تعمل، ولم يأت قانون ينسخها إجمالاً. ولكن ما حدث أن نظام القضاء الجديد الصادر في 1428هـ المنبثق من مشروع تطوير القضاء، جاء بأمرين: الأول نصّ على أن تسلخ بعض اللجان من مرجعيتها، وتضم إلى مجلس القضاء الأعلى ووزارة العدل، وتحديداً الهيئات الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية التي هي الآن تحت مظلة وزارة العمل. كما نصّ على الآلية التنفيذية لنظام القضاء. وأوصى بأن ينظر في اللجان القضائية، بحيث تضم إلى محاكم وزارة العدل. ولكنها عملياً لم تضم، بل ما حدث هو بعد صدور النظام صدرت أنظمة وأنشئت لجان قضائية جديدة». ولفت الجعفري إلى أنه «بنظرة إجمالية تعدد اللجان القضائية أمر غير صحي في بيئة العدالة، ولا يعبر عن حالة مثالية». إلا أنه استدرك بالقول: «إن بعض هذه اللجان عبارة عن حل، كونها بحاجة إلى الدقة والتخصص وربما تكون الكفاءات القضائية الموجودة الآن ليست قادرة على استيعابها بشكل دقيق»، لافتاً إلى أن بعض تلك اللجان «تصدر أحكامها أسرع من المحاكم العادية. ومع ذلك يجب أن يعالج هذا الأمر من خلال استراتيجية يتم فيها التأهيل والتدريب وتوفير كوادر في خطة تستغرق على الأقل خمسة أعوام».

«العدل» لا ترد

حاولت «الحياة» التواصل مع العلاقات العامة في وزارة العدل، إذ تم إرسال خطاب إلى مدير إدارة الإعلام والنشر في الوزارة إبراهيم الطيار، للاستفسار عن وضع اللجان القضائية، ومحاولة أخذ رد حول آخر التطورات المتعلقة بها، وما إذا كان سيتم دمجها تحت مظلة مجلس القضاء الأعلى ووزارة العدل، الذي أقرّ في 1428هـ، والآلية التي سيتم اتباعها، بخاصة بعد نشوء لجان جديدة بعد القرار. إلا أنها لم تتلقَ أي رد على الاستفسارات التي أرسلتها قبل أكثر من ثلاثة أسابيع.

• مرة أخرى"... • أمانة جدة" ترفض تنفيذ حكم قضائي لمواطن

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 14 ربيع الاخر 1436هـ - 3 فبراير 2015م

اضغط هنا

جدة – أحمد الهلالي

للمرة الثانية على التوالي، رفضت «أمانة جدة» ممثلة في وزارة الشؤون البلدية والقروية تنفيذ حكم قضائي واجب النفاذ تضمن إلغاء قرار لها وصفته المحكمة بـ «السلبي»، من خلال امتناعها استكمال الإجراءات النظامية لاستخراج صك شرعي لمواطن على أرض يملكها.

ونص حكم المحكمة الذي واجه رفضاً من «الأمانة» على : «إلغاء قرار وزارة الشؤون البلدية والقروية السلبي بامتناعها عن استكمال الإجراءات النظامية المتعلقة باستخراج صك المواطن سعيد بن محمد الصبحي».

وجاء حكم المحكمة بعد أن تقدم المواطن سعيد الصبحي بدعوى قضائية ضد أمانة جدة تتضمن امتناع الأمانة عن تنفيذ أمر سام رقم 4-ب-29844 وتاريخ 10-6-1425هـ المتضمن تشكيل لجنة للوقوف على مخطط مكون من 832 قطعة، وإعطاء أصحاب المنشآت وثائق وكروكيات لكل موقع معتمد في ذلك الموقع، وإحالتها لكتابة العدل للإفراغ بموجبها، مبيناً أن قطعته ضمن المخطط المعتمد وتحمل الرقم 147- ب.

وأضاف : «إلا أن المدعي عليها (الأمانة) لم تستكمل الإجراءات التي نص عليها الأمر السامي لإعطائه صك تملك على قطعته».

وردت أمانة جدة على الدعوى بقولها: «إن الأمر السامي في فقرته الثانية نص على إفهام جميع من يدعي أن له شيئاً خارج مشمول المخطط أن له إقامة الدعوى أمام المحكمة الشرعية، إضافة إلى أنه سبق وأن صدر حكم من المحكمة بعدم الاختصاص ولائياً بنظر الدعوى»، مشيرة إلى أن القطعة رقم 147- ب في المخطط رقم(704- س ت) من ضمن المخططات التي تم تحريزها من هيئة الرقابة والتحقيق بسبب وقوعها في مجاري السيول، مطالباً برد الدعوى.

فيما رد المواطن الصبحي على «أمانة جدة»، وقال إن قطعة الأرض التي يملكها تقع داخل المخطط وليست خارجه، وبالتالي لا تنطبق عليها الفقرة المذكورة، مشيراً إلى أن الأمر السامي أكد تكوين لجنة من إمارة منطقة مكة، وأمانة

محافظة جدة، وكتابة العدل الأولى بجدة ومندوب من مكتب مالك المخطط للوقوف على الطبيعة، ومطابقة المخطط المكون من 832 قطعة على الطبيعة وإعطاء أصحاب المنشآت وثائق، وكروكيات لكل موقع معتمد في ذلك المخطط، وإحالتها لكتابة العدل للإفراغ بموجبها إنفاذاً للأوامر العليا.

وجاء قرار وزارة الشؤون البلدية والقروية برفض تنفيذ أحكام قضائية كثاني قرار لها برفض تنفيذ حكم قضائي بحسب ما رصدته «الحياة» من وثائق رسمية، إذ سبق وأن امتنعت عن تنفيذ أحكام قضائية صدرت لمواطنين بتمكينهم من أراضيهم الواقعة في شمال جدة، وربطت وزارة الشؤون البلدية والقروية تنفيذ أحكام قضائية واجبة التنفيذ أصدرتها المحكمة الإدارية بجدة بشأن (مخطط 282) السكني الواقع شمال المحافظة، بضرورة صدور توجيهات من «جهات عليا» ليتم تنفيذ تلك الأحكام المتضمنة الإفراج عن المخطط.

واعترفت الوزارة بحسب خطابات (حصلت «الحياة» على نسخة منها) حينها، بأن الأحكام أصبحت نهائية، ويتعين احترام الحكم القضائي، وإنفاذ مقتضاه باعتباره أصبح عنواناً للحقيقة، مشيرة إلى أنه لايجوز الالتفاف عليه لعدم تنفيذه تحت أي سبب وهو ما يتفق مع التوجيهات العليا بعدم فتح باب في أحكام المحكمة والتقيد بها.

من جهته، تحدث المدعي المواطن سعيد الصبحي إلى «الحياة»، أنه صدر حكم قضائي لصالحه، إضافة إلى حكم آخر لصالح ابنه وأصبحت تلك الأحكام واجبة النفاذ بعد تأييدها من محكمة الاستئناف الإدارية بمنطقة مكة المكرمة.

وأضاف: «تم إرسال الحكمين القضائيين إلى ديوان وزارة الشؤون البلدية والقروية بالرياض، وتمت إحالته إلى أمانة جدة لتنفيذ الأمر القضائي، إلا أن الأمانة لا تزال تماطل في تنفيذ الحكم من دون مبرر.

وأوضح أنه وبعد مراجعات عدة تم إرسال المعاملة إلى بلدية أم السلم الفرعية، وتم إفهامي بأن المعاملة سيتم حفظها لديهم بناء على خطاب مدير الدراسات العمرانية بالأمانة، مشدداً على أنه سيقوم بتحريك دعوى تعويض عليها لما لحق به من أضرار جراء تأخير تنفيذ الحكم القضائي.

«الإدارية» تؤكد أن «الأمانة» لم تتخذ الإجراءات المطلوب تنفيذها

< أكدت المحكمة الإدارية في محافظة جدة، أن «أمانة جدة» لم تتخذ الإجراءات المطلوب تنفيذها، وأنها لم تدفع بعدم وقوع أرض المواطن في ذلك المخطط.

وأشارت إلى أنها دفعت بأن الأمر السامي نص على إفهام جميع من يدعي أن له شيئاً خارج مشمول المخطط أن له إقامة الدعوى أمام المحكمة الشرعية وهو غير ملاق لمحل الدعوى.

وأضافت المحكمة أنه ثبت لديها أن الأمانة أفرجت عن الإيقاف المفروض على أرض المواطن وفقاً لما قرره ممثلها في جلسات المحكمة، مشيرة إلى أنه ثبت لديها أن المواطن من أصحاب المنشآت وفقاً لعقد مبايعة الأنقاض المقدم منه.

ولفتت إلى أن «الأمانة» لم تقدم ما يثبت عكس ذلك، إضافة إلى أنها لم تبن قرارها السلبي على سبب صحيح، وهو ما دفعها إلى الحكم بإلغاء ذلك القرار.

يذكر أن عدداً من القرارات صدرت أخيراً ضد وزارات وجهات حكومية خدمية أضرت بالمواطنين بعضها متعلق بقرارات تعسفية، وبعض آخر تعويضات مالية، إضافة إلى أحكام قضائية صدرت تلزم وزارة بدفع قيمة إيجارات لمقارها في بعض المحافظات تصل إلى ملايين الريالات ولم تدفع حتى الآن، وصدرت الأحكام من المحاكم الإدارية، وكانت ضد عدد من الوزارات، أبرزها وزارة الشؤون البلدية والقروية ممثلة في أمانة جدة، إضافة إلى وزارة الحج، ووزارة الصحة، وبعض الجهات الحكومية الأخرى التي تم رفع دعاوى عليها من شركات وأفراد من المواطنين في قضايا مختلفة ومتنوعة.

تأهيل 22 موظفاً من ذوي الإعاقة البصرية ومرافقيهم للتعامل مع "بيئة العمل"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 14 ربيع الاخر 1436هـ - 3 فبراير 2015م

اضغط هنا

جدة – أحمد الهلالي

أهلت جمعية إبصار الخيرية خلال اختتامها فعاليات برنامجها التأهيلي أول من أمس، 22 موظفاً ومرافقيهم من موظفي إحدى شركات الأغذية من المعوقين بصرياً.
وهدف البرنامج التأهيلي إلى إكساب الموظفين كيفية التعامل في بيئة العمل وكيفية التعامل مع الشخصيات المختلفة، إضافة إلى كيفية تحفيز الموظف في بيئة العمل واستثمار قدرات وطاقات الموظفين وتحفيزهم على العمل والإنتاج وتدعيم قدراتهم بالتأهيل المستمر، وتوفير البيئة المشجعة لهم، من خلال تعريف المشاركين بالبروتوكول والإتيكيت ووجه العلاقة بينهما وطريقة التعامل بين المسؤول وموظفيه وأسلوب الحديث وتجنب وحل المشكلات وكيفية وضع الردود الملائمة للمواقف داخل نطاق العمل وخارجه. وأكد الأمين العام للجمعية محمد توفيق بلو أهمية حاجة الموظفين والموظفات من ذوي الإعاقة البصرية والمكفوفين إلى التعرف على كيفية التعامل الأمثل مع بيئة العمل، من خلال دورات متخصصة في تدريبهم على أساليب التعامل المهني الراقي داخل مؤسساتهم وصولاً إلى الجودة المنشودة ورفع نسبة نجاحهم من خلال توسيع دائرة علاقاتهم مع البيئة العملية، ما يمكنهم من تحقيق أهدافهم الوظيفية، ما يسهم في تحقيق رؤية ورسالة وأهداف ودور جهة العمل.
وأضاف بلو في بيان صحافي أمس: «هذا البرنامج يأتي ضمن برامج الجمعية لتأهيل الموظفين المعوقين بصرياً مع الشركات الخاصة بالأغذية، من خلال عدد من المسارات الوظيفية التي تشمل التشغيل الهاتفي واختصاصيي خدمات الموارد البشرية واختصاصيي التوظيف في فروع الشركة في مدن الرياض وجدة وأبها وبريدة والمدينة المنورة وحائل».
وأكد أن الشركة وضمن مسؤولياتها الاجتماعية تواصل استحداث وظائف للأشخاص ذوي الإعاقة ومنها الوظائف الملائمة لذوي الإعاقة البصرية من الجنسين.
وأشار إلى أن الموظفين يخضعون لتقويم البصر ومن ثم توصيف المعينات البصرية التي تساندهم في أداء وظائفهم في الشركة قبل أن يتلقوا نبذة عامة عن طريقة برايل ومهارات استخدام الحاسب الآلي وتنمية المهارات الوظيفية واللغة الإنكليزية وتعلم طريقة برايل ومهارات خدمة العملاء وإدارة الذات والتفاعل والاندماج الاجتماعي واستخدام أجهزة ومعدات التكيف المساندة في الحياة اليومية، إضافة إلى المهارات المنزلية والشخصية وتنمية المعلومات العلمية والثقافية وتطوير السلوكيات الإيجابية لموظفي المنشأة والعمل الجماعي والتقويم النفسي والاجتماعي ومفهوم العمل وخطوات تسلم الوظيفة.

انتقادات لـ"الخطوط السعودية" في "الشورى"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 14 ربيع الاخر 1436هـ - 3 فبراير 2015م
اضغط هنا

الرياض - خالد العمري
وجّه أعضاء في مجلس الشورى أمس انتقادات لـ«الخطوط السعودية»، بدعوى تكتمها على نتائج استطلاعات رضا العملاء، وتجاهلها المستمر لشكاوى الركاب في تقاريرها للمجلس منذ إنشائها.(للمزيد).
وسرد أعضاء تجاربهم على متن الخطوط، واصفين وضعها الحالي في تعاملها مع المسافرين أرضاً وجواً بـ«المخزي».
واتفق جميع أعضاء مجلس الشورى الذين تحدثوا في جلسة أمس، بمن فيهم أعضاء اللجنة المعنية بدرس التقرير السنوي للمؤسسة، على ضرورة أن تفصح الخطوط عن نتائج تقويم الخدمات التي تقدمها إلى المسافرين، وكيف تعاملت مع شكاوى المتضررين من التكاليف التي تحمّلها للركاب، أو فقدان الأمتعة، وعدم الرضا عن تعامل موظفيها. واختلف الأعضاء على من يقوم بمهمة قياس رضا العملاء والإفصاح عن النتائج، جهة مستقلة أم إدارة داخل المؤسسة. وأكد العضو منصور الكريديس أن «الخطوط السعودية» التي تأسست منذ نحو 60 عاماً لا يُعرف كيف تتعامل مع تذمر العملاء منذ دخول المطار وحتى تسلّم العفش، مروراً بالخدمات المقدمة على متن الرحلة وتعامل المضيفين، مشيراً إلى ضرورة أن يعلم المجلس بصفته الرقابية تلك التفاصيل في التقارير السنوية، فإن كانت نتائج القياس إيجابية شكرهم، وإن كانت سلبية عالجها. وبرز من المعترضين بشدة على خدمات «الخطوط السعودية» العضوان خضر القرشي وعساف أبوثنين. وأقسم القرشي مرتين بأنه غير راضٍ عن الخدمات الجوية، واصفاً نفسه بأنه أحد العملاء «الدائمين» لها،

مضيفاً: «مشكلات، وتأخير رحلات، وتغيير طائرات، وكأننا على موائد أيتام للطيبين». ولم تنجح توصية الكريديس المطالبة بأن تفصح إدارة الخطوط السعودية عما قامت به من قياس لرضا العملاء في إقناع غالبية أعضاء المجلس. وكان من مبررات الرافضين وجود توصية للمجلس منذ عامين تطالب بأن تقوم جهة وطنية بهذه المهمة، وأن الخطوط أخذت بهذه التوصية وبدأت عملياً في تطبيقها.

• متخصصون": الفتيا تراعي الاختلافات الاجتماعية ... ويجب النظر في أنظمة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 14 ربيع الاخر 1436هـ - 3 فبراير 2015م
اضغط هنا

مراكش (المغرب) - أحمد الجروان

أكد رئيس مجمع الفقه الإسلامي في السودان الدكتور عصام البشير، أن الفتاوى الشرعية التي تصدر في أحد البلدان، ليس بالضرورة أن تتناسب مع بلد آخر، مشدّداً على ضرورة التمييز بين الداعية والخطيب والتعريف بمهمات كل منهما، فيما نوّهت عضوة مجلس الشورى السعودي الدكتورة نورة العدوان بوجود عدد من الاختلافات بين أنظمة حقوق الإنسان الدولية والثقافة الاجتماعية في عدد من الدول الإسلامية.

وشدّد البشير خلال مشاركته في مؤتمر «الشباب في عالم متغير» الذي تنظمه الندوة العالمية للشباب الإسلامي في المملكة المغربية أمس، على خطورة إصدار الفتوى، منوّهاً بأن صدورها يجب أن يكون من علماء معتبرين ومشهود لهم بالعلم الشرعي، لافتاً إلى أن الخطباء وحفظة القرآن الكريم والأحاديث النبوية ليس بالضرورة أن يكون جميعهم مفتين.

وقال: «ليس كل من ارتقى المنبر خطيباً مفوهاً يلهب المشاعر ويفتح الأفاق يعني أنه قادر على الفتوى، وليس كل من قرأ الآيات والأحاديث نصب نفسه مفتياً، فكثير منهم نقلة وحفظة للنصوص، ولكن وليسوا بمفتين، لأن ملكة الفقه لم تأت، فالفتوى مركبة من العلم بالحكم الشرعي ومقصده، والنظر في الواقع ثم الوصل بينهما، فالخلاف لا يكون على النصوص وإنما على تحقيق المقصد».

وطالب الشباب بضرورة مراعاة خصوصية المجتمعات التي يعيشون فيها، مشيراً إلى أن الفتوى الصادرة من بلد ما قد لا تتناسب مع بيئة دولة إسلامية أخرى، داعياً إلى تكاتف العلماء سعياً إلى صلاح الأمة ورشدها، والابتعاد عن البحث عن الزلات والوقوع في الخلافات التي تفكك الوحدة وتضيع هويتها، مضيفاً: «من الضروري كذلك تغيير الأسلوب في الدعوة من خلال الإعلام ليكون قائماً على الجاذبية والتشويق بتوظيف الجماليات الفنية في عرض الخطاب الإسلامي للتصدي لمشكلات العصر، فالمضامين التي تعتمد على الحق قد تفتقر إلى جماليات الأسلوب في العرض».

بدورها، أكدت عضو مجلس الشورى السعودي الدكتورة نورة العدوان، في ورقة بعنوان «منظومة حقوق الانسان الدولية في جوانبها الثقافية والاجتماعية، واستحقاقاتها علي الهوية والانتماء والمواطنة»، أنه ينبغي ألا تُدرَّس اتجاهات الهوية بمعزل عن المنظومة الدولية لحقوق الإنسان وما نتج عن هذه المنظومة من اتفاقات وما ترتّب عليها من استحقاقات، متسائلة: «هل النموذج الدولي لحقوق الإنسان الذي تتبناه الأمم المتحدة صالح لجميع الثقافات؟ و ما هو الأثر المترتّب على فرض نموذج موحد لحقوق الانسان على جميع الدول؟ وهل لعولمة الحقوق الاجتماعية أثر في ضعف المواطنة والهوية والانتماء؟».

وقدّمت العدوان خلال مشاركتها قراءة في ثقافة حقوق الإنسان الدولية وما تمثله من مواثيق واتفاقات، مبيّنة مواضع الاتفاق والاختلاف فيها وماهيّة الجوانب الثقافية والاجتماعية بين النموذجين الدولي والإسلامي، داعيةً الدول الإسلامية إلى وضع واعتماد وثائق لحقوق الإنسان مستندة إلى الشريعة في مقابل الوثائق الدولية، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة تبنّي حقوق المرأة والشباب والتأسيس للآليات التي تساعد في توفير حقوقهم.

• نزاهة" تنشئ خمسة فروع جديدة في المدينة وجازان وحائل والقصيم وتبوك

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 14 ربيع الاخر 1436هـ - 3 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1018322

الرياض - راشد السكران
بدأت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد(نزاهة) في اتخاذ الاجراءات اللازمة لتجهيز مباني فروعها الجديدة لها في كل من المناطق التالية: المدينة المنورة، جازان، حائل، القصيم، تبوك، وتوفير القوى البشرية المتخصصة لها تباعاً، وذلك بهدف أن تكون قريبة من المواطنين لمتابعة أداء الخدمات لهم على أفضل مستوى، وتلقي بلاغاتهم حول ممارسات الفساد.
أعلن ذلك رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" د. خالد بن عبدالمحسن المحيسن، موضحاً أنه سيتم بعد استكمال متطلبات تلك الفروع التنسيق مع أمراء المناطق لتدشينها رسمياً.
وأهاب معاليه بالمواطنين والمقيمين التعاون مع هذه الفروع، من منطلق الشراكة القائمة بين الهيئة وبين المواطنين والمقيمين، لتقديم بلاغاتهم المتعلقة بممارسات الفساد، حسب ما سيعلن من عناوين عند افتتاحها رسمياً.
كما أكد المحيسن على أهمية التعاون بين الهيئة وشركائها من الجهات المشمولة باختصاصاتها والحرص على تنفيذ الالتزامات الواردة في الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، والتعاون مع الهيئة في الإجابة على ملحوظاتها، وتساؤلاتها خلال المدة المحددة وهي ثلاثون يوماً، وبذل المزيد من الاهتمام في متابعة تنفيذ وأداء الخدمات اللازمة للمواطنين على أفضل المستويات تنفيذاً لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين.
وأكد د. المحيسن، على أن الهيئة ستستمر في تلقي البلاغات من تلك المناطق عن طريق وسائل التواصل المعلنة للجميع وهي الموقع الإلكتروني (www.nazaha.gov.sa>) والفاكس (0112645555)، والبريد الرسمي، على عنوانها (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد 7667 العليا حي الغدير الرياض 13311 2525 المملكة العربية السعودية)، والبرقية الهاتفية ، كما تستقبل الهيئة البلاغات عن طريق الحضور الشخصي لمقرها ومقر فروعها، كما توفر الهيئة قناة أخرى للرد على استفسارات المبلغين حول الية تقديم البلاغات، وذلك عن طريق الاتصال بالرقم الموحد (19991)، الذي يمكن عن طريقة تلقي المعلومات حول كيفية تقديم البلاغات، أو الاستفسارات المتعلقة بذلك.

إحالة الجثة للطب الشرعي لتحديد الأسباب

لجنة ثلاثية تحقق في وفاة معوق التأهيل الشامل بالطائف

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 14 ربيع الاخر 1436هـ - 3 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150203/Con20150203750774.htm

ماجد النفيعي (الطائف)

باشرت لجنة مكونة من عدة جهات حكومية التحقيق في أسباب وفاة معوق أربعيني من مركز التأهيل الشامل للذكور بالطائف، بعد أن تقدم ذووه بشكوى للجهات المختصة مفيدين بوجود آثار اعتداء على جسد ابنهم، في حين أوضح لـ«عكاظ» المتحدث الإعلامي للشؤون الصحية بمحافظة الطائف سراج الحميدان، أن جثة المتوفى تم تحويلها إلى الطب الشرعي لتحديد سبب الوفاة.

بدوره، أوضح لـ«عكاظ» المتحدث الإعلامي لفرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة أحمد الغامدي، أن هناك تقريرا طبيا صادرا من مستشفى الملك فيصل بالطائف عن المتوفى (49 عاما)، يشير إلى أنه حضر إلى قسم الطوارئ بالمستشفى محولا من مركز التأهيل الشامل للذكور بالمحافظة، وهو يعاني من هبوط في ضغط الدم ونبضات القلب، فيما كان مدركا وواعيا، فتم عمل الفحوصات اللازمة، من تخطيط القلب وعلاجات منشطة للقلب، ثم تم إدخاله إلى قسم عناية القلب، علما بأنه يعاني من مرض الصرع والتخلف العقلي، لافتا إلى أنه أثناء مباشرة العلاج بالعناية، توقف نبض القلب، فتم عمل إنعاش قلبي ورئوي لمدة 25 دقيقة، ولم تستجب الحالة الصحية للمريض لينتقل إلى رحمة الله، مشيرا إلى أنه تم إشعار ذويه بذلك.

وبين الغامدي، أن ذوي المريض تقدموا بشكوى إلى الجهات المختصة منها المحافظة وشرطة الفيصلية بالطائف، مطالبين بالتحقيق في أسباب الوفاة، مشيرا إلى أن هناك لجنة باشرت التحقيق من المحافظة وشرطة الفصلية والشؤون الاجتماعية في هذه الحادثة، لافتا إلى أن التقرير الطبي لدخول المريض للمستشفى يؤكد أن الوفاة طبيعية، في حين أن نتائج التحقيق ما زالت جارية.

طالبن بالتأهيل قبل "التأنيث" سيدات الأعمال:

الأسواق النسائية تحفظ للمرأة خصوصيتها

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 14 ربيع الاخر 1436هـ - 3 فبراير 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150203/Con20150203750810.htm

نصير المغامسي (جدة)

هناك عوائق كثيرة تحد من عمل المرأة لاسيما في محال المستلزمات النسائية، والتي بدأ العمل بتأنيثها رسميا من قبل وزارة العمل منذ سنوات، حيث اكتنفت هذا المشروع صعوبات جمة تمثلت في معاناة الموظفات من النقل وساعات الدوام المتأخرة، فضلا عن محدودية الراتب والإجازات خاصة بالنسبة للأمهات، وفي الجهة الأخرى من المعوقات ،هناك شكوى أصحاب المحال التجارية من قلة خبرة الموظفات وافتقارهن للتدريب، إلا أن كل ذلك لايعني أن يظل الرجل بائعا في المحلات النسائية.

«عكاظ» تناولت إشكالية تأنيث المحال النسائية مع عدد من سيدات الأعمال، حيث تشير بداية مضاوي الحسون ـ سيدة أعمال ـ إلى أن معظم القرارات الصادرة بخصوص أنشطة وعمل المرأة لا يتم التعامل معها بمسؤولية حقيقية وسرعة تنفيذ، ومثال لذلك قرار تأنيث المحال النسائية الذي صدر منذ وقت طويل ولاتزال وزارة العمل تسعى جاهدة لتطبيقه حتى هذه اللحظة، وفي تبريرها للحالة تعيد الحسون السبب المعوق للقرارات الخاصة بتوظيف النساء، إلى بيئتنا الثقافية والاجتماعية التي تتحفظ على عمل المرأة، لاسيما إذا كانت قطاعات العمل جديدة ومبتكرة، والقرار يقصر العمل داخل محال المستلزمات النسائية، ويحل إشكالات البطالة في أوساط النساء ويجنب المرأة وأسرتها إحراجات التسوق.. إذن هو قرار إيجابي بكل المقاييس، ويحل إشكالات عديدة، لكنه وفي نهاية الأمر لايزال هناك من يتحفظ على عمل المرأة في المحال النسائية.

وتضيف الحسون: إن حل هذه المعضلة يتطلب زيادة الوعي الاجتماعي بأهمية عمل المرأة التي تعد نصف المجتمع، فالعمل يوفر لها حياة كريمة، خاصة أن هناك مجالات عمل يقصر العمل فيها على النساء فقط، كالعمل في محال المستلزمات النسائية، كما أن هناك مجالات يقتصر العمل فيها على الرجل، وهناك أيضا مجالات عمل لاينحصر فيها العمل على طرف دون آخر.

تأهيل وتدريب البائعة السعودية

ومن منظور نوال البيطار ـ سيدة أعمال ـ أن قلة التأهيل والتدريب للبائعة السعودية قد يكون سببا في عدم شغلها لكثير من الوظائف كوظيفة البيع في المحال النسائية التي تتطلب اللباقة والاحتراف في تقديم المنتج، لاسيما
أن الرجال خاصة الأجانب منهم متمرسون في قطاع البيع بمختلف مجالاته، ولربما لا تستطع الموظفة السعودية مجاراة الرجل في عملية البيع لقلة خبرتها في هذا الحانب، وذلك ما يجعل بعضا من النساء يفضلن التعامل مع البائع الأجنبي، وما يعزز وجهة النظر هذه اختلاف التعامل الواضح بين الرجل والمرأة في استقبال الزبونة وبيعها ماتريد، لكن ذلك لا يجب أن يكون مدعاة لاستبعاد المرأة السعودية عن العمل كبائعة أو في أي مجال عمل آخر، أو أن يكون حجة دون تطبيق قرار تأنيث المحال النسائية، وإنما يجب الأخذ بمبدأ التأهيل والتدريب للموظفة السعودية حتى يكون باستطاعتها المنافسة في سوق العمل، مشددة على أن قرار التأنيث مطلب، ويجب أن يدعم بالتأهيل والتدريب قبل التطبيق، حتى نضمن النتائج الجيدة من تطبيق القرار.

خوف وأمان

المواطن ماهر المغربي، يؤكد أن قرار تأنيث المحال النسائية جنب كثيرا من الأسر مشقة الإحراج في التسوق، لاسيما إذا ما تطلب الأمر الدخول لمحال الملابس النسائية، قائلا: لا يمكن بأي حال أن يتقل الرجل ذلك سواء أكان رب الأسرة أم محرما لها أن يعرض البائع أمامه مستلزمات نسائية، أو مطالبته بالمحاسبة عليها، وهو ما كان يجري في السابق في معظم المحال التجارية في وقت كان الفتيات يشكلن النسبة الاكبر من البطالة، ويتحرجن من شراء مستلزماتهن الخاصة بسبب وجود الرجل في المحال النسائية، معربة عن أملها في أن يظل قرار تأنيث المحال النسائية واقعا مستداما وليس تجربة يجري تطبيقها، لاسيما أن هناك عددا كبيرا من المحال النسائية يشغلها رجال، علما بأن قرار تأنيث المحال النسائية فتح مجالات واسعة لتوظيف الفتيات، كما أراح كثيرا من الأسر من الوقوع في حرج التسوق.

استمرار الرقابة لتطبيق القرار

أما فايز الجبرتي فقد عبر عن دهشته من منظر الرجال وهم يقومون ببيع المستلزمات النسائية الخاصة.

مضيفا: «وزارة العمل تشكر على جهودها في هذا المضمار ولكن عليها الرقابة المستمرة لتطبيق القرار الصادر من المقام السامي بهدف راحة المواطن وإيجاد فرص عمل لبنات الوطن، إذ ماتزال هناك العديد من المحال التجارية التي يمارس فيها الرجال بيع المستلزمات النسائية وعلى مرأى من الجميع.

لا تراجع عن القرار

إلى ذلك يؤكد مدير المركز الإعلامي لوزارة العمل وصندوق تنمية الموارد البشرية تيسير بن محمد المفرج حرص الوزارة على تطبيق قرار التأنيث بما يكفل تقديم خصوصية الخدمة للمرأة السعودية، ويتيح لها مزيدا من فرص العمل، لافتا إلى أن وزارة العمل تسعى لتطبيق الأمر الملكي رقم 121 والقاضي بقصر العمل في محلات بيع المستلزمات النسائية على المرأة السعودية، فعمل المرأة في تلك المحال أمر إلزامي ولن تتوانى وزارة العمل في تطبيقه بصفتها الجهة المعنية بتنفيذ الأمر، لذلك تم وضع آليات للتطبيق امتدت إلى ثلاث مراحل، بحيث يمنع الرجال من البيع بشكل نهائي في هذه المحال بنهاية عام 1437هـ ، مضيفا أن الهدف من هذا القرار، هو تقديم خصوصية الخدمة للمرأة السعودية في الأسواق وإيجاد فرص عمل للباحثات عن العمل مع توفير البيئة الملائمة التي تحفظ للمرأة كرامتها وخصوصيتها سواء كانت متسوقة أو بائعة، لذلك تم تحديد ثلاث مراحل زمنية لتطبيق كل مرحلة، وتم تحديد مستلزمات معينة لتأنيثها، وهو ما يحقق التوسع التدريجي في العملية، حيث تم البدء بتأنيث الملابس الداخلية وأدوات التجميل، وفي المرحلة الثانية تم تأنيث فساتين السهرة وفساتين الأعراس والعباءات والاكسسوارات، وأخيرا تم إضافة ثمانية مستلزمات هي الجلابيات ومستلزمات رعاية الأمومة والعطورات والأحذية والحقائب والجوارب والملابس النسائية الجاهزة والاكشاك والاقمشة النسائية، كما تم اطلاع أصحاب الأعمال على كل ما سبق عبر ورش عمل مكثفة في مناطق المملكة المختلفة، فيما تتعاون الوزارة مع عدد من الجهات لتطبيق لقرار وتذليل التحديات التي تواجه التطبيق.

اشتراطات تطبيق قرار تأنيث المحال النسائية

وضعت وزارة العمل اشتراطات لتطبيق قرار تأنيث المحال النسائية بما يحفظ للمرأة بيئة عمل ملائمة، وحددت الجزاءات الرادعة في حال مخالفة تلك الاشتراطات، وتم تعميمها على أصحاب الأعمال، ولذلك فإن أي مخالفة للأمر الملكي بتشغيل رجال يجعل المنشأة عرضة للعقوبة.

وتتدرج العقوبة من التنبيه ثم الإنذار، وعند الاستمرار في المخالفات، ستتعرض المنشأة والكيانات المرتبطة بها لعقوبات النطاق الأحمر ببرنامج نطاقات وإيقاف كل خدمات الوزارة عنها، إلى جانب عقوبات أخرى مرتبطة بجهات أخرى شريكة تنسق معها الوزارة في هذا الشأن بحسب الاختصاص المناط بتلك الجهات، منها إغلاق المحلات بالتنسيق مع الأمانات والبلديات.

وتناشد وزارة العمل المجتمع بالمساهمة في الحد من المخالفات وذلك عبر الإبلاغ عنها عبر القنوات الرسمية ورقم خدمة العملاء والشكاوى والبلاغات 19911 أو البريد الالكتروني TaNeeth@mol.gov.sa.. وكان أكثر من أربعين مفتشا من مكتب وزارة عمل في محافظة جدة، وبمشاركة فرقة من قوة أمن المهمات بمنطقة مكة المكرمة وعدد من مفتشات المكتب، قد قادوا حملة دهم تفتيشية في الأيام القليلة الماضية شملت ثلاثة مراكز من أكبر المراكز التجارية بالمحافظة وركزت على محال المستلزمات النسائية المشمولة بالقرارات الوزارية التي تلزم المحال بقصر العمل داخل المحال على المواطنات فقط.

قال: عازمون على مواصلة العمل الجاد لتحقيق كل الخير لشعبنا الوفي النبيل

شاهد.. الملك يترأس مجلس الوزراء ويوجه: مصلحة المواطنين في مقدمة أولوياتكم

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 14 ربيع الاخر 1436هـ - 3 فبراير 2015م
http://sabq.org/G1xgde

واس- الرياض:
رأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر اليوم الاثنين، في قصر اليمامة بمدينة الرياض.

وفي بدء الجلسة أعرب خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، عن ألمه والشعب السعودي والأمتين الإسلامية والعربية؛ لوفاة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود -رحمه الله- الذي اختاره الله لينتقل من دار الفناء إلى دار البقاء، وتوجه إلى الله عز وجل أن يتغمد الراحل الكبير بواسع رحمته ومغفرته، ويسكنه فسيح جناته، ويجزيه خير الجزاء، على مآثره وما وفق إليه، من توسعة الحرمين الشريفين وإعمار بيوت الله ونشر كتابه الكريم، وجهوده المباركة في خدمة الإسلام، وإعلاء كلمة المسلمين وعلى دوره البارز -رحمه الله- في نصرة قضايا الحق والعدل، إقليميا وعربيا ودوليا.

وقال خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز: لقد فقدنا والعالم بأسره، قائدا فذا وزعيما نذر حياته لتحقيق الازدهار الشامل لبلاده، والرخاء الدائم لشعبه، وبناء صروح العلم والاقتصاد والمعرفة، وإحقاق الحق ونصرة وإعانة المظلوم، والإسهام الفاعل الشجاع في توطيد السلام والأمن والاستقرار في أنحاء العالم.

وجدد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، التأكيد على أن المملكة العربية السعودية لن تحيد بعون الله، عن السير في النهج الذي سنه جلالة الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود - رحمه الله - وسار عليه من بعده أبناؤه الملوك البررة -رحمهم الله- متمسكة بشرع الله الحنيف، والسنّة النبوية المطهرة، مدركة مسؤولياتها الجسام؛ بوصفها مهبط الوحي ومنطلق الرسالة ومهد العروبة، وأحد أبرز الدول المؤثرة على مختلف الصعد.

وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عادل بن زيد الطريفي، أن خادم الحرمين الشريفين، شدد على أن توجهات وسياسات المملكة، على الساحات العربية والإسلامية والدولية نهج متواصل مستمر.

وقال الملك: نحن عازمون على مواصلة العمل الجاد الدؤوب؛ من أجل خدمة الإسلام وتحقيق كل الخير لشعبنا الوفي النبيل ودعم القضايا العربية والإسلامية، والإسهام في ترسيخ الأمن والسلم الدوليين والنمو الاقتصادي العالمي، وندعو المولى العلي القدير، أن يعيننا على تحمل المسؤولية وأداء الأمانة كما يحب ويرضى.

وأعرب -أيده الله- عن بالغ شكره وعميق تقديره، لقادة وزعماء ووفود الدول العربية والإسلامية والصديقة؛ على مشاعرهم الصادقة ووقوفهم إلى جانب المملكة، في هذا المصاب الجلل وخالص عزائهم ومواساتهم، الأمر الذي جسد بعضا مما تكنه قلوبهم، نحو المملكة وقيادتها وشعبها.

ونوه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، بنبل وأصالة وعراقة الشعب السعودي، الذي طالما توحدت كلمته والتف حول قيادته، وأكد التلاحم الأصيل في أصدق صوره ومعانيه، خاصة عند الصعاب والملمات، مشدداً على أن شعبا بهذه السجايا النبيلة، حقيق بأن يحظى بكل تقدير واحترام، وتحقيق كل ما يصبو إليه من تقدم وازدهار ورخاء وغد واعد بإذن الله.

وأضاف وزير الثقافة والإعلام، أن أعضاء مجلس الوزراء، توقفوا مليا عند الكلمتين الضافيتين، اللتين وجههما خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز، يوم الجمعة الموافق 4 / 4 / 1436هـ (يوم البيعة)، وما جاء في الكلمتين من مضامين بالغة الأهمية، وتقدموا بأحر وأصدق التعازي، لخادم الحرمين الشريفين، وسمو ولي العهد، وسمو ولي ولي العهد، والأسرة الكريمة، والشعب السعودي، والأمة جمعاء، في فقيد الأمة العظيم، خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز رحمه الله وغفر له.

كما جدد خادم الحرمين الشريفين باسم المجلس الترحيب بصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز ولياً للعهد ونائباً لرئيس مجلس الوزراء وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية، ولياً لولي العهد نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء، وبأصحاب السمو والمعالي الوزراء الجدد، متمنياً لهم التوفيق والسداد، ومعرباً عن بالغ الشكر والتقدير للوزراء السابقين، على ما بذلوه من جهود مباركة.

ووجه الملك الوزراء بتكثيف الجهود ووضع مصلحة الوطن والمواطنين في مقدمة أولوياتهم ومواصلة العمل نحو تحقيق المزيد من تطلعاتهم بالوقوف على مختلف الاحتياجات والمتطلبات وسرعة ومرونة إنجازها.

بعد ذلك أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على نتائج مباحثاته مع الرئيس باراك أوباما رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، التي تناولت العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين والاستمرار في تعزيزها وتطويرها في المجالات كافة بما يدعم المصالح المشتركة للبلدين وشعبيهما، وكذلك استعراض عدد من الموضوعات الاقتصادية والإقليمية والدولية، وعلى لقائه - أيده الله - مع أخيه جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة مملك مملكة البحرين الشقيقة.

قرارات

وأفاد الدكتور عادل بن زيد الطريفي، أن مجلس الوزراء، اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما اطلع على ما انتهت إليه كل من هيئة الخبراء بمجلس الوزراء واللجنة العامة لمجلس الوزراء في شأنها، وقد انتهى المجلس إلى ما يلي:

أولاً:

بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من هيئة التحقيق والادعاء العام، قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعديل بعض مواد نظام هيئة التحقيق والادعاء العام، بالصيغة المرافقة للقرار.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

ثانياً:

أكد مجلس الوزراء على الهيئة العامة للسياحة والآثار باتخاذ ما يلزم للترخيص للمباني - الصادر في شأنها تصريح بإسكان الحجاج - لاستخدامها لإيواء المعتمرين والزوار متى توافرت فيها متطلبات البلدية والدفاع المدني والحد الأدنى من متطلبات التشغيل الفندقي المعتمدة لدى الهيئة، وذلك بما يضمن زيادة الطاقة الاستيعابية ويشجع استثمار تلك المباني.

ثالثاً:

قرر مجلس الوزراء الموافقة على قيام وزارة المالية بإقراض المشروعات الفندقية والسياحية وفقاً لضوابط تضعها، على أن يراعى في هذه الضوابط اقتصار الإقراض على المشروعات التي تقام في المدن والمحافظات الأقل نمواً أو في الوجهات السياحية الجديدة، وأن يكون الحد الأعلى للقرض ما يعادل (50 %) من التكلفة التقديرية المعتمدة من وزارة المالية لكامل المشروع وبما لا يتجاوز مائة مليون ريال.

وقد أعد المرسوم الملكي اللازم لذلك.

رابعا:

بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة الشؤون البلدية والقروية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (131/ 70) وتاريخ 2/ 2/ 1436هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقية تعاون في مجال الشؤون البلدية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية، الموقعة في مدينة الرياض بتاريخ 25/ 4/ 1435هـ.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.
ومن أبرز أهداف هذه الاتفاقية:
1- تنظيم الزيارات بين البلدين لتبادل المعرفة في مجال الشؤون البلدية والاطلاع على واقع الخدمات المقدمة للمجتمع.
2- تسهيل تبادل الخبرات بين المجالس البلدية فيما يتعلق بالتجارب الإدارية والفنية والتقنية وشؤون البلدية والانتخابات.
3- تبادل الخبرات والتجارب الفنية فيما يتعلق بالتنظيم والتخطيط الحضري والإقليمي واستعمالات الأراضي ومعالجة البناء العشوائي.
خامساً:
وافق مجلس الوزراء على اعتماد الحساب الختامي لكل من: البنك السعودي للتسليف والادخار، والمؤسسة العامة للتقاعد، للعام المالي (1433/ 1434هـ).
سادساً:
وافق مجلس الوزراء على تعيينات على وظيفة (وزير مفوض)، وذلك على النحو التالي:
1 ـ تعيين هندي بن نايف بن هندي بن حميد على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية.
2 ـ تعيين سعد بن صالح بن إبراهيم الصالح على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية.
3 ـ تعيين عصام بن عبدالعزيز بن سعد المهنا على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية.
4 ـ تعيين ماجد بن عبدالعزيز بن محمد الدريس على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية.
5 ـ تعيين الدكتور عادل بن عبدالمحسن بن علي بابصيل على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية.
كما اطلع مجلس الوزراء على تقارير سنوية لوزارة البترول والثروة المعدنية، ووزارة الزراعة، وهيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج، عن العام المالي (1433/ 1434هـ)، وقد أحاط المجلس علماً بما جاء فيها، ووجه حيالها بما رآه.

الحياة AL HAYAT

• جامعة الملك سعود" تطلق ملتقى توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة"•

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 15 ربيع الاخر 1436هـ - 4 فبراير 2015م
اضغط هنا

الرياض – «الحياة»
يطلق نادي المسؤولية الاجتماعية بجامعة الملك سعود الملتقى والمعرض الوطني الثاني لتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة بعنوان: «وظيفتي أمان»، الذي يأتي بعد نجاح الملتقى الأول الذي شهد مشاركة 100 شركة أسهمت في توظيف عدد كبير من ذوي الاحتياجات الخاصة.
وأوضح مدير جامعة الملك سعود الدكتور بدران العمر في بيان صحافي أمس، أن الجامعة بدأت التحضيرات الأولية للملتقى والمعرض الثاني لتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة الذي ينطلق بعد أيام، مبيناً أنه سيشهد إطلاق جائزة للشركات الأكثر توظيفاً لذوي الاحتياجات الخاصة، وجائزة المبادرات، إضافة إلى توسيع نشاطات ومجالات المعرض واستحداث أفكار جديدة.
وأشار إلى أن الملتقى الأول أسهم في توظيف 600 من ذوي الاحتياجات الخاصة، إضافة إلى تسجيل بيانات ألفين منهم، تحضيراً لتوظيفهم بالتنسيق مع الجهات المختصة، مبيناً أن احتضان الجامعة لهذا الملتقى والمعرض هو جزء من مسؤوليتها المجتمعية تجاه هذه الفئة الغالية، لتكون عوناً لهم في توفير حياة هانئة وكريمة وتوظيفهم بما يتناسب مع قدراتهم.

ممرضة" تتسبب في حرق مولودة بالماء الساخن

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 15 ربيع الاخر 1436هـ - 4 فبراير 2015م
اضغط هنا

جدة – عبدالله زويد

تحولت حالة فرح عاشتها أسرة سعودية في محافظة جدة، بسبب قدوم مولودة حديثة لها، إلى النقيض تماماً خلال الـ 10 ساعات المشكلة لعمر المولودة، التي أصيبت بحروق من الدرجة الثانية في مستشفى للولادة والأطفال في المحافظة أخيراً، وذلك أثناء تنفيذ ممرضة سعودية عملية تنظيفها وغسل جسدها من دون التأكد من درجة حرارة الماء المستخدم.

وقال والد الطفلة التي أطلق عليها اسم «مها» بعد ولادتها مباشرة لـ«الحياة» «إنه بعد عملية الولادة التي تمت في السادسة والنصف من صباح يوم ولادتها ، حضرت ممرضة إلى والدة الطفلة بالمستشفى عند الساعة الرابعة عصراً في اليوم ذاته، وطلبت تسلم الطفلة المولودة حديثاً، لتعمل على تنظيفها وغسل جسدها، إلا أنه أصيب بالدهشة عندما عادت بالطفلة وهي مصابة بحروق شديدة بسبب استخدامها لماء ساخن من دون أن تتأكد من درجة حرارته.

وبين أن الحروق التي أصابت ابنته «مها» هي حروق من الدرجة الثانية، واستدعت الحال إلى التدخل الطبي لعلاجها، لافتاً إلى أن والدة مها لم تكن تعلم بالحروق التي أصابت طفلتها إلا من خلال إحدى معارفها التي حضرت إلى المستشفى وأبلغتها بذلك.

وأشار إلى أن والدة «مها» لم تستطع رؤية طفلتها إلا بعد الحادثة بخمس ساعات، كما أنها لم تعمل على رضاعتها إلا في اليوم الآتي.

وأرجع والد الطفلة في الشكوى الرسمية التي تقدم بها لإدارة المستشفى (تحتفظ «الحياة» بنسخة منها)، سبب ما تعرضت له طفلته، إلى الإهمال، وعدم الشعور بالمسؤولية، وعدم المبالاة بسلامة الطفلة، مطالباً في الشكوى ذاتها بالتحقيق مع الممرضة حرصاً على عدم العبث بأرواح المراجعين والمرضى.

ونوه بأن من يعمل على تطبيب طفلته حالياً فريق طبي يقدم من مستشفى الملك فهد وذلك بحسب حديث إدارة مستشفى الولادة والأطفال، مؤكداً أنه لم يستطع لقاء الفريق الصحي المباشر لحال ابنته لمعرفة وضعها الصحي.

وأشار والد الطفلة إلى أنه بصدد تقديم شكوى رسمية لوزير الصحة، ومدير الشؤون الصحية بمنطقة مكة المكرمة، ومدير صحة محافظة جدة، وذلك لمتابعة قضية ابنته، كما طالب أيضاً بتوفير العلاج اللازم للطفلة التي طاولتها الحروق بسبب الإهمال.

«الحياة» حاولت التواصل مع إدارة مستشفى الولادة والأطفال وأفادها أحد المسؤولين بضرورة الاتصال في اليوم الآتي لعدم وجود الشخص المعني بالتعليق.

يذكر أن المركز السعودي لاعتماد المنشآت الصحية أشار إلى عدم وجود أرقام دقيقة لمعدلات حدوث الأخطاء الطبية في السعودية، موضحاً أن أحد أهم الأسباب التي أدت وتؤدي إلى عدم وجود إحصاءات دقيقة للأخطاء الطبية هو القصور في الإبلاغ عنها من العاملين في القطاع الصحي ومن المرضى وعائلاتهم كذلك، مرجعاً سبب ذلك إلى الخوف من العقاب، أو الإحساس بعدم جدوى الإبلاغ ، لكن الأهم من كل ذلك هو غياب نظام واضح يحدد طريقة الإبلاغ عن الخطأ الطبي والتعامل معه.

رفض دراسة الاستعانة بالقطاع الخاص في إنشاء بعض السجون وإداراتها

الشورى يقر نظام السجن والتوقيف.. ويؤكد حفظه لحقوق النزلاء وفق الأنظمة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 15 ربيع الاخر 1436هـ - 4 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1018633

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي

رفض مجلس الشورى توصية للعضو حاتم المرزوقي تطالب وزارة الداخلية بدراسة الاستعانة بالقطاع الخاص في إنشاء السجون ودور التوقيف المخصصة لبعض الفئات من الموقوفين والسجناء وإدارتها وتشغيلها.

ولم تفلح مبررات صاحب التوصية الذي يرى أنها تخفف العبء على الدولة وتواكب إسناد وزارة الداخلية بعض أعمالها للقطاع الخاص كما فعلت في مشاريع وأنظمة "ساهر" و "نجم" و "الحراسات الأمنية"، على رغم تبني اللجنة الأمنية للتوصية وتضمينها مشروع نظام السجن والتوقيف الذي أقره الشورى أمس الثلاثاء، إلا أن التصويت أسقط التوصية ولم تحز على عدد الأصوات النظامية (76) لتصبح قراراً.

جاء ذلك خلال جلسة "سرية" صوت فيها الأعضاء على مشروع النظام الذي يتكون من 89 مادة انفردت بها "الرياض" سابقاً، بعد أن أجرت اللجنة على عدد من المواد بعض التعديلات الصياغية، واكتفى المجلس بالتأكيد مجدداً على أن مشروع النظام الجديد للسجن والتوقيف يدعم حفظ حقوق نزلاء ونزيلات السجون بما يتفق مع الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية والاتفاقيات الدولية، وبما يحفظ لهم ولأسرهم كرامتهم، ويسهم في إصلاحهم وتهذيبهم، ودمجهم في المجتمع بعد خروجهم.

مناقشة تقارير «العدل» و«التعليم» و«الكهرباء» ومقترحات تعديل نظام التقاعد المدني.. الثلاثاء المقبل

من ناحية أخرى ناقش المجلس التقرير السنوي للصندوق السعودي للتنمية للعام المالي 341435وما تضمنه من توصيات أكدت على توفير المعلومات الائتمانية عن الشركات الدولية الراغبة في الاستيراد حسب طلب الشركات السعودية للمصدرين، ووضع معايير أداء كمية ونوعية وتضمين نتائجها في التقارير القادمة، وطالبت الصندوق بخطة إعلامية تهدف إلى إبراز دور المملكة في دعم وإقامة المشروعات التنموية لدى شعوب الدول المستفيدة من مشاريع الصندوق، ومراجعة شروط برنامج تمويل وضمان الصادرات الوطنية لتمكين المنشآت الصغيرة المبتدئة من الاستفادة منه، والعمل على تسويق خدماته المقدمة للمصدرين السعوديين ونشر الوعي بها.

وفي مناقشات لأداء صندوق التنمية، اقترح أحد الأعضاء أن يتولى الإشراف الكامل على مشاريعه، وطالب الصندوق بدعم تصدير التمور بإنشاء برنامج خاص لتصديرها إلى الخارج، ودعا عضو إلى ضرورة تكثيف الجهود الإعلامية لإبراز مشاريع الصندوق؛ خصوصاً أن مشاريعه وصلت إلى العديد من دول العالم، واقترح أن يرأس مجلس إدارة الصندوق سمو وزير الخارجية، فيما رأى آخر أهمية توجيه مشاريع الصندوق إلى شعوب الدول المستفيدة، مشيراً إلى أن الكثير من المشاريع لا تحقق أهدافها أو تأتي نتائجها عكسية بسبب معاناتها مع الفساد الإداري في الدول المستفيدة، ولاحظ عضو آخر عدم وجود تنسيق بين الصندوق ووزارة الخارجية، مؤكداً أن التنسيق مع وزارة الخارجية يضمن للصندوق تعاون سفاراتنا في الخارج لدعم مشاريعه في الدول المستفيدة من برامجه.

وانتقل المجلس، لمناقشة تقرير اللجنة المالية بشأن التعديلات المقترحة على نظام الصندوق السعودي للتنمية، التي تضمنت إضافة فقرة إلى المادة الرابعة تقر قواعد وشروط تقديم منح المعونة الفنية لتمويل الدراسات والدعم المؤسسي على أن لا يتجاوز المبلغ الإجمالي السنوي لها ما نسبته اثنين في المئة من صافي دخل الصندوق، كما عدلت اللجنة الفقرة

"ج" من المادة السابعة من النظام إلى النص الآتي: "لا يتجاوز مبلغ القرض لأي مشروع نسبة خمسة في المائة 5 في المئة من رأس مال الصندوق، ويحدد مجلس إدارة الصندوق نسبة مساهمة الصندوق من الكلفة الإجمالية للمشروع المقترض له، على أن توفر احتياجات إنشاء المشروع من منتجات الصناعة الوطنية المتوافرة محلياً والمطابقة لمعايير الجودة المطلوبة ما أمكن ذلك". وأكدت اللجنة أهمية هذه التعديلات كونها تمنح الصندوق ومجلس إدارته مزيداً من المرونة لتحقيق أهدافه المنشودة.

وبعد طرح تقرير اللجنة والتعديلات المقترحة للنقاش، أيد عدد من الأعضاء التعديلات المقترحة، مشيرين إلى ضرورة مراجعة اقتراح اللجنة بأن لا يتجاوز المبلغ الإجمالي السنوي لتمويل الدراسات ما نسبته 2 في المئة من صافي دخل الصندوق، وعارض عضو آخر منح مجلس إدارة الصندوق صلاحية تحديد نسبة مساهمة الصندوق من الكلفة الإجمالية للمشروع المقترض، مقترحاً أن لا يمنح الصندوق صلاحية الموافقة على أكثر من 50 في المئة من تكاليف المشروع، ومنح مجلس الوزراء صلاحية الموافقة على تمويل المشروعات إلى نسبة 100 في المئة، فيما أشار أحد الأعضاء إلى أن المجلس لا يعلم صافي دخل الصندوق وليس من المنطق أن يؤيد منح 2 في المئة من مبلغ لا يعرف مقداره.

إلى ذلك أجل مجلس الشورى إلى جلسة مقبلة، مناقشة تعديل المادة التاسعة والستين من نظام القضاء الذي نشرته "الرياض" أمس، وادرج على جلسة اعمال الاثنين المقبل تقرير وزارة العدل السنوي للعام المالي 34 - 1435، فيما يناقش الثلاثاء تقرير وزارة التعليم، وهيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج.

في احتفال صحة الرياض باليوم الخليجي لحقوق المريض

العتيبي: حقوق المرضى تلقت 1016 شكوى حُلّ منها 920 شكوى

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 15 ربيع الاخر 1436هـ - 4 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1018665

الرياض - نايف آل زاحم

بدأت صباح أمس فعاليات احتفال صحة الرياض باليوم الخليجي لحقوق المريض لعام 2015م، بحضور الدكتور ناصر الدوسري مساعد مدير عام صحة الرياض للخدمات العلاجية والدكتور عبدالله الكثيري المشرف العام على الإدارة العامة لبرنامج حقوق وعلاقات المرضى بالإنابة. وألقى الدكتور معزي بن عزيز العتيبي مدير إدارة حقوق وعلاقات المرضى بصحة الرياض كلمة خلال الحفل الخطابي لبدء الفعاليات أكد خلالها على أن أخلاقيات المهن الطبية هي الركيزة الأساسية للعاملين في حقل الرعاية الصحية قبل صدور القوانين والأنظمة الخاصة بمزاولة هذه المهن والتي وضعت إطاراً جامعاً وتفصيلياً لهذه الأخلاقيات، لافتاً إلى أن حقوق المرضى هي نتاج فكر عالمي يستهدف تحقيق مصالح المرضى وذويهم وبيان مسؤولياتهم تجاه المنشأة الطبية من أجل توطيد أواصر العمل الطبي والإنساني المشترك بين مقدمي خدمات الرعاية الصحية ومتلقيها.

وأشار الدكتور العتيبي إلى المواثيق والإعلانات الدولية التي كرست مفهوم حقوق المريض والمستمدة من قيم مهنة الطب وأخلاقياتها والتي يجب أن يعرفها جميع المعنيين بخدمات الرعاية الصحية ويلتزمون بها من أجل جودة هذه الخدمات.

وقدم الدكتور العتيبي عرضاً موجزاً لإنجازات إدارة حقوق وعلاجات المرضى بصحة الرياض في التعريف بحقوق المريض والتي شملت عقد العديد من ورش العمل وطباعة ما يزيد عن 50 ألف نسخة من الإصدارات التوعوية من خلال برنامج حقوق وعلاقات المرضى، وإقامة 18 دورة تدريبية خلال عام 1435هـ والربع الأول من العام الجاري 1436هـ، بالإضافة إلى تنفيذ قرابة 90 زيارة ميدانية للمرضى المنومين في المستشفيات والإحتفاء بالمراكز الصحية النموذجية في

برنامج حقوق وعلاقات المرضى وإقامة عدد كبير من المعارض التوعوية، ومعالجة كافة الشكاوى التي تمثل انتقاصاً من حقوق المريض، مؤكداً تراجع معدلات الشكاوى بصورة واضحة بما يشير إلى نجاح جهود إرساء مفهوم حقوق المرضى، مؤكدا ان الشكاوى بلغت في الربع الاول العام الماضي 3347 شكوى فيما تقلص في الربع الاول من العام الحالي 1016 شكوى وحل منها 920 شكوى و 96 تحت الاجراء مشيراً إلى أن هناك تراجعاً عالياً في معدل الشكاوى والملاحظات وهذا يدل على هناك اعمالاً تنجز وجهود تبذل لأجل رضا المرضى وذويهم. وأوضح الدكتور العتيبي إلى أن فعاليات الاحتفال باليوم الخليجي لحقوق المريض سوف تقوم في جميع المنشآت الصحية بمنطقة الرياض من خلال إقامة المحاضرات والدورات التدريبية والمعارض التوعوية والتي تهدف إلى نشر ثقافة حقوق المرضى على أوسع نطاق عقب ذلك تم تكريم المراكز الصحية والمستشفيات المتميزة ثم افتتح المعرض المصاحب للحفل.

البرماويون يستحضرون دموع الفيصل قبل عامين

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 15 ربيع الاخر 1436هـ - 4 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150204/Con20150204750998.htm

عبدالله الدهاس (مكة المكرمة)

استحضر أبناء الجالية البرماوية في مكة المكرمة، دموع صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة عنما ألقت الطفلة البرماوية «رهف» قصيدتها أمام سموه يوم الحادي عشر من شهر جمادى الأولى عام 1434هـ في حفل تدشين مشروع تصحيح أوضاع الجالية وتسليم أول إقامة نظامية لأبنائها عندما بكى سموه في الحفل متأثرا بكلمات الطفلة حين قالت:

أنا أحب السعودية موت
وبابا عبدالله في قلبي أحلى صوت
كم مسحت عنا دمعة اليتم
وفتحت أمامنا أبواب التعليم
وصححت أوضاعنا طول السنين
فلذا أنا أحب السعودية موت
وبابا عبدالله في قلبي أحلى صوت.

وأوضح عبدالله معروف الأركاني عضو المركز الإعلامي الروهنجي بمكة المكرمة، أن الأمير خالد الفيصل قال في حفل التدشين «كان أول مشروع رفعته لخادم الحرمين الشريفين منذ توليت إمارة منطقة مكة هو معالجة الأحياء العشوائية وساكنيها، ومنها معالجة وضع هذه الفئة الكبيرة من الجالية البرماوية»، وأضاف الأركاني «وجه سموه آنذاك بتشكيل لجنة لدراسة أوضاع المدارس الخيرية للجالية البرماوية تلتها زيارة سموه لحي النكاسة ووقوفه في مدرسة أبي بكر الصديق الخيرية البرماوية ومقابلته لأعيان مجلس الجالية البرماوية».

وزاد «عندما انتقل سموه وزيرا للتربية والتعليم في التاسع عشر من شهر صفر لعام 1435هـ لم تنقطع علاقة الود بينه وأبنائه الطلبة من الجاليات في المدارس الخيرية، فقد أصدر توجيها بناء على تأييد صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن عبدالله أمير منطقة مكة سابقا بقبول أبناء الجالية البرماوية بالمدارس الحكومية باستمارة التعريف الصادرة من مقر التصحيح واستمرار من هو على مقاعد الدراسة بنفس الاستمارة وإن كانت هويته غير سارية المدة».

إطلاق برنامج تدريبي للارتقاء بخدماتهم

96 ألف طفل توحدي في حاجة لمراكز رعاية متخصصة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 15 ربيع الاخر 1436هـ - 4 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150204/Con20150204751159.htm

عدنان الشبراوي (جدة)

طالب المشاركون في البرنامج التدريبي للمراكز حديثة الإنشاء بالدول الإسلامية والعربية، بدعم قضية مرضى التوحد في الدول العربية وافتتاح مراكز متخصصة لهم.

وأجمع مختصون في الشأن الاجتماعي على أن التوحديين في حاجة لدعم برامجهم وتأهيلهم مبكرا والاعتناء بهذه الفئة وإيجاد مرجعية لأسر التوحديين بدلا من أن تتقاذفهم الجمعيات الخيرية ووزارات الشؤون الاجتماعية والصحة والتعليم.

ووفقا لمصادر مختصة في الشأن الاجتماعي فإن في المملكة 120 ألف طفل وطفلة توحديين يلتحق 20% فقط منهم في 30 مركزا موزعة في كافة المناطق، وتقدم أغلبها خدمات تعليمية وصحية وتربوية ورياضية لهم وتسعى لدمجهم في المجتمع، وتتحمل الجمعيات الخيرية بدعم من وزارة الشؤون الاجتماعية 50% من تكلفة رعاية الأطفال من مصابي مرض التوحد.

وتتواصل فعاليات البرنامج تحت رعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة فهدة بنت سعود بن عبدالعزيز رئيسة الجمعية الفيصلية الخيرية بجدة، بدعم وتمويل البنك الإسلامي للتنمية بجدة. وافتتحت البرنامج الدكتورة سميرة عبداللطيف السعد مديرة مركز الكويت للتوحد ورئيسة الرابطة الخليجية للتوحد ونائب رئيس منظمة التوحد العالمية، ويشارك في البرنامج عدد من أفضل الخبراء العرب في مجال التوحد من أساتذة الجامعات والأكاديميين والخبراء في مجال التدريب والتأهيل المتخصص في مختلف مجالات التوحد.

وتضمن البرنامج تقديم برنامج تعليمي متكامل للتدريب على أسس إدارة مراكز التوحد والتعرف على البرامج التعليمية والاستراتيجيات الفنية والعلمية لبناء قدرات مراكز التوحد العربية والإسلامية حديثة الإنشاء، إضافة لتوفير الجوانب المعرفية الأساسية لإنشاء مراكز التوحد للدول التي تستعد للعمل في هذا المجال على أسس علمية وفنية صحيحة.

وتستمر فعاليات البرنامج بمقر مركز جدة للتوحد لمدة أسبوعين بمشاركة 23 متخصصا من المملكة، البحرين، سلطنة عمان، اليمن، لبنان، فلسطين، تونس، المملكة المغربية وباكستان.

وقالت الأميرة سميرة بنت عبدالله الفيصل آل فرحان آل سعود رئيس مجلس إدارة جمعية أسر التوحد الخيرية «هناك لا مبالاة من بعض الجهات الحكومية في التعامل مع قضايا التوحديين، إضافة لعدم وجود مراكز كافية أو متخصصة لتأهيل التوحديين، ما يدفع بالأسر السعودية لإلحاق أبنائها في دول عربية مجاورة مثل الكويت والأردن»، وبينت أن هناك موافقة مسبقة أعلن عنها تتضمن دعم مرضى التوحد بـ900 مليون ما زال معلقا.

وبينت أنه لا توجد أية أرقام حقيقية حول عدد المصابين، وقالت «عندما زرت محافظات صغيرة قرب الدوادمي ووادي الدواسر وتبوك وحائل وقرى في جازان وجدنا مئات المصابين بالتوحد وغير مسجلين بالجمعيات».

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

من بينها "الداخلية" والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
وزارة العمل تشرك 4 جهات حكومية لوضع ضوابط لأنشطة التزيين النسائي

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 15 ربيع الاخر 1436هـ - 4 فبراير 2015م
http://www.aleqt.com/2015/02/04/article_928319.html

رانيا القرعاوي من الرياض

قامت وزارة العمل بإشراك عدد من الجهات الحكومية لوضع الضوابط والقواعد التنفيذية لممارسة نشاط التزيين بناء على قرار مجلس الوزراء ممثلة في وزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة الداخلية والرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وقال الدكتور فهد التخيفي الوكيل المساعد للبرامج الخاصة بوزارة العمل إن الوزارة ربطت الموافقة على الاستقدام بمراكز التزيين النسائية ومشاغل الخياطة أو نقل الخدمات بالتأكد من صندوق تنمية الموارد البشرية بعدم توافر كوادر نسائية سعودية مؤهلة تغطي حاجة المنشأة من المهن المراد استقدامها أو نقل الخدمات عليها وبما يتوافق مع برنامج نطاقات قبل إعطاء الموافقة النهائية على الاستقدام، وشرط ألا يقل العمر عن 25 عاما.

وأكد التخيفي أنه يتم الآن حصر ميداني شامل ودقيق لمراكز التزيين في جميع مدن ومحافظات المملكة بغرض تقييم وضعها الحالي وإنشاء قاعدة بيانات شاملة وحديثة ومتجددة ستكون مرجعا لدعم التوظيف والتدريب في هذه المراكز من جهة ولدعم المتابعة والتفتيش عليها لضمان عدم وجود مخالفات.

وقال إنه لضمان فاعلية التطبيق وضمان التزام المنشآت التي تتقدم بطلب الاستقدام أو نقل الخدمات للعنصر النسائي، تم وضع عقوبات دون الإخلال بما تقضي به الأنظمة ذات العلاقة من عقوبات بحيث يتم منع المنشأة المُخالفة من الاستقدام ونقل الخدمات للعناصر النسائية لمدة خمس سنوات في حال ثبوت مخالفتها للشروط والأحكام.

وأشار إلى أنه تم اقتصار الاستقدام ونقل خدمات العاملين من العنصر النسائي في المنشآت الاقتصادية على المنشآت الصحية والتعليمية فقط الحاصلة على تأييد، والمنشآت ذات النشاط النسائي البحت والحاصلة على ترخيص بذلك بشرط موافقة صندوق تنمية الموارد البشرية على طلب الاستقدام أو نقل الخدمات ومن تلك الأنشطة مراكز التزيين النسائي.

وبين أن هذا الإجراء يستهدف دعم عمل السعوديات بمراكز التزيين النسائية من خلال استحداث نشاط مراكز التزيين ومشاغل الخياطة النسائية في برنامج نطاقات وتحديد نسب للتوطين في نطاقات وذلك حسب نطاق المنشأة والعاملات فيها، وتتدرج النسب بحسب حجم المنشآت الصغيرة إلى متوسطة ثم كبيرة وعملاقة, إلى جانب اشتراط أن تكون المتقدمة لنشاط التزيين النسائي سعودية لا يقل عمرها عن 25 عاما, باستثناء الحاصلات على دبلوم تجميل من كليات التقنية ويتم إلزامها بإدارة المحل بنفسها أو تعيين مديرة سعودية.

واعتبر التخيفي أن قرار استقدام العنصر النسائي ونقل الخدمات سيقدم خدمة لقطاع التزيين النسائي، حيث تم التوسع في عديد من المهن الداعمة لهذا النشاط، منها خبيرات تزيين وتصفيف شعر ليكون من مهامها تقديم ونقل الخبرات والاستشارات والتدريب في مجال التزيين والمكياج وتصفيف الشعر, مؤكدا أن الوزارة اشترطت أن يكون دوام العاملة دواما كاملا ويمنع الدوام الجزئي أو العمل عن بعد، كما يجب ألا يقل عمر المستقدمة عن 21 سنة، ويستثنى من ذلك المستقدمات في نشاط التزيين، حيث لا يقل عمرها عن 25 سنة، ويتم توفير السكن ووسائل المواصلات الملائمة للعاملة من وإلى مقر عملها، وأن تكون بيئة العمل ملائمة لعمل المرأة وتتميز بالخصوصية والاستقلالية بما يتماشى مع نظام العمل والقرارات الوزارية ذات العلاقة.

ويذكر أن الوزارة عقدت عددا من ورش العمل في المدن الرئيسة مع المستثمرات في مجال التزيين النسائي للاستفادة من مخرجات هذه الورش وما طرح فيها من رؤى وأفكار ومقترحات لتطوير العمل في مراكز التزيين من حيث التنظيم أو

تطوير آليات دعم توظيف وتدريب بالتنسيق مع المؤسسات الشقيقة ممثلة في صندوق تنمية الموارد البشرية والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.
وكان مجلس الوزراء قد وافق مطلع هذا العام على ضوابط ممارسة نشاط التزيين النسائي، واشترط أن تكون المتقدمة لطلب الترخيص سعودية لا يقل عمرها عن 25 عاما وتستثنى من ذلك الحاصلة على دبلوم التجميل من إحدى الكليات التقنية للبنات، وتلتزم بإدارة المحل بنفسها أو تعيين مديرة سعودية متفرغة لذلك. بالإضافة إلى الحصول على ترخيص من البلدية بعد التنسيق مع الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والدفاع المدني، وفقا للأنظمة والتعليمات وما تتضمنه هذه الضوابط من شروط وإجراءات.

الاقتصادية الإلكترونية
www.aleqt.com

"الصحة": 94 مخالفة على المنشآت الصحية خلال شهر

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 8 ربيع الاخر 1436هـ - 28 يناير 2015م
http://www.aleqt.com/2015/01/28/article_926607.html

الاقتصادية» من الرياض»
كشف الدكتور علي الزواوي، وكيل وزارة الصحة المساعد لشؤون القطاع الصحي الخاص، بأن وزارة الصحة أغلقت 31 منشأة صحية خاصة وذلك لمخالفتها الأنظمة، ورصدت الوزارة عدد 290 مخالفة على المؤسسات الصحية والمنشآت الصيدلانية في عدد من مناطق المملكة، وذلك خلال شهر ربيع الأول لعام 1436هـ.
وقال إن عدد المخالفات، التي رصدت على الكوادر الطبية أو الفنية من لجان المخالفات الطبية والهيئات الصحية الشرعية فقد بلغ 94 مخالفة، وذلك خلال نفس الفترة.
وأشار الزواوي إلى استمرار الحملات، التي تشنها الوزارة عبر لجانها المختلفة في المتابعة والإشراف على القطاع الصحي من خدمات والتأكد من التزام الجميع بالاشتراطات والمواصفات المطلوبة، وبما يكفل خدمة المرضى والمراجعين لهذه المنشآت وتقديم خدمات صحية ذات جودة عالية تلبي احتياجاتهم الصحية.
وثمن الزواوي الدور الفعال، الذي يقوم به القطاع الصحي الخاص باعتباره الشريك الأساسي في تقديم الخدمات الصحية وحث العاملين في هذا القطاع على مضاعفة الجهد للارتقاء بمستوى الخدمات لصحية المقدمة للمواطنين والمقيمين وبما يسهم في دفع مسيرة العمل الصحي في المملكة في ظل الدعم الذي يحظى به القطاع الصحي من حكومة خادم الحرمين الشريفين، للارتقاء بمستوى أداء المرافق الصحية.
وتولي الوزارة جانب المراقبة والتفتيش أهمية بالغة للتأكد من تطبيق أحكام الأنظمة واللوائح للمحافظة على سلامة ومأمونية الخدمة المقدمة للمريض، وذلك من خلال المتابعة الدورية عن طريق لجان التفتيش في مديريات الشؤون الصحية أو عن طريق الجولات المفاجئة أو بناءً على تعاون المواطنين أو عبر البوابة الإلكترونية للوزارة.
وتتخذ الوزارة عديدا من العقوبات اللازمة على جميع المخالفات، سواء بالغرامات المالية أو الإيقاف عن العمل أو سحب ترخيص أو إغلاق مؤقت أو نهائي منها ما يخص المؤسسات الصحية الخاصة والصيدليات ومنها ما يتعلق بمزاولة المهن الصحية وقد تصل إلى إبعاد الممارس الصحي المخالف عن البلاد ومنعه من العودة لتعطي مؤشراً حقيقياً حول جدية الوزارة ومديريات الشؤون الصحية في ضبط ومعالجة أي قصور في الخدمة الصحية المقدمة في القطاع الصحي الخاص.

المتحدث باسم "السجون": العفو الملكي شمل ٢١٠٠ نزيل... والعدد قابل للزيادة

المصدر: جريدة الحياة الخميس 16 ربيع ثانى 1436هـ - 5 فبراير 2015م
اضغط هنا

الدمام – شادن الحايك

كشف مساعد المتحدث باسم المديرية العامة للسجون الرائد عبدالله الحربي، أن عدد من أفرج عنهم من بين المشمولين بالعفو الملكي، وصل إلى 2100 سجين حتى منتصف الأسبوع الجاري، متوقعاً زيادة العدد خلا الأيام المقبلة. وقال في تصريح لـ «الحياة»: «إن لجان العفو ما زالت تواصل عملها في مختلف سجون مناطق المملكة، تنفيذاً للأمر الكريم، بالنظر في معاملات النزلاء، وإطلاق سراح من تنطبق في حقه شروط وتعليمات العفو».

وأوضح الحربي أن «سجون المنطقة الشرقية شهدت إطلاق ٤٠٠ سجين، والطائف ٥٢ سجيناً، وعسير ٣٠٠. فيما لم تعلن بقية سجون المملكة عن إعداد المفرج عنهم أمس. ويبلغ عدد سجون المملكة ١٥ سجناً رئيساً بخلاف الفرعية»، مؤكداً أن «اللجان تعمل على مدار اليوم، لإنهاء ملفات السجناء ومراجعتها، للتأكد من انطباق شروط العفو عليهم. ويطلق السجناء على دفعات طوال اليوم، وشمل العفو السجناء السعوديين والأجانب، الذين يتم إبعادهم بعد مراجعة ملفاتهم».

وما زالت أخبار المفرج عنهم تحظى بمتابعة محلية وعالمية. ووصف متابعون القرار بأنه «إنساني».

إلى ذلك، أنهى سجن محافظة القطيف أخيراً، دورة «كامبرج» في مهارات الحاسب الآلي، بمشاركة 21 سجيناً، التي نظمتها مؤسسة «الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية»، بالتعاون مع سجون المنطقة الشرقية. فيما بدأت المؤسسة في إنشاء سبعة معامل جديدة للحاسب في سجون الرياض، وجدة، والمدينة المنورة، وجازان، وعرعر، وحائل، وتبوك.

وأوضح المدير التنفيذي للمؤسسة أحمد الحواس، أن «المؤسسة شرعت في إنشاء سبعة معامل جديدة للحاسب الآلي في إصلاحيات الرياض، وجدة، والمدينة المنورة، وجازان، وعرعر، وحائل، وتبوك، ضمن مشروع حاضنات السجون لتأهيل مخرجات السجون على مستوى المملكة، بعد تنفيذ زيارات ميدانية للإصلاحيات خلال الفترة الماضية، بهدف تأهيل وتدريب النزلاء الذين أوشكوا على إنهاء محكومياتهم داخل الإصلاحيات».

وذكر الحواس أنه تم «توقيع اتفاق البدء في إنشاء المعامل الجديدة والوقوف على المواقع المخصصة لإنشاء هذه المعامل، وزيارة الإصلاحيات من طريق اللجنة التي تم تشكيلها من المؤسسة والإدارة العامة للسجون في المملكة»، لافتاً إلى أن «زيارات الإصلاحيات والبدء في إنشاء معامل الحاسب الآلي يأتي لتفعيل الاتفاق المبرم مع الإدارة العامة للسجون في المملكة والمؤسسة، لتأهيل وتدريب النزلاء الذين أوشكوا على إنهاء محكومياتهم (من تبقى لسجنه تسعة أشهر على الأقل)، وكذلك فتح المشاريع الصغيرة لهم، ودعمهم مالياً وإدارياً لاستمرار نجاح مشاريعهم».

وأشار إلى أن المؤسسة عملت على تعميم مشروع حاضنات السجون على مستوى المملكة، بعد نجاح التجربة في المنطقة الشرقية خلال الأعوام الخمسة الماضية، إذ تم إنشاء معامل الحاسب الآلي في خمس محافظات في الشرقية هي: الخبر، والدمام، والقطيف، والجبيل، والإحساء، وتقديم التأهيل والتدريب لعدد من النزلاء في المحافظات.

أكد على أنها تحقق استمرار وثبات المعلم بربط الوظيفة بميزانية المنطقة واحتياجها..

الشورى يطالب بمنح إدارات التربية والتعليم الاستقلال الإداري والمالي عن الوزارة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 16 ربيع الاخر 1436هـ - 5 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1018921

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي

طالبت لجنة التعليم والبحث العلمي بمجلس الشورى بمنح إدارات التربية والتعليم في المناطق الاستقلال الإداري والمالي عن الوزارة، بعد ملاحظة اللجنة بأن تلك الإدارات لا تحظى بالصلاحيات الكافية في الجوانب التعليمية والتربوية والإدارية والمالية، ورأت مناسبة منحها العمل التنفيذي الكامل في الجانبين الإداري والمالي لترتيب الإدارات لأولوياتها واحتياجاتها ومشروعاتها، وتحقيق الاستمرار والثبات للمعلمين والمعلمات من خلال ارتباط وظيفة المعلم أو المعلمة بميزانية المنطقة وحاجتها الفعلية من التخصصات، وهو مايؤدي إلى حل مشكلة النقل الخارجي والتنقل اليومي للمعلمين والمعلمات، وتحول عمل الوزارة إلى جهة تنظيمية رقابية بدلاً من أن تكون تنفيذية وتنظيمية ورقابية.

ورصد تقرير اللجنة بشأن أداء وزارة التعليم تدني الفاعلية الداخلية للنظام التعليمي رغم الجهود المبذولة لتحسينها، وأكدت لجنة التعليم والبحث العلمي أن تقرير الوزارة للعام المالي 341435 خلا من أي قياسات او نسب التسرب والرسوب ومعدلات النجاح ومستوى الأداء التعليمي للطلاب او قياسات توضح أهم الممارسات السلوكية داخل النظام التربوي.

توصية بتقرير مفصل عن الأداء التعليمي والممارسات السلوكية للطلاب والطالبات

وشددت لجنة التعليم على طلب تقرير مفصل من وزارة التعليم عن الأداء التعليمي والممارسات السلوكية للطلاب والطالبات داخل المدرسة وفقاً للمعايير المعتمدة وبهدف الوقوف على مدى انتشار تفشي الكثير من الظواهر السلبية بين الطلاب والطالبات في مرحلة التعليم العام والوسط التربوي.

وأظهر تقرير اللجنة الذي حصلت عليه" الرياض" أن جميع المشروعات والبرامج التطويرية ورغم أنها موجهة لرفع مستوى الطلاب والطالبات وإعدادهم جيداً إلا أنه يلاحظ استمرار اتساع الفجوة بين متوسط نتائج الثانوية العامة ومتوسط نتائج اختبارات التحصيلي والقدرات، فمقدار الفجوة حسب تحديد الوزارة بلغ أكثر من 18% في أقسامها العلمية و 15% في أقسامها الأدبية، وترى اللجنة أنه مؤشر يؤكد تدني مستوى الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي والتربوي داخل المدارس.

وطالبت تعليمية الشورى في تقريرها المعروض للناقشة يوم الثلاثاء المقبل، وزارة التعليم بالتنسيق مع وزارة الخدمة المدنية لضبط مسميات الوظائف وفقاً للتشكيلات المدرسية واستحداث وظائف جديدة للإرشاد النفسي والتخصصات الصحية والتغذية والإدارية.

وترى اللجنة ضرورة ضبط المسميات الوظيفية واعتمادها لدى الخدمة المدنية لإيجاد مستند نظامي للجهات الرقابية في الوزارة للمتابعة والمحاسبة وأيضا في الجهات الرقابية العامة للدولة، وأيضاً لحاجة المشروعات التطويرية التي دخلت حيز التنفيذ في التعليم مما أوجب إيجاد كوادر مؤهلة تأهيلاً شاملاً للقيام بمهمات ومسؤوليات تلك البرامج مثل برامج الصحة المدرسية والتغذية وبرنامج "حماية" إضافة إلى الأعباء التي يناط بها المرشد الطلابي والمرشدة وحاجتها إلى متخصصين في الإرشاد النفسي والصحة النفسية.

أمين مركز الحوار الوطني يؤكد أهمية دعم المعاقين اجتماعياً وتشجيع مواهبهم

المصدر: جريدة الرياض الخميس 16 ربيع الاخر 1436هـ - 5 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1018931

الرياض - صالح الحميدي تصوير - بندر بخش

نوه فيصل بن عبدالرحمن بن معمر الأمين العام لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، بالدعم الذي يحظى به العمل الخيري في المملكة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، شاملا جميع المحتاجين ومن بينهم ذوو الاحتياجات الخاصة، الذين حققوا الكثير من التميز والانجاز في مختلف المجالات التي أتيحت لهم.

وأكد ابن معمر، على هامش معرض خالد التشكيلي الخيري لذوي الإعاقة بريشتي أتحدى إعاقتي، أهمية الدعم الاجتماعي والتشجيع لمواهبهم كي تجد حقها في الاستمرار في مختلف المناسبات، معبراً عن دعمه لكل الجهود التي تصب في خدمة ذوي الاحتياجات الخاصة، والشد على أيديهم نحو تحقيق مزيد من التقدم والنجاح في عطائهم. وامتدح ما شاهده ويشاهده من إبداع متجدد لتلك الطاقات الفاعلة في مجتمعنا حائزة على اعجاب الجميع، مشيداً بجهود الأمير سلطان بن سلمان في هذا المجال.

وقال رجل الأعمال المهندس على الزيد عضو مجلس إدارة جمعية الأطفال المعوقين، إن مثل هذه المبادرات تمثل صورة من صور تلاحم المجتمع السعودي والشعب مع قيادته وحرص الجميع على مساعدة المحتاجين من ذوي احتياجات الخاصة والفقراء وغيرهم. وقال: "إننا رأينا ونرى في مثل هذه المحافل نجاح ما تذهب إليه تلك المبادرات محققة حماس ذوي الإعاقة نافذين إلى سماء أرحب وأوسع بتشكيل لوحات جميلة جدا تعبر عن حسهم الإنساني وتقديرهم العميق نحو مجتمعهم الذي وقف ويقف دائما معهم".

وأبدى رجل الإعمال والداعم للكثير من الأعمال الخيرية الأستاذ سلطان بن محمد بن صالح، ارتياحه وإعجابه بمثل هذه المناسبات والتواجد الإعلامي الذي يصحبها وامتدح المنظمين وما يسعون له من أهداف تحقق المصلحة العامة وخدمة المجتمع.

وكانت جواهر بنت محمد بن سلطان وزميلتها جواهر ال الشيخ، قدمتا إسهاما بارزا في انجاح المعرض، إذ وجد إشادة الكثير في ما خرج به من فعاليات ملامسا بعدا جميلا خاطب تشجيع ذوي الاحتياجات الخاصة والرفع من شأنهم.

وكانت من بين الفائزات بذلك الإعجاب الشابة غدي الزهراني، التي باعت إحدى لوحاتها الجميلة بخمسة آلاف ريال، مؤكدة معها التصميم والحضور والمشاركة في تأكيد حضور المعوق في مجتمعه رغم الاعاقة.

• الشورى" يرفض الاستعانة بالقطاع الخاص لإنشاء السجون وتشغيلها

• المجلس" يقرّ مشروع نظام السجن والتوقيف

المصدر: جريدة المدينة الخميس 16 ربيع الاخر 1436هـ - 5 فبراير 2015م

اضغط هنا

جابر المالكي – الرياض
اسقط مجلس الشورى توصية تطالب وزارة الداخلية بدراسة الاستعانة بالقطاع الخاص لانشاء بعض السجون ودور التوقيف المخصصة لبعض الفئات من الموقوفين والمسجونين وادارتها وتشغيلها وتأتي هذه التوصية المقدمة من اللجنة الامنية بعد ان تبنّت رأي مقدمها الدكتور حاتم المرزوقي وذلك لأسباب تخفيف العبء على الدولة وايضا لما لوحظ من اسناد وزارة الداخلية للقطاع الخاص لبعض اعمالها كنظام ساهر وشركة نجم والحراسات الامنية.
وفي ذات السياق قرر مجلس الشورى الموافقة على مشروع نظام السجن والتوقيف، وذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة الشؤون الأمنية, بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع النظام خلال مناقشته في جلسة سابقة تلاها رئيس اللجنة الدكتور سعود السبيعي. ودرست اللجنة مشروع النظام الذي يتكون من 89 مادة، وأجرت على عدد من مواده بعض التعديلات الصياغية.
ويدعم مشروع النظام حفظ حقوق نزلاء ونزيلات السجون بما يتفق مع الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية والاتفاقيات الدولية، وبما يحفظ لهم ولأسرهم كرامتهم، ويسهم في إصلاحهم وتهذيبهم، ودمجهم في المجتمع بعد خروجهم.
وفي موضوع منفصل ناقش المجلس تقرير اللجنة المالية، بشأن التقرير السنوي للصندوق السعودي للتنمية للعام المالي 1435/1434هـ وما تضمنته من توصيات ، وقد أكدت اللجنة في توصياتها على أن يضع الصندوق خطة إعلامية تهدف إلى إبراز دور المملكة في دعم وإقامة المشروعات التنموية لدى شعوب الدول المستفيدة من مشروعات الصندوق.
كما طالبت اللجنة في توصياتها الصندوق بمراجعة شروط برنامج تمويل وضمان الصادرات الوطنية لتمكين المنشآت الصغيرة المبتدئة من الاستفادة منه، والعمل على تسويق خدماته المقدمة للمصدّرين السعوديين ونشر الوعي بها، وتوفير المعلومات الإئتمانية عن الشركات الدولية الراغبة في الاستيراد حسب طلب الشركات السعودية للمصدرين، ووضع معايير أداء كمية ونوعية وتضمين نتائجها في التقارير القادمة.
وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للمناقشة أكد أحد الأعضاء أهمية دور الصندوق كأداة من أدوات السياسة الخارجية للمملكة، داعياً إلى ضرورة تكثيف الجهود الإعلامية لإبراز مشروعات الصندوق؛ خصوصًا أن مشروعاته وصلت إلى العديد من دول العالم، واقترح أن يرأس مجلس إدارة الصندوق سمو وزير الخارجية.
من جانبه رأى عضو آخر أهمية توجيه مشروعات الصندوق إلى شعوب الدول المستفيدة، مشيرًا إلى أن الكثير من المشروعات لا تحقق أهدافها أو تأتي نتائجها عكسية بسبب معاناتها مع الفساد الإداري في الدول المستفيدة.
واقترح أحد الأعضاء أن يتولى الصندوق الإشراف الكامل على مشروعاته، وطالب الصندوق بدعم تصدير التمور بإنشاء برنامج خاص لتصديرها إلى الخارج. ولاحظ آخر عدم وجود تنسيق بين الصندوق ووزارة الخارجية، مؤكداً أن التنسيق مع وزارة الخارجية يضمن للصندوق تعاون سفاراتنا في الخارج لدعم مشروعاته في الدول المستفيدة من برامجه.
كما انتقل المجلس بعد ذلك لمناقشة تقرير اللجنة المالية، بشأن التعديلات المقترحة على نظام الصندوق السعودي للتنمية.
وناقش المجلس توصية اللجنة بالموافقة على التعديلات المقترحة على نظام الصندوق، حيث رأت اللجنة إضافة فقرة إلى المادة الرابعة تقر قواعد وشروط تقديم منح المعونة الفنية لتمويل الدراسات والدعم المؤسسي على أن لا يتجاوز المبلغ الإجمالي السنوي لها ما نسبته 2% من صافي دخل الصندوق.
كما عدلت اللجنة الفقرة (ج) من المادة السابعة من النظام إلى النص الآتي «لا يتجاوز مبلغ القرض لأي مشروع نسبة خمسة في المائة 5% من رأس مال الصندوق، ويحدد مجلس إدارة الصندوق نسبة مساهمة الصندوق من التكلفة الإجمالية للمشروع المقترض له، على أن توفر احتياجات إنشاء المشروع من منتجات الصناعة الوطنية المتوافرة محلياً والمطابقة لمعايير الجودة المطلوبة ما أمكن ذلك».
وأكدت اللجنة أهمية هذه التعديلات كونها تمنح الصندوق ومجلس إدارته مزيداً من المرونة لتحقيق أهدافه المنشودة.
وبعد طرح تقرير اللجنة والتعديلات المقترحة للنقاش، أيد عدد من الأعضاء التعديلات المقترحة مشيرين إلى ضرورة مراجعة اقتراح اللجنة بأن لا يتجاوز المبلغ الإجمالي السنوي لتمويل الدراسات ما نسبته 2% من صافي دخل الصندوق.
فيما أشار أحد الأعضاء إلى أن المجلس لا يعلم صافي دخل الصندوق وليس من المنطق أن يؤيد منح 2% من مبلغ لا يعرف مقداره.
وعارض عضو آخر منح مجلس إدارة الصندوق صلاحية تحديد نسبة مساهمة الصندوق من التكلفة الإجمالية للمشروع المقترض، مقترحاً أن لا يمنح الصندوق صلاحية الموافقة على أكثر من 50% من تكاليف المشروع، ومنح مجلس الوزراء صلاحية الموافقة على تمويل المشروعات إلى نسبة 100%.

وفي نهاية المناقشات وافق المجلس على منح اللجنة مزيدا من الوقت لدراسة ما تم طرحه من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة مقبلة .

افتتحه أمير منطقة المدينة.. الخطراوي:

الملتقى يهدف إلى مراجعة واقع سوق العمل والتوظيف

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 16 ربيع الاخر 1436هـ - 5 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150205/Con20150205751248.htm

سامي المغامسي (المدينة المنورة)
أطلق الأمير فيصل بن سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة المدينة المنورة أمس، ملتقى المدينة المنورة لسوق العمل والتوظيف بفندق الميريديان بحضور رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالمدينة المنورة وعدد كبير من رؤساء الإدارات الحكومية بالمدينة المنورة ورجال المال والأعمال، ورجال الفكر والإعلام.
كما افتتح المعرض المصاحب للملتقى الذي يجسد توظيف الشباب السعودي في القطاعات الخاصة. وألقى رئيس مجلس غرفة المدينة الدكتور محمد فرج الخطراوي كلمة قال فيها: إن المعرض يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، والتي يأتي في مقدمتها، مراجعة الواقع الحالي لسوق العمل والتوظيف بالمدينة المنورة، بالإضافة إلى التعرف على أبرز الصعوبات والتحديات التي تواجه نشاط الأعمال في مجال التوطين في إطار برامج وزارة العمل، بجانب اقتراح الحلول المناسبة للتغلب عليها.
وأبان الخطراوي أن من الأهداف الاستفادة من التجارب العملية المحلية والإقليمية في تسريع توظيف الأيدي الوطنية العاملة، بالإضافة إلى تطوير برنامج زمني واقعي لإسهام الغرفة التجارية الصناعية بالمدينة المنورة في تأمين مجموعة هامة من الفرص الوظيفية سنويا للشباب السعوديين من الجنسين بمنطقة المدينة المنورة. ولفت إلى أن الملتقى يضم أربع جلسات، بالإضافة إلى تناول الأهمية الاستراتيجية لسوق العمل لاستعراض التجارب الوطنية المضيئة في التوطين، بالإضافة إلى تحليل واقع تعامل القطاعات الاقتصادية الأساسية مع قضايا التوطين والرؤية المستقبلية لسوق العمل والتوظيف بالمدينة المنورة.
وكانت أولى جلسات العمل انطلقت مع الصباح للدكتور عبدالعزيز إسماعيل مستشار وزير العمل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، الذي تحدث عن البعد الأمني الاستراتيجي لسوق العمل والتوظيف في منطقة المدينة المنورة، حيث أشار إلى وجود 95 جنسية في سوق العمل في المدينة المنورة، وبين أن العمالة الباكستانية تعد الأعلى حيث تبلغ نسبتها 27 % من مجموع العمالة، بينما الجنسية المصرية في المرتبة الثانية وتبلغ 14 %، والعمالة اليمنية تبلغ 4 %. وقال: إن نسبة السعودة في المنشآت الكبيرة تبلغ 29 % وفي المنشآت الصغيرة تبلغ 19 %.
وتحدث الدكتور مصطفى محمد أبو بكر مدير مركز رياة الأعمال في جامعة طيبة عن العقبات التي تواجه سوق العمل في المدينة وطالب بإيجاد حلول لها، وقال: يتطلب الأمر في مثل هذه اللقاءات إلى تنفيذ التوصيات بشكل مباشر وأن لا تكون مجرد لقاءات. كما تحدث الدكتور خالد الميمني من جامعة الملك عبدالعزيز عن البعد المالي الاستراتيجي لسوق العمل.

فاجأ تعليم الرياض بزيارة غير مبرمجة .. الدخيل:

لن أهتم بمباني التعليم قبل أن تصبح المدارس بيئة جاذبة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 16 ربيع الاخر 1436هـ - 5 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150205/Con20150205751231.htm

عبدالله الغامدي (الرياض)

أكد وزير التعليم الدكتور عزام بن محمد الدخيل، أنه لن يهتم بمباني إدارات التعليم إلا بعد الانتهاء من العناية بالمباني المدرسية وتصبح متميزة وبيئة جاذبة.

وقال في زيارة مفاجئة غير مبرمجة لمنسوبي الإدارة العامة للتعليم بمنطقة الرياض «أنا مقتنع بالدمج بين التعليم العام والتعليم العالي في وزارة واحدة لمعالجة أي قصور في أية مرحلة من المراحل، بهدف تطوير التعليم بدلا من أن يرمي كل طرف التهمة على الآخر في سوء المخرجات».

وأعرب عن شكره لصاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة على جهوده المميزة التي بذلها خلال فترة عمله وزيرا للتربية والتعليم، ولجميع الوزراء السابقين، مضيفا: «جئت من أجل إكمال مسيرتهم بالجديد والمفيد».

وبين أنه حرص على زيارة الإدارة العامة للتعليم بالرياض لأسباب منها «أنها هي الميدان الحقيقي للعمل وليس الوزارة، ولهذا من الضروري أن يكون العمل واللقاء معهم، ولهذا سيكون تواصلي مع إدارات التعليم في المقام الأول، وسأعقد لقاءات معهم وليس مع مسؤولي الوزارة».

وشدد قائلا: «إن ما أريده هو العمل بصدق وإخلاص وألا تكون هناك محاباة لمعلم أو معلمة على حساب آخر في النقل أو الإجازات وغيرهما من المجالات».

وأضاف: «إن ما يسعدني أن زوجتي متقاعدة، وليس لي في التعليم العام إلا ابنة واحدة فقط في المرحلة الثانوية وهي الأولى على مدرستها وحاصلة على الدرجة الكاملة في الدراسة وفي التحصيلي والقدرات قبل أن أكون وزيرا».

وأردف: «لقد زرت إحدى المدارس ووددت أن أقبل رأس كل معلم فيها وهي تقع في مبنى مستأجر غير مناسب ومحزن، وأنا مع المعلم وللمعلم ولخدمته، وعندي الصف الأول الابتدائي أهم بكثير من الجامعة، فإذا تم تعليم الطالب بشكل جيد وصحيح من الصف الأول فإنه لن تكون هناك أية معاناة معه في بقية مراحل التعليم».

بعد ذلك التقى بمراجعي الإدارة العامة للتعليم بالمنطقة واستمع لمشكلاتهم، وأخذ أرقام جوالاتهم للتواصل من أجل التأكد من معالجة أوضاعهم.

يذكر أنه كان في استقبال وزير التعليم كل من المدير العام محمد بن عبدالله المرشد ومساعده للشؤون المدرسية حمد بن عبدالله الشنيبر ومساعده للخدمات المساندة فهد بن فرج الصقيه وعدد من مديري الإدارات.

الشهري: بنود اللائحة المعدلة تكفل للأدباء حقوقهم

المصدر: جريدة الوطن الخميس 16 ربيع الاخر 1436هـ - 5 فبراير 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Culture/News_Detail.aspx?ArticleID=213809&CategoryID=7

الأحساء: عدنان الغزال

أكد رئيس مجلس إدارة نادي الأحساء الأدبي رئيس اللجنة المكلفة بدرس لائحة الأندية الأدبية الدكتور ظافر الشهري، أن اللائحة الجديدة "المعدلة"، المرفوعة إلى وكالة وزارة الثقافة والإعلام للشؤون الثقافية، التي انتهت اللجنة من أعمالها قبل شهور عدة، شددت على ضرورة أن يكون أعضاء الجمعية العمومية "فاعلين" و"منتجين" للنهوض بأعمال الجمعية، مضيفا أن اللائحة تحوي بنودا تنظيمية جديدة للجمعيات العمومية، وبنودا تكفل للأدباء والمثقفين حقوقهم، معربا عن أمله في اعتمادها قريبا، وتطبيقها.

وأشار الشهري، خلال حديثه إلى "الوطن" على هامش الأمسية المفتوحة، التي حملت عنوان "صفحات مشرقة على جبين الوطن" في خيمة ابن المقرب العيوني الثقافية بمقر النادي في الهفوف، إلى أن اللائحة لا تحدد عددا للأعضاء في الجمعية العمومية، وإنما تحدد نظام وشروط العضو العامل والمشارك، مع تأكيد اللائحة الجديدة في حال إقرارها وتطبيقها على إلزام العضو بسداد كامل المستحقات المالية للعضوية خلال فترة انقطاعه.

وأضاف: إنه حتى مساء أول من أمس، بلغ إجمالي الأعضاء في الجمعية العمومية لناديه للعام الحالي، المجددة عضويتهم 30 أديبا وأديبة، والتجديد مستمر حتى مساء الأربعاء المقبل موعد انعقاد الجمعية، لافتا إلى أن الأعضاء المسجلين في الموسم الماضي 46 عضوا، مشددا على أن من أبرز واجبات الجمعية هو توجيه مجلس الإدارة وإسداء النصح له، وتبني الجمعية محاسبة مجلس الإدارة.

وأبان أن مجلس إدارة نادي الأحساء الأدبي، شرع في الاستعداد باكرا لتنظيم مهرجان "جواثى" الثقافي في نسخته الخامسة، وأن النادي على استعداد لتبني وتنفيذ أي نشاط يوافق عليه أعضاء الجمعية والمثقفين والمثقفات في المحافظة.

وكان الشهري استهل الأمسية، التي أدارها نائب رئيس النادي الدكتور خالد الجريان، بالإشارة إلى أن الدعم السخي للأندية من الملك سلمان لا يستغرب، إذ إنه هو الداعم الأول للمؤسسات الثقافية وهو القارئ والناقد والمؤرخ، وبالتالي لا يستغرب هذا الدعم، وهو يضاعف المسؤولية على الأندية لتقديم الجديد بما يخدم الأطياف الثقافية والاهتمام بالشباب والشابات.

إحالة الفتيات المرفوضات من ذويهن إلى "الرعاية"

ترحيل الأجانب المفرج عنهم بأمر الملك دون موافقة الكفيل

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 16 ربيع الاخر 1436هـ - 5 فبراير 2015م
http://www.aleqt.com/2015/02/05/article_928552.html

رنا حكيم من جدة ـ عبدالعزيز العلوي من المدينة المنورة

صرح الرائد عبدالله بن ناصر الحربي مساعد المتحدث الرسمي للمديرية العامة للسجون بأن لجان العفو ما زالت مستمرة في العمل على تنفيذ الأمر الملكي وإطلاق سراح من تنطبق بحقه الشروط.

وحول السعوديات المعفو عنهن واللاتي يمتنع ذووهن عن تسلمهن، فستتم إحالتهن إلى دور الفتيات التي تشرف عليها وزارة الشؤون الاجتماعية. وأكد الحربي أنه بالنسبة للأجانب، من الجنسين، فسيتم إبعادهم لبلادهم فورا دون انتظار حضور كفلائهم، إذ يمنع النظام إطلاقهم داخل البلاد مباشرة، وذلك بعد التحقق من عدم وجود أي حقوق خاصة ومطالبات بينهم وبين كفلائهم، مشددا على أن هناك عددا من الإجراءات الكفيلة بالتعامل مع هذه الحالات، بحيث لا يبقى السجين لفترات طويلة بعد صدور العفو في حقه. وأشار الحربي إلى أن عدد المعفو عنهم والمشمولين بالعفو منتصف هذا الأسبوع تجاوز 2100 نزيل، والمتوقع ازدياد أعداد المشمولين بالعفو خلال الأيام المقبلة.

ولفت الحربي إلى أن لجان العفو في مختلف سجون مناطق المملكة العربية السعودية، ما زالت مستمرة في العمل على تنفيذ الأمر الكريم.

من جهتها، أطلقت سجون المنطقة الشرقية خلال اليومين الماضيين 100 سجين، بمقتضى الأمر الملكي الصادر بالإفراج وإطلاق سراح سناء الحق العام، كما تقوم إدارة السجن بالعمل على دراسة ملفات السجناء لإطلاق سراح من تنطبق عليهم الشروط، حيث تستمر عملية الإفراج خلال الأيام المقبلة عن نحو 400 سجين.

وقال العميد سعد بن محمد العتيبي مدير السجون بالمنطقة الشرقية في تصريح صحافي إن السجناء الذي شملهم الأمر الملكي القاضي بالإفراج وإطلاق سراح السجناء زاد عددهم على 400 سجين، وإن لجان العفو مستمرة بشكل يومي في دراسة قضايا النزلاء لإطلاق سراح من تنطبق بحقهم تعليمات وشروط العفو.

وأطلقت سجون محافظة الطائف 52 سجينا، حتى البارحة الأولى، وذلك بمقتضى الأمر الملكي بالإفراج وإطلاق سراح سجناء الحق العام، كما تعمل إدارة السجون على دراسة ملفات السجناء لإطلاق سراح من تنطبق عليهم الشروط. وأوضح العميد معدي البقمي مدير السجون بالطائف أنه تم إطلاق سراح الدفعة الأولى من سجناء الحق العام الذين تنطبق عليهم شروط العفو الملكي، مشيراً إلى أن اللجنة ستعمل على سرعة إنهاء إجراءات باقي النزلاء خلال هذه الأيام، مبيناً الأبعاد الإنسانية لهذا القرار الكريم لما يمثله من فرصة حقيقية للنزلاء للتوبة ومراجعة النفس والندم على ما بدر منهم، والعزم على عدم الوقوع مرة أخرى في الجريمة، والابتعاد عن مواطن الشبهات،

منوهاً بالآثار الإيجابية المتوقعة للعفو الملكي الكريم نفسياً واجتماعياً على كثير من النزلاء المستفيدين منه، ولم شملهم بأسرهم مرة أخرى وبدء صفحة جديدة من الحياة.

عندما تصير الأمومة ذنبا!

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 12 ربيع الاخر 1436هـ - 1 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150201/Con20150201750495.htm

عزيزة المانع

القارئة سلمى من المدينة المنورة، موظفة في الحرم النبوي، تقوم بالإشراف على تنظيم المصليات والزائرات، تقول إنها بلغت الأربعين ولم تتزوج سوى من بضعة أشهر، وقد فرحت بالزواج لأنها متلهفة على الإنجاب، لكنها سرعان ما صدمت عندما عرفت أن جهة عملها تشترط على الموظفات عدم الحمل أثناء مدة العقد، ومن تحمل منهن تعاقب بالاستغناء عن خدماتها وعدم التعاقد معها من جديد.

وتبرر سلمى صدمتها لكونها كبيرة في السن، فهي لو كانت أصغر سنا لما تضايقت من هذا الشرط، ولكن في مثل سنها تأخير الحمل بضع سنوات يعني ضياع فرصة الإنجاب عليها إلى الأبد، فماذا تفعل؟ إنها لا تستطيع ترك العمل والتضحية بالراتب الذي يمثل لها مورد رزق يعينها على الحياة، خصوصا أن زوجها محدود الدخل، كما أنها لا تملك أي مؤهلات علمية أو خبرة في أي مجال آخر كي يتسنى لها الحصول على عمل بديل؟

تقول إنها صارت لا تنام في الليل من القلق وطول التفكير في هذه المشكلة التي تخنقها، وتسألني إن كان يوجد عندي حل لمشكلتها؟!

جوابي لسلمى، أن مثل هذا السؤال لا يوجه لي، وإنما عليها أن توجهه إلى إدارة شؤون الحرم النبوي الشريف مباشرة!!
يا إدارة شؤون الحرم ماذا على مثل هذه المرأة أن تفعل؟ أليس من حقها أن تعيش حياتها بصورة طبيعية؟ ولم تطالب النساء بدفع ثمن باهظ مقابل حصولهن على عمل بسيط كهذا؟! أليس في هذا استغلال لفقرهن وحاجتهن؟
إنه مهما أورد من مبررات لفرض هذا الشرط الثقيل على الموظفات، يظل شرطا يتنافى مع الإنسانية والحرية الشخصية، حيث يتمثل فيه التدخل المباشر في الحياة الخاصة للإنسان، إضافة إلى أنه يعد تمييزا ضد المرأة، فالمرأة هي التي خصها الله بمهمة الحمل والولادة، فكيف تعاقب المرأة على قيامها بما خصها الله به؟!
ثم إن المرأة ليست كالرجل في القدرة على الاستمرار في الإنجاب إلى سن متأخرة، قدرة المرأة محدودة بسن صغيرة نسبيا متى تجاوزتها فقدت القدرة على ذلك، وحين يشترط على النساء عدم الحمل أثناء فترة العمل، فإن ذلك يضع المرأة الراغبة في الإنجاب أمام خيارين كلاهما مر، إما أن تترك العمل الذي قد تكون في حاجة شديدة له، وإما أن تترك الحمل فتحرم من الأمومة.
سؤال أخير: هل يجيز نظام العمل فرض مثل هذه الشروط على الموظفات؟

معاناة الإداريات في التعليم

المصدر: جريدة اليوم الاحد 12 ربيع الاخر 1436هـ - 1 فبراير 2015م
http://www.alyaum.com/article/4044399

عبدالله الغنام

ما زالت الشكاوى تخرج بين الفينة والأخرى من قبل بعض الإداريات العاملات في سلك التعليم العام. ويبدو أن المشكلة مر عليها حين من الدهر ولم تحل بعد!، ولهذا السبب ما زالت القضية والمشكلة تطرح بين الحين والآخر في مختلف وسائل الإعلام.
وحين نطرح قضيتهن، فإننا نتأمل أن يكون هناك حلول جذرية وملموسة لمعاناتهن التي طالت، وسنحاول في هذا المقال أن نعرض بعضاً من النقاط والملاحظات الرئيسية التي تدور حولها معظم الشكاوى، وذلك للفت الانتباه إليها أكثر، وحتى يتم دراستها بعمق وشمولية أكبر، ومن ثم إيجاد وتطبيق الحلول المناسبة.
أولا: البعض يشتكي من خلط في الأدوار الإدارية، وعدم وضوح المهام المناطة بهن. وفي هذه الجزئية تقع المسؤولية والمهمة على رأس الهرم الإداري؛ ليتأكد أن الأنظمة تبين المهام لكل موظف، وذلك لأن الأنظمة المحددة للمسؤوليات تخلق جوا من العدل والراحة، وتجعل الموظف أكثر إنتاجا، وهي في نفس الوقت تخلق صورة بناءة ومشرقة للطالبات، حين يرين أن قدواتهن في المدرسة يطبقن فن وحسن الإدارة.
وفي هذا الجانب، لا بد من كتابة الأدوار والاتفاق عليها؛ ليشمل ذلك دور المديرة والإدارية والمعلمة والمشرفة وغيرهن، وحبذا لو يكون هناك مراجعة لذلك مع بداية كل فصل دراسي من خلال اجتماع يوضح اللبس وليتدارك المشاكل قبل وقوعها.
ثانيا: المهام التي تتعلق بالعلم والتعليم والتربية، أعتقد أن إسنادها إلى الإداريات ليس بالأمر الحكيم، بل تلك من صميم مسؤولية المعلمة والمربيات المشرفات. إن التربية والأخلاق والأدب هي من أهم الصفات التي لا بد أن يتعلمها الطالب قبل العلم. وفي هذا المقام قال أكبر تلاميذ الإمام أبو حنيفة وهو أبو يوسف الأنصاري "لزمت الإمام (يعني أبا حنيفة) عشرين سنة، تعلمت العلم في سنة، والأدب في الباقي، وليتها كانت كلها في الأدب".
ثالثا: لعل المهادنة والمحاباة والمحسوبية هي من أكثر القضايا المنتشرة في القطاعات العامة، وحتى الخاصة لا تخلو منها (وهي مما عمت به البلوى) وهي مدعاة «لكهربة» الجو العام، حيث تزداد المناكفات والحزازيات بين الموظفات، بل قد تؤدي إلى أسوأ من ذلك، وهو حرمان الأشخاص الأكثر استحقاقا وكفاءة من أخذ حقهم المشروع.
رابعا: النظر في تعديل المميزات والمراتب والبدلات ومساواتهن بالمعلمات، إذا كن يحملن نفس المؤهلات. والتعليم هو منظومة متكاملة والكل يخدم في مجاله، وحين تقدم المميزات للكل بما يستحق، فإن ذلك يصب في مصلحة التعليم، الذي هو القاعدة الأساسية في بناء المجتمع.

خامسا: توقف العلاوات أو الترقيات لمدد متطاولة وغير معقولة، وبدون سبب حقيقي ووجيه يؤدي بلا شك إلى التهاون والخمول والتراخي في الأداء الوظيفي، وبالتالي إلى هدر الطاقات التي قد كانت مفعمة ومتحمسة لتقديم الأفضل والأحسن؛ وذلك بسبب الاصطدام بالواقع القاسي المرير.
وتلك المعضلة حين تتراكم فإنها سريعة الانتشار ومعدية للآخرين.
وأخيرا، تلك النقاط التي ذكرت يحتاج القائمون على رأس الجهاز الإداري في سلك التعليم على مختلف درجاته أن يلتفتوا إليها ويراعوها؛ حتى تصبح المنظومة التي بين أيديهم أكثر كفاءة وإنتاجا وأداء.

استعادة القضاء هيبته!!

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 13 ربيع الاخر 1436هـ - 2 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150202/Con20150202750666.htm

عزيزة المانع

يمثل القضاء أحد أركان الدولة الجوهرية، فالقضاء ثالث السلطات الثلاثية التي يرتكز عليها تنظيم الدول في العصر الحديث وهي: السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. لكن السلطة القضائية مثلها مثل أي سلطة أخرى، إن لم تكن حازمة تنفذ ما أصدرته من أحكام، فإنها لا تلبث أن تفقد الاحترام وتزول عنها الهيبة. فالحزم في تنفيذ الأحكام القضائية هو من أهم أسباب هيبة القضاء وآكد الوسائل لفرض احترام السلطة القضائية في المجتمع، هذا يعني أنه لابد من متابعة المحكوم عليهم بأحكام قضائية للتحقق من التزامهم بالخضوع لها وتنفيذ ما جاء فيها. إلا أن القضاء ظل زمنا يصدر أحكامه دون أن يردف ذلك بما يضمن التزام المحكوم عليهم بالأحكام الصادرة ضدهم، فتأتي الأحكام القضائية سلبية في نتائجها حيث لا يرى لها أثر إيجابي على من صدرت لصالحهم، وذلك لعدم التزام المحكوم عليهم بتنفيذ ما حكم به، خاصة في مسائل الديون والتعويضات والخلافات بين الزوجين حول الحضانة والنفقة وزيارة الأطفال للوالد غير الحاضن.
من هنا كان ضروريا لدعم الثقة في السلطة القضائية وفرض احترامها بين الناس إنشاء محاكم تنفيذ يتولى فيها قضاة مختصون تنفيذ الأحكام القضائية متى صارت قطعية. وقبل أيام قرأت ما نشر في الصحف، من أن هذه المحاكم أصدرت خلال ثلاثة أشهر فقط، أحكاما بسجن خمسة وستين رجلا رفضوا تنفيذ أحكام صادرة ضدهم لصالح أولادهم أو طليقاتهم، كالمماطلة في دفع النفقة أو عدم السماح للأطفال بزيارة أمهم، أو تعمد عدم استخراج وثائق رسمية لهم، وهو ما يدل على كثرة عدد المتهاونين بتنفيذ الأحكام في تحد مطلق منهم للأحكام القضائية. لكن صدور تلك الجزاءات الموقعة عليهم يعد تطويرا مهما في القضاء يمثل نقطة تحول بارزة فيه، ليس لأنه يؤكد أن القضاء جاد في دعم هيبته وفرض احترام أحكامه عندما لا يتسامح مع الذين لا يلتزمون بها فحسب، وانما أيضا لأن مثل هذه الأحكام الجزائية تنهي معاناة كثير من المطلقات اللاتي كن يتحملن مشقة إعالة الأولاد رغم صدور حكم القضاء بدفع الأب النفقة لهن، أو كن يحرمن من رؤية أولادهن رغم صدور أحكام قضائية لهن بالزيارة، لمجرد تعنت الأب، أو تخليه عن مسؤولياته تجاه أبنائه، بما يتمثل فيه واضحا عدم الاحترام لأحكام القضاء.

اللائحة التنفيذية لنظام الإجراءات الجزائية

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 13 ربيع الاخر 1436هـ - 2 فبراير 2015م
http://www.alyaum.com/article/4044589

د. سعود العماري

وافق مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 1436/3/21هـ على اللائحة التنفيذية لنظام الإجراءات الجزائية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/2) وتاريخ 1435/1/22هـ، كخطوة جديدة نحو تطوير المنظومة القانونية داخل المملكة بكل الوسائل الممكنة والمتاحة، حيث اشتملت اللائحة التنفيذية على العديد من الأحكام الخاصة بمراحل جمع الاستدلالات والقبض والتفتيش وإجراءات التحقيق، والعديد من الأحكام الأخرى.

وبداية، فقد تضمنت اللائحة الإجراءات المتعلقة بالقبض على المتهم في المادة الحادية والعشرين، كالبيانات الجوهرية التي يجب أن يشتمل عليها إذن القبض، وحالات التفتيش التي تقتضيها الضرورة عند تنفيذ هذا الإذن. وفي حالة إلقاء القبض على أحد الأشخاص أو توقيفه فقد ألزمت اللائحة في المادة الثانية والعشرين بضرورة إعلام المتهم بالبيانات الجوهرية اللازمة كأسباب القبض عليه أو توقيفه، وحقه في الاستعانة بوكيل أو محام في مرحلتي التحقيق والمحاكمة، إلى جانب حقه في الاتصال بمن يرى إبلاغه بالقبض عليه أو توقيفه، لضمان حقه في الدفاع عن نفسه. وتأكيداً على هذا الحق، فقد ألزمت هذه المادة بأخذ توقيع المتهم بما يفيد علمه بهذه الحقوق، فإن رفض التوقيع فيحرر محضر بذلك.

كما بينت المادة الرابعة والعشرون أسباب التوقيف أثناء التحقيق، وكيفية تمديد مدة التوقيف إذا تطلب الأمر ذلك، والمدة الزمنية المتعلقة بإشعار الجهة المختصة للموافقة على إجراء التمديد، والإجراء اللازم اتباعه في حالة إذا لم يرد من الجهة المختصة أمر التمديد.

ولضمان أكبر قدر ممكن من الحماية لحرية الأفراد، فقد أوضحت اللائحة في المادة الخامسة والعشرين الإجراء اللازم اتباعه من قبل أحد أعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام عند زيارته لأحد السجون، وأماكن التوقيف ووجود سجين أو موقوف بصفة غير مشروعة. إلى جانب توضيح بعض الأمور الخاصة بشكاوى الموقوفين، والإجراءات التي يلزم اتباعها من قبل دور التوقيف، وأحكام الرقابة عليها.

وبخصوص إجراءات تفتيش الأشخاص والأماكن، فقد بينت المادة الثامنة والعشرون أصحاب الاختصاص بإصدار إذن التفتيش الخاص بالمساكن وغير المساكن، والبيانات الإلزامية التي يجب أن يشتمل عليها إذن التفتيش، ومتى يقع صحيحاً.

كما بينت المادة التاسعة والعشرون عدم جواز استخدام الإذن بالتفتيش بعد انتهاء المدة المحددة فيه، إلى جانب عدم استخدامه إلا مرة واحدة فقط، أما إذا تطلب الأمر إجراء التفتيش مرة أخرى فعندها يجب استصدار إذن جديد، إلى جانب الإجراءات اللازم اتباعها من قبل القائمين بأعمال التفتيش قبل دخول المساكن لتفتيشها.

وحول الانتقال والمعاينة والتفتيش لضبط الأشياء المتعلقة بالجريمة، فقد بينت اللائحة في المادة الثالثة والخمسين والرابعة والخمسين الجوانب الخاصة بانتقال المحقق لمعاينة مسرح الجريمة بنفسه أو من خلال ندب أحد رجال الضبط الجنائي لمباشرة المعاينة وفقاً للأحكام الخاصة بالندب، وكيفية إجراء المعاينة عن طريق خبراء الأدلة الجنائية.

وفضلاً عن ذلك، فإن الأحكام والمبادئ التي تضمنتها اللائحة يصعب حصرها والوقوف عليها في مقال محدود كهذا، ولكننا أردنا إلقاء الضوء على بعض الجوانب الحيوية التي تضمنتها اللائحة.

وختاماً، يمكننا القول: إن صدور اللائحة التنفيذية لنظام الإجراءات الجزائية يساهم بلا شك في ترسيخ حقوق المتهم ومبادئ العدالة التي هي الهدف المنشود للمملكة ومبادئها الرشيدة، التي تحرص على كل ما فيه خير للعباد والبلاد لتحقيق العدالة والأمن والمساواة، مستهدية في ذلك بأحكام الشريعة الإسلامية ودستور هذه البلاد الغالية.

القرارات الملكية والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 14 ربيع الاخر 1436هـ - 3 فبراير 2015م
http://www.alyaum.com/article/4044767

د. إحسان بوحليقة

صدر الأمر بإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) في مارس 2011ميلادية، وتمارس عملها من خلال تنظيم، وخلال المرحلة التأسيسية التي قادها شخص متخصص يملك خبرة واسعة وعميقة في المحاسبة والمراجعة والتدقيق من الناحية الفنية، وممارسة متعمقة في التعامل مع شأن المالية العامة وشؤون الخزانة العامة للدولة، وقد بدأ مهمة التأسيس لهيئة يُعَول عليها كثيراً، وقبل أيام استلم القيادة شخص جديد ليبدأ مرحلة جديدة من دورة حياة تطور الهيئة.

وأدرك أن ليس بالضرورة أن يعني تعيين تنفيذي جديد نشوء مرحلة جديدة، لكن التغيير تزامن مع إصدار خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز أكثر من ثلاثين أمراً ملكياً، أعاد "تمركز" أجهزة السلطة التنفيذية استعداداً لعهدٍ ومرحلة جديدين.

والأسباب التي دفعت الدولة -يرعاها الله- لإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد قبل أربع سنوات ما زالت قائمة، ولعل من الملائم القول إن مرحلة التأسيس تستنزف الطاقات لتشييد البنية التحتية، ولاسيما التشريعية والنظامية والتنظيمية، ولاستقطاب الموارد البشرية والمالية والتقنية، ولانتزاع اختصاصات من الأجهزة البيروقراطية الأخرى عسى أن تفسح لـ"المولود" الجديد مكاناً ومتسعاً. وبداهةً، فلا يبدأ الجهاز -أي جهاز بيروقراطي- في ممارسة دوره كاملاً غير منقوص، إلا بعد اكتمال تأسيسه، وفي هذا السياق، يبدو أن حتى مرحلة تأسيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) لم تستكمل بعد، وهذا الاستنتاج يستند إلى جملة أمور، لعل أهمها أن التنظيم الذي تعمل الهيئة بموجبه لا يمنحها الصلاحيات اللازمة لتأدية دورها الذي رَسَمَهُ الأمر الملكي الذي أنشأها، وهو دور حيوي وضروري لا شك، وعلى الهيئة ممارسته، وبتعبير أدق: ينبغي أن تُمَكَّن "نزاهة" من ممارسته. السؤال: ما الذي يمنعها من القيام به؟! وجَدَت "نزاهة" -باعتبارها "القادم الجديد"- أن أجهزةً تنفيذيةً أقدم منها نشأة تقوم بوظائف تتعارض مع الدور الذي رَسَمهُ الأمر السامي، وأن تلك الأجهزة تُمارس مهامها وتستمد صلاحياتها من أنظمة (قوانين)، وأن التنظيم لا يرقى لأن يُعارض صلاحيات مُنحت لأجهزة حكومية بموجب نظام، وهكذا لم تسعف الصلاحيات التي منحها التنظيم "نزاهة" لتلبية الآمال العريضة المعقودة على الجهاز "الوليد"، نتيجة لمعاناته من ضَعفٍ هيكلي لن يزول إلا بتمكين "نزاهة" القيام بكل مهام مكافحة الفساد، وهذا لا يعني إلغاء ما سواها من الأجهزة، بل تعديل الأدوار لمنع التعارض ولتعزيز التكامل من جانب، ولمنح "نزاهة" سلطات كافية لردع الفساد وتعقبه.

ومع تباشير العهد الجديد، فالفرصة سانحة لاستكمال تأسيس "نزاهة"، بأن يصدر نظام لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، تكون "نزاهة" هي القَيِّمَة على تنفيذه، وبطبيعة الحال سيستفيد النظام -في حال صدوره- من جملة أمور، منها:

(1) تقييم تجربة الهيئة للسنوات الأربع الماضية. (2)التمعن في أفضل الممارسات الدولية الناجحة في هذا المجال.

(3)التأمل في وضع معايير محددة ومقننة للشفافية والإفصاح، على الأجهزة التنفيذية كافة الوفاء بها مما سيجعل "نزاهة" تقوم بمهمتها لمكافحة الفساد بتفحص صندوق شفاف.

(4)منح "نزاهة" الصلاحيات التي تمكنها من القيام بالدور الذي رَسَمه لها الأمر الملكي، بما في ذلك إدخال تعديلات على الأنظمة القائمة، بما يزيل تعارض الصلاحيات أو اقتسامها.

ويمكن الجدل أن هذا الجهد سيمكن "نزاهة" من القيام بمهامها ويمنحها الأدوات التي تجعل أداءها ينسجم مع التغييرات التاريخية التي قررها الملك سلمان -يحفظه الله- بإصداره حزمة الأوامر الملكية الخميس الماضي.

خطوة نحو حل مشكلة الإسكان

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 14 ربيع الاخر 1436هـ - 3 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1018378

عابد خزندار

يعتبر الأمر السامي بتخصيص مبلغ ٢٠ مليار ريال لوزارة الكهرباء والمياه لإيصال الكهرباء والمياه للمشاريع السكنية، خطوة هامة نحو حلّ مشكلة الإسكان، وخاصة في المدن الثلاث الرئيسية: الرياض والدمام وجدة، إذ بدونهما ستبقى هذه المشاريع مجرد حبر بدون ورق على أرض الواقع، وبالطبع أخذ في الاعتبار المرافق الأخرى الخاصة بالبنية الأساسية ولا سيما الصرف، إذ بدونه ستذهب المياه هدراً في الوقت الذي ينبغي فيه إعادة تدويرها والاستفادة منها، هذا فضلاً عن عدم تلوث البيئة، على أنّ أهم الخدمات، ولا بدّ أنها أُخذت في الحسبان، هي النقل وتأمين مواصلات سريعة وحديثة، وبالذات المترو، بين هذه المشاريع والمركز الرئيسي للمدن، وعدا ذلك ستصبح مناطق مشاريع الإسكان معزولة، ولا تقنع أحداً بالسكن والإقامة فيها، وهذا ما حدث من حولنا في العالم المتقدم، إذ شيدت مدن خارج المركز، ولكنها مع المترو غدت مع المركز مدينة واحدة متكاملة، وهو الذي توجد فيه عادة مقار الجهات الحكومية التي تتعامل مع الجمهور، كما توجد فيه معظم المدارس والمستشفيات والمراكز الصحية، هذا عدا المحلات التجارية الكبرى؛ وقد قلت إنّ ذلك لا بدّ أنّه أخذ في الحسبان، فعسى أن يتحقق فعلاً.

ماذا بقي من إصلاح القضاء؟

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 15 ربيع الاخر 1436هـ - 4 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1018746

محمد الجذلاني

شهد القضاء في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز "غفر الله له" الكثير من خطوات التطوير والإصلاح. وتعتبر الأنظمة القضائية بما اشتملت عليه من ملامح عهد قضائي جديد؛ أبرز خطوات هذا التطوير الضخم الكبير.

إلا أنه عند تتبع ما يطرحه وينادي به المختصون في القضاء، من قضاة ومحامين وغيرهم، من مطالبات ومقترحات، نجد أن هناك الكثير جداً من الإنجازات والإصلاحات التي ما تزال على قائمة الانتظار، مما أظن أنه لا يكتمل إصلاح القضاء، أو لا يمكن أن يتحقق تطوير القضاء على الوجه المأمول، إلا بتحقيقها.

وإذا كنتُ من منطلق تخصصي أرغب تناول هذه الجوانب وتسليط الضوء عليها، فإن مما شجعني أكثر على ذلك، ما لمحته من عناية واحتفاء خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز " أيده الله وحفظه " بالقضاء والشرع والقانون، ذلك الاحتفاء الذي بدأ منذ وقت مبكر في إمارة منطقة الرياض، التي لا يمكن لكل من عمل فيها أو اطلع على مسيرة سلمان بن عبدالعزيز خلالها، أن ينسوا كلمته المشهورة، وتوقيعه الأبرز على المعاملات، بعبارة (الشرع مطهرة) أو سؤاله لصاحب الشكاية: هل ذهبت للشرع؟

إذا كان ما أنجزه الملك عبدالله «رحمه الله» للقضاء من تطوير وإصلاح، كان ضخماً وتاريخياً لا يستهان به ؛ فإن ما بقي قيد الانتظار لا يقلّ أهمية عن ذلك، ولا يمكن للقضاء والمحاماة الاستمرار في طريق التطوير دون تحقيقه

ويستمر هذا الاحتفاء والعناية من خلال تشكيل أول حكومة فور تقلده "أيده الله" للحكم، والتي جاءت حافلة بالكثير من رجال الشرع والقانون في أهم الوزارات والمناصب.
وعلى ذلك فحُقّ لي ولغيري من المتخصصين أن نبسط رداء الآمال حتى لا يكاد ينتهي إلى طرف، بالكثير من طموحاتنا واحتياجاتنا ومطالبنا في عالم القضاء والمحاماة.
وإذا كان ما أنجزه الملك عبدالله "رحمه الله" للقضاء من تطوير وإصلاح، كان ضخماً وتاريخياً لا يستهان به ؛ فإن ما بقي قيد الانتظار لا يقلّ أهمية عن ذلك، ولا يمكن للقضاء والمحاماة الاستمرار في طريق التطوير دون تحقيقه.
كما أنه وإن كان ما أنجزه الملك عبدالله "رحمه الله" في تطوير القضاء كان يتطلب قدراً كبيراً من الإرادة الجازمة، والدعم الكامل؛ فإن ما بقي من إنجازات أيضاً يتطلب نفس القدر أو أكثر من العزم والحزم والرؤية الشمولية، مما لا أشك أنها لا تعوز خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان "أيده الله وحفظه" ولا سيما والرجل الذي طالما كانت له بصماته في الإنجازات هو صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز "وفقه الله" وهو ذو رحمٍ في أهل القانون ، نهلَ من ذات المنهل الذي وردوه، وفاقهم كثيراً بنيل شرف التخرج في جامعة سلمان بن عبدالعزيز الشخصية، وتربى على خصال والده الحميدة واستقى من معين حكمته وعزيمته.
والحديث عن الجوانب التي ما زال القضاء يتطلع إلى تحقيقها وإنجازها، قد لا يسعه هذا المقام؛ إلا أني سأشير إلى ما أظنه من أهمها، إن لم يكن أهمها:
أولاً: ما زالت المسافة بين الشريعة والقانون تشتكي الجفاء والانقسام الذي لم يعد مقبولاً، ولا يمكن للقضاء أن ينجح في ظل استمرارها، وذلك من خلال قصر تعيين القضاة على من كان من خريجي كليات الشريعة فقط، مع كون كليات الشريعة لا تعير أي اهتمام بدراسة القانون، ولا يتاح للدارس فيها أن يحصل على أدنى تصور عن أنظمة القضاء والمرافعات، ويتخرج وهو لا يُحسن قراءة القواعد القانونية، ونصوص القوانين، واستنباط الأحكام القانونية منها.
بينما يبقى أيضاً خريجو كليات القانون والأنظمة محرومين من الالتحاق بالقضاء بحجة افتقادهم لدراسة مواد الشريعة اللازم دراستها للقاضي الشرعي. وهكذا يستمر العزل التام بين تخصصين لا يمكن النظر إليهما إلا كالرئتين للجسد، لا تغني إحداهما عن الأخرى.
ثانياً: ما زالت الآلية التي يتم من خلالها اختيار وتعيين القضاة، تتسم بالقصور، إذ ما دام القاضي يتم تعيينه بمجرد حصوله على درجة البكالوريوس دون الالتفات في عوامل صغر السن، وضعف التجربة، وجوانب الشخصية الأخرى ذات الأهمية؛ فإن ذلك لا يمكن أن يوصلنا إلى الدرجة المأمولة من تميز القضاء وجودة أحكامه، وضبط إجراءاته.
ثالثاً: ركّز مشروع تطوير القضاء – إلى الآن – على التنظيمات والتجهيزات والمباني وعناصر التقنية، في حين أغفل جانباً لا يقل أهمية عنها ، ألا وهو الالتفات للعنصر البشري المسؤول عن إنجاز خطط التطوير، وذلك من خلال استمرار وضع القضاة وأعوان القضاة على ما هو عليه، من ضعف الرواتب، وانعدام الحوافز، وفقدان الحقوق الوظيفية الأخرى التي يحظى بها موظفو العديد من القطاعات الأخرى الحكومية والخاصة، ممن ليسوا أبداً في نفس مستوى أهمية القضاء وخطورته وحساسية دوره.
وما تزال لائحة الحقوق الوظيفية للقضاة حبيسة الأدراج، مما أدى لبقاء الوضع على ما هو عليه، فالقاضي لا يؤمن له العلاج ولا السكن، ولا يُلتفت إلى تفقد حاجاته الحياتية التي لا يمكن تركه يصارعها وحيداً، ولا يمكن له أن يستعين فيها بأي أحد من الناس، حتى لا يخرق ذلك مركب استقلاله وحياده.
رابعاً: في جانب الهيكل والتنظيم القضائي؛ ورغم التوجه لبسط سيادة القضاء على كافة مجالات النزاعات؛ إلا أنه ما زال هناك قصور واضح ، وتباطؤ يكدر صفو قوة ومتانة جهاز القضاء، عبر استمرار الكثير من اللجان التي تمارس أعمالاً قضائيةً دون تحقيق كامل عناصر وضمانات التقاضي لديها.
وإن من أهم ما ينبغي المسارعة في إصلاحه وتداركه، سرعة معالجة وضع هذه اللجان التي تمارس أعمالاً قضائية، وتحويل أعمالها واختصاصاتها إلى محاكم مستقلة تتمتع بكافة عناصر وضمانات التقاضي.
وفي الختام أسأل الله عز وجل أن يبارك في جهود خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وأن يوفقه وحكومته لتحقيق رخاء البلد واستقراره واستمرار مسيرته نحو العز والريادة. والحمد لله أولاً وآخرا.
* القاضي السابق في ديوان المظالم والمحامي حالياً

دوام الأيام الثلاثة هل من حل آخر؟

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 15 ربيع الاخر 1436هـ - 4 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150204/Con20150204751086.htm

محمد أحمد الحساني

يمكن من الناحية العاطفية والإنسانية الثناء على قرار وزارة التعليم (التربية والتعليم سابقا) القاضي بتخفيض أيام الدوام الدراسي بالنسبة لمعلمات المناطق النائية إلى ثلاثة أيام في الأسبوع بدلا من خمسة؛ لأن القرار في الأصل جاء بمثابة ردة فعل عاطفية إنسانية بعد تنامي حوادث الطرق التي ذهب ضحيتها عدد من المعلمات منذ بداية العام الدراسي الحالي حتى تاريخه، وهو أمر تكرر في الأعوام الماضية وكتب حوله آلاف المقالات الناعية للضحايا الباحثة عن حلول تلجم أو تخفف من حوادث الطرق التي تلاقيها المعلمات المسافرات يوميا إلى مناطق نائية، حيث موقع المدارس التي يعملن بها ويظللن فيها لعدة سنوات. ولكن المتأمل للقرار بموضوعية يجد فيه بعض الثغرات التي لا يسدها حسن نية من يقف وراء صدوره من إدارات أو مسؤولين في الوزارة، ولذلك فإن تطبيق القرار ينبغي أن يكون «مؤقتا» ــ إن كان لا بد من تطبيقه ــ على أن تتحول العقول للبحث عن حلول أخرى دائمة مستقرة، فإن كان الهدف من تقليص أيام دوام معلمات المناطق النائية هو التقليل من عدد وحجم الضحايا منهن، فإن أحدا لا يعلم في أي أيام الأسبوع يمكن أن يقع الحادث الكارثي لهن، ولاسيما أن تلك الحوادث مرتبطة بعدم توفر شروط السلامة في الطريق نفسها، وكون المركبة غير جيدة أيضا، وسائقها هرم لا يحسن القيادة لساعات طويلة في خط غير مزدوج ضيق أو في منعطفات وعرة مؤدية إلى القرى النائية، كما أن جعل الدوام في المناطق النائية ثلاثة أيام لم يمنح معلمات تلك المناطق ميزة عظيمة؛ لأنه مطلوب منهن أن يداومن اليومين الآخرين في أقرب مدرسة تحتاجهن في المنطقة التي يعملن فيها حسب ما فهمته من تفاصيل القرار المشار إليه، فينطبق عليهن المثل الشعبي القائل «محل ما... شنقوه؟»، أما ما يجب البحث عنه من حلول، فهو أنه ينبغي الرفع من مستوى الحياة في المناطق النائية، بحيث يمكن للمعلمة الإقامة فيها أيام العمل في سكن آمن جماعي أو خاص، وأن تكون الطرق بين المدن والمحافظات وحتى الأرياف مزدوجة وواسعة وتوفر فيها شروط السلامة والأمن والأمان، وأن يكون لدينا نقل جماعي من حافلات وقطارات تصل بين جمع مناطق البلاد، فلا تكون هناك حاجة ماسة لسائق هرم يسافر بالمعلمات ثلاث أو أربع ساعات يومياً للذهاب إلى موقع العمل ومثلها عند العودة وتبدأ الرحلة قبل الفجر وتنتهي بعد الغروب أو قبله بقليل، إلى غير ذلك من نقاط التنمية المستدامة التي تمس جوهر المشكلة بطريقة عملية، أما الحلول الترقيعية فإنها ستظل حلولا ترقيعية.. والسلام!.

سلمان الخير ووزارة ذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 16 ربيع الاخر 1436هـ - 5 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1018932

د. طلال بن سليمان الحربي

ليس الامر أنه ولي الامر الذي بايعناه وعاهدناه بالسمع والطاعة بل الامر انه الخبير الذي يعلم ما تحمله الكلمات بين سطورها حين تقدم اليه، هذه هي خصلة علمناها وتيقناها جيدا في شخص خادم الحرمين الشريفين سلمان بن عبدالعزيز

حفظه الله وأعزه، لهذا حين نطلع على ملف ذوي الاحتياجات الخاصة وذوي الاعاقة سنجد ان سلمان الخير متواجد حاضر بدعمه ورايه وفكره وتوجيهاته السديدة في كافة المراحل وفي كل قمة تم الانجاز فيها بتميز فان ابا فهد اعزه الله يتربع فوقها، مركز الملك سلمان لابحاث الاعاقة والجمعيات الخيرية التي تعنى بذوي الاحتياجات الخاصة والمعاقين كلها اول ما تتلمس خطاها على درب العمل يكون سلمان المحفز الداعم الموجه، واليوم وقد تولى الامانة فان الامر لا بد وان يختلف شكلا ومضمونا ونتائج صعودا بايجابية واضحة تميز انجازاتنا وتزيد من درجات التطور والتحسن اكثر واكثر.
لن اطيل الشرح في التفصيل فيما نعني حين نقول ذوي الاحتياجات الخاصة او ذوي الاعاقة ففي الخدمة المقدمة لكليهما يكونان متطابقين من حيث العناية والرعاية والتسهيل، لكن يبقى ان ملف ذوي الاحتياجات الخاصة هو اشمل واكثر تفصيلا لانه يتطرق الى جزيئيات لا يتطرق لها ملف ذوي الاعاقات، حيث ان ذوي الاحتياجات الخاصة يشمل الحالات الظرفية والزمانية والمكانية ويشمل كل من يحتاج الى ادوات او تسهيلات خاصة لقيامه باداء معين او محدد، الطفل بشكل عام يعتبر من ذوي الاحتياجات الخاصة، المرأة الحامل، الرياضي المصاب وهكذا، اما ملف الاعاقات فهو يعني تخصيصا بالمصابين باعاقات معينة بشكل مرضي اما بالولادة او نتيجة لاصابات مرضية لاحقة.
في المملكة والحمد لله فان عدد المراكز والجمعيات التي تعنى بملفي ذوي الاحتياجات الخاصة والمعاقين كثيرة وكلها تلقى دعما ومن المتوقع ان يزيد الدعم في عهد ابوفهد حفظه الله، لكن يبقى الامر ان الحاجة الان ماسة جدا الى تنظيم هذا المجال لضمان المخرجات الايجابية وعدم تقاطع الخدمات وايضا حشد الخبرات وتجميعها لاداء اكثر نجاعة وتميزا، وهذا لا يمكن ان يتم الا من خلال وجود هيئة مستقلة تشرف على هذه الجمعيات والمراكز تستطيع ان تحدد المجالات التي تعمل بها ومن ثم توجيهها نحو المجالات التي تحتاج الى عمل اكثر وتركيز ادق، وبالتالي فان المطالبة بتشكيل لجنة ملكية خاصة تتبع مباشرة الى مقام خادم الحرمين الشريفين هي مطالبة ملحة وضرورية تأخذ قوتها من المقام السامي وبنفس الوقت تتميز بتوزيع المهام والقدرة على شمولية الخدمات وتغطيات مساحات جغرافية وزمنية اكثر.
وان كان الامر اننا من حقنا ان نتمنى على ولاة الامر فانه قد يحدث ان نتميز عن العالم كله كعادتنا بأن تكون هذه اللجنة الملكية نواة حقيقية لتأسيس وزارة خاصة تعنى بذوي الاحتياجات الخاصة يكون لها وجودها المادي على طاولة مجلس الوزراء وهذا من باب ان الكل في الوطن يجب ان يكونوا مفعلين مساهمين في بنائه ونمائه، لا يمكن لاي مجتمع ان يتطور ويتقدم إن كانت فيه فئة غير منتجة وغير مفعلة بشكل سليم وايجابي، الابحاث الخاصة بالاعاقات والبرامج الخاصة بالتسهيل والقوانين والقرارات الخاصة بالعمل والصحة والتعليم وغير ذلك الكثير والخاصة كلها بذوي الاحتياجات الخاصة حين تتجمع بشكل اداري مستقل في وزارة تسبقها لجنة ملكية خاصة مؤسسة لها فان النتائج هنا لا بد وان تكون بإذن الله كما يريدها سلمان الخير والشهامة ولا بد ان تجعل ملف ذوي الاحتياجات الخاصة في عهد ابي فهد انموذجا يحتذى به بين دول العالم كله خدمة للإنسانية جمعاء اينما وجدت.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الشؤون الاجتماعية .. الدور الجديد

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 16 ربيع الاخر 1436هـ - 5 فبراير 2015م
http://www.aleqt.com/2015/02/05/article_928544.html

آسيا آل الشيخ

مما لا شك فيه أن السنوات القلائل الماضية شهدت توسعا غير مسبوق في أعداد المستفيدين من الضمان الاجتماعي، حيث بلغ عدد المستفيدين حسب الإعلان الأخير 898 ألفا ما بين معاشات ضمانية ومساعدات وبرامج مساندة خلال شهر ربيع الأول لهذا العام، صرف لها ما يزيد على ملياري ريال سعودي. ونلاحظ ارتفاع عدد المستفيدين بنسبة 11 في المائة خلال الأشهر الستة الماضية وهو مرشح للزيادة مستقبلا. ورغم أن هذا الرقم يمثل الاهتمام الكبير للدولة بقطاع ذوي الدخل المحدود وأنها إحدى الأولويات التنموية، إلا أن هذا الرقم يمثل جرس إنذرا يجب التنبه له، ذلك أن الضمان وإن كان من أهدافه ضمان أبسط متطلبات الحياة الكريمة إلا أن ذلك يجب ألا يتعارض مع الهدف الرئيس وهو خرط القادرين من الفئات المستهدفة في العملية التنموية وجعلهم مستقلين ماديا. كما أن الهدف يجب أن يكون الحد من حدة الفقر بتقليل نسبة

محدودي الدخل، وقد تكون هناك تفسيرات أخرى لهذا الارتفاع كأن تكون الزيادة ناتجة عن وصول الوزارة إلى مستفيدين تعذر عليها الوصول إليهم قبلا أو تعديل معايير الاستحقاق لتشمل عددا أكبر من المستفيدين.
على أية حال، نلاحظ أن حزمة القرارات الملكية الأخيرة شملت وزارة الشؤون الاجتماعية بالكثير من الاهتمام، كما نلاحظ تغييرين جوهريين وهما تعديل سلم الضمان وتعيين وزير جديد ما يمثل تغييرا هيكليا. وبما أن هذا التغيير قد أتى ضمن حزمة أوسع من الإصلاحات ما يعني أن التغيير في وزارة الشؤون الاجتماعية جزء من رؤية موسعة وشاملة.
ويتبادر إلى الأذهان العديد من الأسئلة مع الكثير من الترقب والتفاؤل المشوب بالحيرة عما يمكن توقعه من الوزارة الجديدة. وأعتقد أنه يمكن أن نتفق على أن هناك قضيتين أساسيتين يجب التركيز عليهما للفئات المستهدفة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية، وهما بناء العوائد وبناء القدرات. فبناء العوائد يكون للفئات التي لا تستطيع تقديم ما يكسبها قوتها، ويكون على شكل عوائد استثمارية أكبر لمشاريع الوزارة للمساهمة في رفع مستوى المعيشة لهذه الفئات، أما بناء القدرات فيشمل العديد من الفئات الأخرى التي بإمكانها تقديم الكثير وهي في حاجة إلى أنواع مختلفة من الدعم. فمثلا العديد من أصحاب الإعاقات الجسدية قادرون على شغل مناصب جيدة في العديد من الشركات وهم في حاجة إلى دعم نفسي لتخطي أزمة الإعاقة وكذلك تزويد الشركات التي يعملون بها بالمعدات والترتيبات الخاصة لذوي الاحتياجات الخاصة.
وفيما يتعلق باختيار البرامج، فإن طريقة الاختيار الدقيق للبرامج سيكون له أثر كبير في مدى نجاحها. ففي تجربة مبتكرة على أرض مصر وفي إحدى أفقر القرى، يتم تمكين أسر محدودي الدخل عن طريق تقديم تحويل نقدي مشروط مقابل التزام المشتركات ببرنامج معد خصيصا لتطوير قدراتهن، وقد كانت النتائج مبهرة حتى على صعيد وضع حلول للعديد من المشاكل الأسرية، والمقصود هنا أن توضع البرامج على حسب الاحتياج وبالاشتراك مع الفئات المعنية. وفي برنامج آخر يتم تدريب إخصائيين اجتماعيين في الجامعة الأمريكية في القاهرة للتعامل مع أصحاب الاحتياجات الخاصة، وبالتالي الاستجابة لأحد أهم متطلباتهم وهي الرعاية الخاصة لهم.
وحبذا لو تم تشكيل فريق عمل رئيس من المتمرسين في مجال العمل الاجتماعي تكون أبرز مهامه تصميم وإدارة برامج الوزارة وكذلك تعيين فريق عمل ميداني من الشباب يخضع لتدريب عملي متخصص في مجال العمل الاجتماعي من أفضل المؤسسات المرموقة في هذا المجال، ويغطي التدريب جميع جوانب العمل الاجتماعي من قياس الأثر للمبادرات والبرامج وقبل ذلك وضع معايير نجاح للأداء، ورفع تقارير إلى فريق العمل الرئيس عن سير مشاريع الوزارة. وعلى صعيد بناء القدرات يتم تصميم برنامج لتطوير المهارات مع أخذ الاحتياجات الفردية بعين الاعتبار، مع مراقبة التطور لكل مشترك وتصميم نظام لمكافأة المتميزين.
من المؤكد أن هناك الكثير الذي يمكن أن يقدم على صعيد الشؤون الاجتماعية، وكلنا أمل أن تتحول الوزارة من مجرد جهة لصرف المخصصات المعتمدة إلى جهة قادرة على تنفيذ مشاريع أكثر ربحية تزيد من دخل المستفيدين، إضافة إلى تدريب القادرين من الفئات المستهدفة وتأهيلهم على مراحل لأن يكونوا مستقلين ماليا.

"المرأة للإرشاد القانونى" بالإسكندرية: ندوة عن مناهضة العنف ضد السيدات

المصدر: جريدة اليوم السابع الثلاثاء 14 ربيع الاخر 1436هـ - 3 فبراير 2015م
اضغط هنا

احتفالا باليوم العالمى لعدم ختان الإناث نظم أمس مركز المرأة للإرشاد والتوعية القانونية ندوة عن مناهضة العنف ضد المرأة. وأكد الحضور على ضرورة مناهضة العنف ضد المرأة بكل أشكاله وحاضر فى الندوة محمد محمود رئيس مجلس مدينة شربين ومنى عمار مسئول الإعلامى عن الهيئة العامة للاستعلامات ورضا الدنبوقى المدير التنفيذى للمركز. وصرح رضا الدنبوقى- المدير التنفيذى للمركز- لـ«اليوم السابع» بأنه تم عرض فيلم "يوميات الشرف"، الفيلم الأول الذى يكسر الصمت فيما يتعلق بالعنف ضد النساء والفتيات الصغيرات بدعوى شرف العائلة، مشيرًا إلى أن هناك أكثر من فيلم، يتناول قضايا الغرض منها الحد من الممارسات الضارة التى تقع على الإناث مثل الزواج القسرى، زواج القاصرات، ختان الإناث، جرائم القتل على خلفية الشرف. وأوضح أن الهدف من الفيلم إنقاذ النساء والفتيات الصغيرات من العنف، والحفاظ على حقوق الإنسان، معربًا عن أنه من المقرر عرض الفيلم فى ربوع مصر كل؛ للحد من العنف ضد النساء.

وزيرا الصحة الكويتي والقطري:

نتطلع لتعزيز الأمن الصحي بدول الخليج

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 15 ربيع الاخر 1436هـ - 4 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150204/Con20150204751155.htm

فارس القحطاني (الرياض)
عبر وزير الصحة الكويتي الدكتور علي سعد العبيدي عن سعادته بانعقاد المؤتمر الثامن لمجلس وزراء الصحة الخليجيين في الرياض، مشيرا الى أن مسيرة المجلس تعتبر مثالا حياً للتنسيق والتشاور والتعاون بين دول الخليج للعمل على تحقيق الأهداف الصحية والانمائية.
وقال العبيدي ان المؤتمر الذي تتواصل فعالياته على مدى يومين يتيح الفرصة لتبادل الخبرات والآراء بشأن ما تم تحقيقه من إنجازات على أرض الواقع بدول مجلس التعاون الخليجي. ونتطلع إلى أن يصدر عنه ما تنتظره شعوبنا الشقيقة من قرارات لتحقيق الأمن الصحي وتقوية النظم الصحية بدول المجلس وتعزيز قدراتها على مجابهة التحديات المختلفة التي تواجه النظم الصحية بدول المجلس ومواصلة المسيرة الصحية الخليجية لتحقيق المزيد من النجاحات التي تعبر عنها المؤشرات العلمية للانجازات.
وأضاف ان انجازات مجلس وزراء الصحة الخليجيين تدعو للفخر والاعتزاز بجميع المجالات وأبرزها الشراء الخليجي الموحد والتوعية الصحية وتعزيز الصحة والتصدي للأوبئة والطوارئ الصحية ومجابهة عوامل الخطورة للأمراض

المزمنة غير المعدية من خلال استراتيجيات وخطط عمل خليجية قامت بوضعها الكوادر الخليجية المتخصصة الذين نعتز بهم وبعطائهم.
وفي السياق ذاته، أشار وزير الصحة العامة بدولة قطر عبدالله القحطاني الى أهمية الموضوعات التي يتناولها المؤتمر الذي يستعرض أبرز القضايا الصحية التي تهم المواطن الخليجي. وقال إن شعار المؤتمر «قياس أداء النظم الصحية..طريق الامتياز» يعكس الاهتمام المتزايد من دول مجلس التعاون بقياس أداء النظم الصحية كأحد أهم أدوات دعم القرار وتحسين جودة الرعاية الصحية، مؤكداً أهمية وثيقة الرياض المقرر توقيعها خلال المؤتمر في دعم قياس أداء النظم الصحية في دول مجلس التعاون وبما يضمن تقديم الخدمات الصحية وفق أفضل المعايير المتبعة عالميا.
وعبر عن أمله في أن يخرج المؤتمر بقرارات هامة تسهم في تحقيق المزيد من التقدم في الخدمات الصحية بدول المجلس وبما يلبي تطلعات المواطن الخليجي في توفير خدمات صحية متقدمة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

عمل وحشي وإجرامي لا يمت للإسلام والقيم بصلة

مجلس التعاون ومنظمات إسلامية وعربية تدين إعدام الطيار الأردني

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 16 ربيع الاخر 1436هـ - 5 فبراير 2015م
http://www.aleqt.com/2015/02/05/article_928505.html

أدان الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الجريمة الوحشية التي ارتكبها تنظيم داعش الإرهابي بإعدام الطيار الأردني معاذ الكساسبة، معتبراً أنها لا تمت بصلة للقيم الإنسانية والدينية والأخلاق والشهامة العربية الأصيلة.
وقال الزياني إن هذه الجريمة البشعة تعبر بوضوح عن استهتار هؤلاء القتلة الإرهابيين بكل القيم الإنسانية النبيلة، مؤكداً وقوف دول مجلس التعاون إلى جانب المملكة الأردنية الهاشمية في كل ما يدعم أمنها واستقرارها.
وعبر الأمين العام لمجلس التعاون، عن تعاطفه الشديد مع أسرة الشهيد معاذ الكساسبة، الذي قضى دفاعا عن وطنه وأمته، معربا عن تعازيه الحارة لذوي الشهيد وللحكومة والشعب الأردني الشقيق ولضباط وأفراد الجيش العربي الأردني الأبطال، مؤكدا أن هذه الجريمة النكراء ستزيد من إصرار وعزم الجميع على محاربة هذا التنظيم الإرهابي المتطرف.
من جانبها، أدانت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، الجريمة البشعة التي أقدم عليها تنظيم داعش الإرهابي بقتل الطيار الأردني الأسير معاذ الكساسبة حرقاً؛ دونما اعتبار لما أقره الإسلام من حقوق للأسرى، أو التفات لما التقت عليه الإنسانية جمعاء من شرائع للحرب والأسر، معبرة عن خالص العزاء لأسرة الفقيد وذويه وللأردن ملكاً وحكومة وشعباً.
وعبر إياد بن أمين مدني، الأمين العام للمنظمة، في بيان اليوم عن أساه العميق لما وصلت إليه بعض المناطق من انتكاسة فكرية، وتمزق سياسي، وامتهان للإسلام، الدين الذي أنزله الله رحمة للعالمين على رسول بعث ليتمم مكارم الأخلاق، صلى الله عليه وسلم.
وأفاد بأن الأمانة العامة للمنظمة ستدعو لاجتماع عاجل للجنة التنفيذية، للتأكيد على وحدة الدول الأعضاء في المنظمة في مواجهتها للإرهاب والتطرف وخطاب الكراهية، والتوجهات التي تصنعها وتؤدي إليها وتسخرها وتستفيد منها، كما ستدعو لاجتماع جلسة عاجلة خاصة لمجمع الفقه الإسلامي للتعبير عن إجماع الأمة حيال هذه الحالة. كما أدانت الأمانة العامة لرابطة العالم الإسلامي، الجريمة البشعة المتمثلة في حرق تنظيم داعش الإرهابي للطيار الأردني معاذ الكساسبة، معبرة عن بالغ استنكارها لها.

وأعربت الأمانة العامة عن بالغ حزنها في هذه المصيبة الأليمة، وتوجهت بعزائها للمملكة الأردنية الهاشمية قيادة وشعباً ولذوى الكساسبة سائلة الله تعالى له المغفرة والرحمة.

وقال الشيخ الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي الأمين العام للرابطة: إن حرق جماعة داعش للطيار الأردني معاذ الكساسبة عمل مشين جبان لا يمت إلى الإسلام بصلة، ولا تقره أحكام الإسلام كما في كتاب الله وسنة نبيه المصطفى صلى الله عليه وسلم، ولا يمكن أن يقدم على ارتكابه إلاّ ألد أعداء الإسلام.

وأشار إلى بيانات عديدة أصدرتها رابطة العالم الإسلامي من خلال أمانتها العامة وهيئاتها المستقلة في مناسبات سابقة ومؤتمرات لحوادث مشابهة حصلت في العالم أوضحت فيها موقف الإسلام من هذا العمل الإجرامي من قبل هذه الفئات المنحرفة في فكرها الخطير؛ لكونها تسعى إلى تقويض الأمن والاستقرار في المجتمعات المسلمة باسم الدين والجهاد والشعارات الخادعة، وحذرت من الانتساب إليها ودعمها بأي شكل من الأشكال.

وأوضح الدكتور التركي أن الأمانة العامة تلقت اتصالات عديدة من شخصيات ومراكز وهيئات إسلامية من مختلف أنحاء العالم تستنكر هذه الجريمة الشنيعة، وتعرب عن تضامنها التام مع المملكة الأردنية فيما تتخذه من الإجراءات لحفظ أمنها وحماية حدودها.

ودعا الأمين العام للرابطة إلى العناية بتحصين الشباب، ونشر الوعي الإسلامي الصحيح الذي يبصر العقول بالمفاهيم السليمة للإسلام، ويرشد السلوك نحو فعل الخير واجتناب الشر, ويعزز في النفوس حرمة الدماء والأموال والأعراض, ويحمي من الانزلاق في مهاوي الضلال، والإجرام.

وأشاد الدكتور التركي بجهود حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، في محاربة الإرهاب بكل أشكاله.

من جهتها، دانت الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، مقتل الطيار الأردني معاذ الكساسبة على أيدي عناصر تنظيم "داعش" الإرهابي. وأكدت الأمانة العامة في بيان صادر أمس، أنها تقدمت بخالص التعازي والمواساة إلى أسرة الطيار الراحل, وإلى الأردن ملكاً وحكومةً وشعباً، راجية الله العلي القدير أن يتغمده بواسع رحمته. وأوضحت الأمانة ومقرها تونس أنها إذ تدين هذا العمل الذي وصفته بالوحشي الشنيع، لتؤكد تضامنها الكامل مع الأردن في هذه المحنة العصيبة، وثقتها بأن هذه الجريمة النكراء لن تزيد الشعب الأردني إلا مقتا للإرهاب وتلاحما مع قوات الأمن في مواجهته.

كاريكاتير

المصدر: جريدة اليوم الاحد 12 ربيع الاخر 1436هـ - 1 فبراير 2015 م
http://www.alyaum.com/article/4044436

المصدر: جريدة الوطن الاحد 12 ربيع الاخر 1436هـ - 1 فبراير 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=6008

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 13 ربيع الاخر 1436هـ - 2 فبراير 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=6010

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 13 ربيع الاخر 1436هـ - 2 فبراير 2015م

http://www.aleqt.com/2015/02/02/article_927864.html

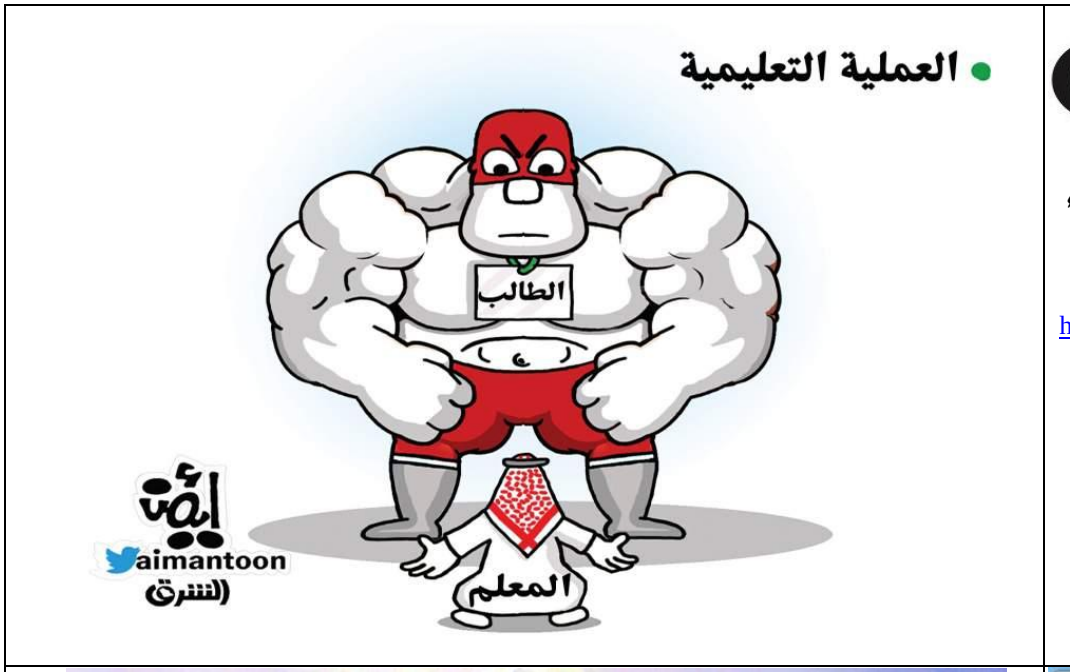

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء
14 ربيع الاخر 1436هـ - 3
فبراير 2015م

http://www.alsharq.net.sa/2015/02/03/1290473

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء
14 ربيع الاخر 1436هـ - 3
فبراير 2015م

http://www.alriyadh.com/1018320

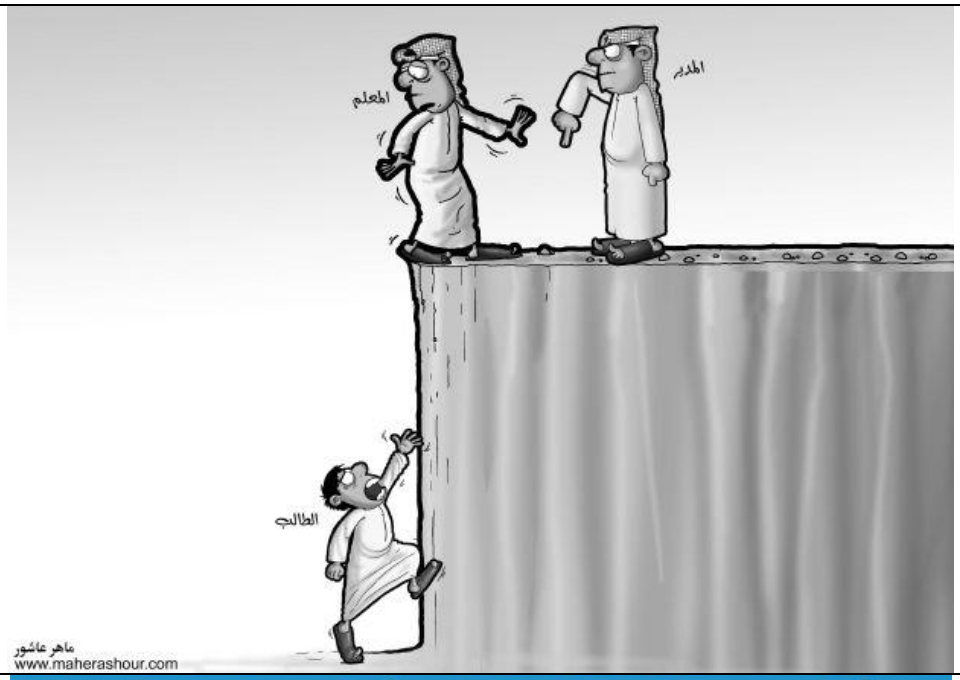

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء
15 ربيع الاخر 1436هـ - 4
فبراير 2015م

اضغط هنا

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء
15 ربيع الاخر 1436هـ - 4
فبراير 2015م

http://www.alyaum.com/article/4045142

المصدر: جريدة الحياة الخميس
16 ربيع الاخر 1436هـ - 5
فبراير 2015م

اضغط هنا

المصدر: جريدة الاقتصادية
الخميس 16 ربيع الاخر
1436هـ - 5 فبراير 2015م

http://www.aleqt.com/2015/02/05/article_928549.html